مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٦٩٤**

الثلاثاء، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	(مصر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تحقيق السلام والأمن: تطبيق الفصل الثامن ومستقبل منظومة السلم والأمن الأفريقية

رسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة (S/2016/428)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تحقيق السلام والأمن: تطبيق الفصل الثامن ومستقبل منظومة السلم والأمن الأفريقية

رسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة (S/2016/428).

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا، أستراليا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بوتسوانا، تايلند، تركيا، الجبل الأسود، جنوب أفريقيا، جيبوتي، رواندا، رومانيا، السودان، السويد، كازاخستان، كندا، المغرب، نيجيريا، الهند،وهولندا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيد إيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، سعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، السيد هايلي منكريوس، الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي والمبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان، وسعادة السيد ماشاريا كاماو، الممثل الدائم لكينيا ورئيس لجنة بناء السلام.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد جواو فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/428، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الأمين العام، أود أن أتقدم بالشكر إلى مصر وإليكم، سيدي، على جمعنا هنا اليوم في هذه المناقشة ذات التوقيت المناسب.

سوف أقتصر في كلامي على أربع نقاط.

أولا، في هذه الذكرى السنوية العاشرة للمشاورات بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ينبغي لنا أن نستعرض تلك السنوات العشر ونقيّم التقدم المحرز في سبيل تعزيز شراكتنا صونا للسلم والأمن في القارة. والواقع أنه في البيان المشترك الأول لمجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي صدر في عام ٢٠٠٧ (S/2007/386، المرفق)، التزم المجلسان بتطوير علاقة أقوى وأكثر تنظيما بينهما، وشددا على الأهمية الخاصة لدعم تفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية.

بعد مرور عشر سنوات، يسرني أن أشهد على حقيقة أن إحدى الركائز الرئيسية لمنظومة السلم والأمن الافريقية، أي القوة الأفريقية الجاهزة، بات الاعلان عن تفعيلها وشيكا في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي سيعقد خلال تموز/يوليه. وقد مرّ هذا التقدم المحرز بسلسلة من المراحل في سياق ما يسمى بالقوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات، واستنادا إلى التعاون القوي مع الأمم المتحدة في وضع سياسات ووثائق توجيهية رئيسية، وكذلك على المستوى العملي في تخطيط التدريبات

الميدانية الثانية لبرنامج أماني أفريقيا، وكلها معالم رئيسية لتفعيل القوة الأفريقية الجاهزة.

لقد أكد الأمين العام مرارا أن تعزيز الشراكات العالمية والإقليمية أمر هام للغاية، لا سيما في أفريقيا، حيث يتضح أنه يجب على الأمم المتحدة أن تواصل العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي من أجل صون السلم والأمن في القارة. ولكن التقدم في بناء الثقة المتبادلة على نحو يؤدى إلى رفع مستوى التعاون لن يتحقق إلاّ من خلال قيام تعاون ملموس. وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية. هناك عدة معالم أشارت إلى هذا التغيير في طبيعة الشراكة بين المنظمتين بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن.

أولا، إن الاتحاد الافريقي، وعن طريق إصدار خارطته الجديدة لمنظومة السلم والأمن الأفريقية للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠، ابتعد بوضوح عن الاستجابات القائمة على الأنشطة المخصصة نحو موقف أكثر استراتيجية.

ثانيا، إن الاتحاد الأفريقي والجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية التابعة له قد عزز قدراته بشكل كبير خلال العقد الماضي، مع السعي إلى الاستفادة من المزايا النسبية لكل منظمة، والاعتراف دوما بالمسؤولية الرئيسية للاتحاد الأفريقي عن الآليات الإقليمية. أمّا الشركاء الإقليميون الأفارقة فمعنيون بجهود السلام في جميع أنحاء القارة، وهم كثيرا ما يتحملون تكاليف بشرية كبيرة، كما يتضح من حالة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ثالثا، كما يعلم أعضاء المجلس، سوف يعمد الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى التوقيع في عام ٢٠١٦ على إنشاء الاطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. وفي هذا الصدد، فإن العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي آخذة في التطور انطلاقا من النموذج السابق للدعم وبناء القدرات. وهذه الشراكة هي أقوى بكثير الآن، بناء على الرؤية المشتركة للغرض المنشود والجهود التي يتعين بذلها. والواقع أن الشراكة الاستراتيجية أحرزت تقدما كبيرا من خلال ترتيباتها التنسيقية المحددة. ويمكن رؤية ذلك بوضوح من خلال فرقة العمل المشتركة التي تم إنشاؤها كآلية للتعاون بين هيئات صنع القرار في كلتا الأمانتين، بغرض إدارة منع نشوب الصراعات وحفظ السلام.

وقد أدى ذلك إلى اتخاذ بعض القرارات الهامة، بما في ذلك القيام مؤخرا في أديس أبابا بإنشاء فريق عامل مشترك بشأن التمويل المستدام؛ وتعزيز فعالية بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، وخاصة ما يتعلق بالقيادة والتحكم؛ ودعم قوات الأمن الوطنية الصومالية، في سياق الانتخابات المقبلة، وتخفيض التمويل الأوروبي. وبصورة أعم، تشجع فرقة العمل المشتركة بشكل متزايد المقترحات المعنية بمساعدة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل تنسيق الرسائل بينهما. ويلاحظ الأعضاء الزيادة الأخيرة المطردة في البيانات والمسائل المشتركة التي لدينا مصلحة متبادلة بشأنها. ويحدث أيضا تبادل أكبر بكثير للمعلومات والتحليلات المشتركة، ومتابعة التطورات المتعلقة بالانتخابات المقبلة أو حالات الأزمات في أفريقيا.

ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، تعمل منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على توفير الدعم للجهود التيسيرية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي بقيادة السيد إديم كودجو. وبالإضافة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، تنخرط الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تنفيذ استراتيجية بين مكتب المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان وفريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، بهدف النهوض بالتسوية السلمية للمسائل المعلقة بين السودان وجنوب السودان، حيث يعمل الممثل الخاص للأمين العام والممثل السامي للاتحاد الأفريقي، الرئيس السابق كوناري، عملا وثيقا مع اللجنة المشتركة للرصد والتقييم من أجل النهوض بتنفيذ اتفاق السلام.

وتتعلق نقطتي الثالثة بالاتجاه صوب التعاون المتنامي بين منظمتينا على أرض الواقع، بما في ذلك، كما قلت، تخطيط عمليات دعم السلام وإدارتها، وتوفير الدعم المتزايد بدرجة كبيرة للاتحاد الأفريقي بغية زيادة قدراته المؤسسية في هذا الصدد. وما فتئ هذا المجال التعاوني أنشط مجال للشراكة بيننا في الآونة الأخيرة. وثمة إنجازات محددة في هذه المجالات تشمل، كما أسلفت، الدعم المقدم لبعثة الاتحاد الافريقي في الصومال من أجل وضع مفاهيم استراتيجية للعمليات، وصياغة توجيهات استراتيجية منقحة لقيادة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما نشطنا في بذل جهود تخطيطية مشتركة من أجل كفالة نشر وإدارة بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، وبعثة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة أفريقية.

كل ذلك تلاه تخطيط للمرحلة الانتقالية لتيسير عملية تسليم سلسة من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة.

وإذ أنتقل إلى الصومال، من الواضح أن التعاون مع الاتحاد الأفريقي يمثل حجر الزاوية في جهودنا الجماعية، ويظل نموذجا للشراكة التي ينبغي لنا أن نسعى من دون كلل إلى تحسينها. لذلك، سنواصل العمل مع القادة الصوماليين لإخراج البلد من الصراع الذي ابتُليت به طوال عقدين من الزمن وإحراز تقدم حاسم نحو السلام. وفي سنة الانتخابات هذه، من المهم أكثر من أي وقت مضى العمل بتكاتف. مرة أخرى، لا نزال ملتزمين التزاما كاملا بدعم بعثة الاتحاد الأفريقي.

إن الاتحاد الأفريقي، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، أهم شريك للأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بحفظ السلام. وثمة ثلاثة إحصاءات بسيطة توضح حقيقة هذا الأمر. إذ أنه تنتشر في أفريقيا اليوم ٩ بعثات من إجمالي ١٦ بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام منشورة على مستوى العالم. ومما يجدر ذكره هنا أن ٨٠ في المائة من جميع حفظة السلام العسكريين التابعين إلينا يخدمون في أفريقيا؛ وأن أكثر من ٥٠ في المائة من جميع الوحدات العسكرية العاملة في جميع أرجاء العالم تنتمي إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. كل ذلك يبين الحاجة المطلقة إلى شراكة قوية قادرة على إنهاء جميع تلك الصراعات وتقديم الدعم من أجل بناء السلام.

ليس لدي أدنى شك في أن مجلس الأمن سوف يشاركني الإعراب عن عميق الامتنان لجميع البلدان الأفريقية المساهمة بقوات وأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام. إن أفراد تلك القوات يعملون بدأب وشجاعة في ظروف عصيبة جدا لاستعادة السلام والاستقرار في بيئات متقلبة، ويحملون أرواحهم على أكفهم كل يوم – كما نشهد ذلك للأسف بانتظام من خلال الإحصاءات، كما ذكرنا ذلك في الأسبوع الماضي للدول الأعضاء خلال الاجتماع السنوي المكرس لأصحاب الخوذ الزرق. لذلك، ينبغي لنا أن نشيد بجهودهم في ذكرى الذين جادوا بأرواحهم. يتعين علينا في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مواصلة جهودنا بلا كلل لتزويد حفظة السلام التابعين لنا بما يلزم من التدريب والمعدات من أجل تعزيز أمنهم وتحسين أدائهم، مع ضمان تقيدهم بأعلى معايير السلوك والانضباط المتوقعة منهم، والتقيد بالقيم والمبادئ الملتزمة بها منظماتنا.

ذلك ينقلني إلى نقطتي الرابعة والأخيرة، وسوف أختتم كلمتي بسرعة. بغية زيادة تعزيز جميع تلك الجهود وشراكتنا، دعا الأمين العام إلى زيادة التمويل الثابت والمستدام والقابل للتنبؤ وزيادة الدعم المقدم لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي يأذن بها مجلس الأمن. ويسرني أن أبلغ الأعضاء بأن الاستعراض المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن تمويل ودعم عمليات السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي سيبدأ غدا، عندما تبدأ الحلقة الدراسية التقنية بتقييم مختلف نماذج الدعم التي تقدمها الأمم المتحدة حتى الآن. وسوف يصب ذلك في العملية التي يضطلع بها الممثل السامي لصندوق الاتحاد الأفريقي للسلام، السيد دونالد كابيروكا، لتعزيز تمويل يمكن التنبؤ به.

لقد أظهر استعراض للخبرات المكتسبة من العملية التحولية في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى أن التمويل الذي يمكن التنبؤ به يظل عاملا حاسما في نجاح الانتقال من عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأكد الاستعراض أيضا أن أسلوب الدعم بمفرده غير كافٍ. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تنظيم مجموعة كاملة من طرائق الدعم على الوجه الأمثل، بما في ذلك، كما ذكرت في بداية بياني، تفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية في الوقت المناسب. فلنبقِ هذه المسألة البالغة الأهمية في الأذهان لكي نعمل معا على تعزيز الأمن الجماعي. فزيادة فعالية الاتحاد الأفريقي، كترتيب إقليمي في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ستمكن الأمم المتحدة نفسها من الاستجابة بشكل أفضل للحالات في الميدان وتلبية احتياجات الدول الأعضاء. وفي نهاية المطاف، يشكل التمويل جزءا من شراكة واسعة. لذلك ما برحنا ملتزمين التزاما راسخا بدعم جميع الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لبناء القدرات المتعلقة بتخطيط البعثات ودعمها، فضلا عن المعايير والأداء. مرة أخرى، يشكل التمويل جزءا من تلك الرؤية العالمية.

الرئيس: أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أنطونيو.

السيد أنطونيو (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود بالنيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي أن أهنئكم يا سيادة الرئيس على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. أود أيضا أن أثني عليكم لمبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت بعد يوم واحد من الاجتماع التشاوري السنوي العاشر بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكذلك عشية الذكرى السنوية الثالثة والخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، سلف الاتحاد الأفريقي. وأود أيضا أن أرحب في نيويورك بوجود وفد أعضاء مجلس السلام والأمن، بقيادة رئيسه، السفير ماموسادينيانا، الممثل الدائم لجمهورية بوتسوانا لدى الاتحاد الأفريقي.

إن الدور المتزايد الأهمية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين سمة رئيسية في المشهد الأمني الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فالمنظمات الإقليمية تتبوأ الآن مكانا مركزيا في الهيكل الأمني الدولي، وتعتبر العناصر الرئيسية للأمن في مناطقها. تلك الحقيقة ليس متجسدة في أي مكان أكثر مما هي متجسدة في أفريقيا. بالتأكيد أن الانتقال من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي كان تطورا ملحوظا على نحو أكثر في أفريقيا لما له من أثر كبير على الصعيد الدولي. وفي ذلك السياق، فإن استحداث الهيكل الأفريقي للسلام والأمن مكّن الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية من أن تصبح جهات فاعلة رئيسية في بعثات دعم السلام على الصعيد الدولي.

فالاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية هم المستجيبون الأوائل للأزمات الأمنية والنزاعات المسلحة والمبادرون بالعمليات السياسية التي مكنتهم من تزويد تلك العمليات بالولايات. وهم أيضا أكبر المساهمين بقوات. وما فتئت إعادة الصياغة تلك تقوم على أساس التغييرات الهامة التي حدثت في المشهد الأمني الأفريقي، وهو تطور ظل من الصعوبة بمكان التنبؤ به أو السيطرة عليه.

وكان لتلك التطورات تأثير إيجابي على الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي خلال السنوات العشر الماضية. ولا تزال العلاقة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تنمو بهدف بناء شراكة أكثر اتساقا وفعالية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ١٧ من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

إن هذه الشراكة الاستراتيجية على وجه الخصوص مكنت منظمتانا من مواصلة المشاورات المنتظمة بشأن المسائل ذات

الاهتمام والمصلحة المشتركين في مجال السلم والأمن، حيث ما انفك التعاون أوسع نطاقا. ويبين إجراء مشاورات منتظمة بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إلى جانب التنسيق الأوثق في التاريخ بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة، الإرادة المشتركة لتشجيع المزيد من التآزر بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، أثمر عقد الاجتماع التشاوري السنوي العاشر بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالأمس عن إصدار تقييم مشترك لحالة الشراكة بين المجلسين، بعد ١٠ سنوات من إنشائها. وأبرز الاجتماع الحاجة إلى إعادة تنظيم عميق لهذه الآلية بهدف تعديلها وإعادة تكييفها وتعزيزها لضمان حيويتها وفعاليتها.

وجرى التركيز بصفة خاصة على العناصر التأسيسية لشراكة استراتيجية حقيقية يرغب مجلس السلم والأمن إقامتها مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، استنادا إلى ما يلي: مبدأ الاحترام المتبادل، ومراعاة المزايا النسبية للمجلسين، والحاجة إلى اعتماد أساليب عمل محددة بوضوح والتوجه نحو أنجاز الأعمال وإحراز النتائج، واتخاذ نهج ذي طابع استراتيجي وشامل يدمج حقا جميع قضايا السلام والأمن في أفريقيا. وينبغي التحلي بروح المسؤولية المشتركة والتعاون والتنسيق الوثيق.

كما أن عملية استعراض عمليات السلام التي أجرتها الأمم المتحدة العام الماضي أتاحت فرصة لاستعراض علاقتنا بهدف ضمان قدر أكبر من المرونة والقدرة على التنبؤ ولكي نتمكن من ضمان التمويل المستدام لعمليات السلام التي ينفذها بشكل مشترك الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية في أفريقيا. وتزداد ضرورة ذلك العمل لأن الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية لا تزال تضطلع بدور مهيمن بشكل متزايد في تعزيز السلام، والأمن والاستقرار في القارة، ولا سيما من خلال نشر عمليات حفظ السلام.

وفي الواقع، إذا نشرت عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي بشكل فعال، فإنها ستكون قادرة على تمهيد الطريق لنشر عمليات الأمم المتحدة، التي بدورها يمكن أن تدعم أنشطة تحقيق الاستقرار الطويل الأمد في البلدان المعنية. ومع ذلك، لا تزال عمليات الاتحاد الأفريقي تعاني من الافتقار إلى التمويل الثابت والمرن والمستدام وتعتمد إلى حد كبير على الدعم الطوعي من الشركاء الدوليين.

ولئن كان صحيحا أن الاتحاد الأفريقي يقدر بالغ التقدير الدعم الذي يتلقاه من شركائه، فإنه صحيح أيضا أن الافتقار إلى إمكانية التنبؤ بالتمويل ومرونته، وعلى نحو متزايد، استدامته تترتب عليه آثار سلبية بالنسبة لفعالية العمليات التي ينفذها الاتحاد الأفريقي. وفي ذلك الصدد، من المؤكد أن الصعوبات المالية والعملياتية واللوجستية التي تواجهها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال – على سبيل المثال لا الحصر – إذا لم توجد لها استجابات مناسبة ستحدث آثارا سلبية عشية الجداول السياسية والأمنية الحاسمة بالنسبة لمستقبل البلد. ونرى أن لدى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قيمة مضافة بوصفها بعثة الاتحاد الأفريقي الأولى لمكافحة الإرهاب، وهي تجربة يمكن أن تشاركها بقية العالم.

ويعتقد الاتحاد الأفريقي أنه ينبغي أن يعتبر استخدام الأنصبة المقررة من ميزانية الأمم المتحدة خيارا مجديا بروح تقاسم الأعباء بين المنظمتين. وفي الوقت نفسه، ندرك أنه سيكون من الضروري أيضا لأفريقيا أن تحشد المزيد من الموارد في القارة لكي تتمكن من تمويل عمليات السلام الخاصة بها. لقد قطع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التزاما بتمويل نحو ٢٥ في المائة من عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي. وسينفذ ذلك القرار تدريجيا بحيث يصل إلى المستوى التشغيلي الأمثل بحلول عام ٢٠٢٠. وبالتالي هذا يعني أن ٧٥ في المائة من ميزانيات البعثات التي تنفذ

بموافقة مجلس الأمن ستدعمها الأمم المتحدة من خلال الأنصبة المقررة. وكما قال السيد لادسو بالفعل، فإن السيد كابيروكا، المبعوث الخاص لرئيس اللجنة المعنية بالمسألة، سيعمل على تحقيق ذلك الهدف.

ومن المناسب أن نبرز مرة أخرى أن الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال السلام في حالة تطور مستمر. وينبغي أن نكفل الاستخدام الأمثل للفرص والموارد المتاحة، بفضل تدخل الجهات الفاعلة التي يمكن أن تعمل بميزة أفضل على أرض الواقع في البحث عن حلول. إن الهدف النهائي هو منع نشوب النزاعات أو تسويتها، مهما كانت كيفية نشأتها أو زمانها.

الرئيس: أشكر السيد أنطونيو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد منكريوس.

السيد منكريوس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس في هذه المناقشة المفتوحة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن. وأشكر مصر، بصفتها رئيس مجلس الأمن، على جمعنا اليوم في هذه المناقشة الحسنة التوقيت، وأيضا على المناقشات التي عقدت بين المجلسين بالأمس.

وفي حين أحرز تقدم كبير في معالجة النزاعات في أفريقيا، فإن التهديدات للسلام والأمن الدوليين في القارة لا تزال حقيقية وعديدة. وتؤكد نتائج وتوصيات عمليات الاستعراض الرفيعة المستوى الأخيرة لعمليات الأمم المتحدة للسلام وهيكل بناء السلام ضرورة تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما مع الاتحاد الأفريقي. ويستند هذا إلى الاعتراف بأنه لا يمكن لأية منظمة واحدة أن تنجح بمفردها في التصدي للتحديات التي تجابهنا. وتقدر الأمم المتحدة التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي العقد الماضي، اكتسبت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية قدرا أكبر من التأثير على ديناميات النزاع والسياسة الإقليمية.

ويعد مكتبي، مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، جسرا بالغ الأهمية لدعم وتعزيز التعاون المتسارع التطور والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن. ونحن بالفعل نجني ثمار شراكتنا. وبالعمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية، أحرزنا تقدما كبيرا في تعزيز المشاورات، وتنسيق المواقف والانخراط بصورة مشتركة في الجهود الدولية الرامية إلى تجنب النزاع المفتوح وإدارة النزاعات الدائرة في أجزاء عديدة من القارة.

ما فتئت الأمم المتحدة تعمل جنبا إلى جنب وبشكل متزايد، مع الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية من أجل استقرار الأوضاع المتقلبة في جميع أنحاء القارة، من حوض بحيرة تشاد إلى الصومال، وبوروندي ومنطقة الساحل. وتشدد خارطة الطريق للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ لمنظومة السلم والأمن الأفريقية، على الاتساق والتنسيق فيما يخص جميع ركائز المنظومة، بين الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية، وتقدم نهجا متماسكا من أجل تعزيز إجراءات الأمن والسلام المشتركة مع الأمم المتحدة.

وتحركت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي خلال الأسابيع الأخيرة، بشكل مشترك، لنزع فتيل التوترات السياسية في جزر القمر. ويظهر تضافر جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للعمل مع الأطراف في جزر القمر، قيمة تكلم المجتمع الدولي بصوت واحد بشأن مسألة تشجيع ضبط النفس وتعزيز الحل السلمي للنزاعات. وينبغي مواصلة تلك الجهود، وإنني على يقين من أنها ستستمر.

ونعمل في بوروندي، مع الاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والشركاء الآخرين على دعم الأطراف من أجل الدخول في حوار شامل، يمثل السبيل الوحيد لحل خلافاتها بطريقة مستدامة. ويتعين على مجلس الأمن، ومجلس السلام

والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مواصلة العمل معا لتشجيع البوروندیين على إيجاد حل دائم للأزمة.

وبالأمس، عقد مجلس الأمن، ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مشاوراتهما السنوية العاشرة. وعقد المجلسان اجتماعا غير رسمي في أديس أبابا في شباط/فبراير، مع التركيز على الحالة في بوروندي وحدها. ونثني على العلاقة المتنامية بين المجلسين، لأنها تساعد على بناء أوجه التآزر وتنسيق المواقف وتعزيز اعتماد القرارات التي يدعم بعضها بعضا. ومن أجل تعزيز قيمة تنامي الشراكة الاستراتيجية بين المنظمتين، تعمل الأمانة العامة، مع مفوضية الاتحاد الأفريقي على تنظيم مشاورات بشأن مستويات العمل، وتبادل المعلومات، ودعم التدريب المشترك، والقيام بمناورات مشتركة في مجال الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات. وفي إطار جهودنا، فإننا نعمل على نهج شمولي من شأنه أن يرتقي بالشراكة من ترتيب مخصص إلى نهج أكثر اتساما بالطابع المؤسسي لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وفي هذا الصدد، فإننا بصدد وضع اللمسات الأخيرة على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. ويحدوني الأمل في أن يوقع رئيسا المنظمتين الإطار قبل نهاية العام.

ويدعو تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) والتقرير اللاحق للأمين العام (S/2015/682) إلى تعزيز الشراكة العامة، وضمان تعويل المجلس على شبكة أطراف فاعلة أكثر مرونة وقدرة، مع مواصلة التشديد على حاجة الاتحاد الأفريقي للحصول على تمويل مستدام يمكن التنبؤ به. كما تدعو التقارير الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى تعزيز القدرات على منع نشوب النزاعات والوساطة.

وقد أقام الاتحاد الأفريقي، ويواصل وضع منظومة السلم والأمن الأفريقية، على أساس الإدراك بأن حل النزاعات يتم من خلال التوصل إلى حلول سياسية. ويتمثل التحدي الجماعي الذي يواجهنا في دعم وتعزيز المنظومة، خاصة القوة الأفريقية الجاهزة، وقدرات الاتحاد الأفريقي في مجال الدبلوماسية الوقائية والوساطة. وإنني أكثر تفاؤلا من أي وقت مضى بأن الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ستظل حاسمة للسعي الحالي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في أفريقيا. وأتمنى للمجلس مداولات مثمرة، وأتطلع إلى نتائج هذه المناقشة المفتوحة والاقتراحات المتعلقة بكيفية المضي بها قدما.

الرئيس: أشكر السيد منكريوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد كاماو.

السيد كاماو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإشادة بكم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة الهامة والحسنة التوقيت بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونقدر المذكرة المفاهيمية المفصلة (S/2016/428، المرفق) لتوجيه هذه المناقشة. كما أشكركم سيدي الرئيس، على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية في هذه الجلسة بصفتي رئيس لجنة بناء السلام. وأود أيضا أن أنوه بحضور أعضاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسة اليوم، وأرحب بهم بدوري في نيويورك.

وعلى مدى العقد الماضي، تزايدت الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى، بشكل ملحوظ، وفق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وكان تعاوننا في مجال السلام والأمن، حاسما في تقدمنا وإنجازاتنا الجماعية. وتتيح مناقشة اليوم لنا فرصة لاستعراض حالة الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقد اعتمد مجلس الأمن والجمعية العامة قرارين مماثلين، في ٢٧ نيسان/أبريل، هما قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ والقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) على الترتيب، بشأن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. إن هذين القرارين شاملان

وبعيدي المدى. وقد أدخلا فكرة الحفاظ على السلام وأهمية الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى منع نشوب النزاعات، وتصعيدها وتكرار حدوثها. وعزز هذان القراران أسس تعاوننا.

وتشمل الحقائق العالمية الراهنة عددا متزايدا من النزاعات العنيفة، التي تفاقمت جراء أزمة اللاجئين المتفاقمة، وتزايد التهديدات الإرهابية والتطرف المصحوب بالعنف. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى التركيز على منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية. وينبغي أن توجه أولوية الشأن السياسي عملنا الجماعي في عمليات السلام. ويجب علينا ألا نسمح بأن تتدهور الأوضاع لتصبح صراعات عنيفة، لكي نتفاعل مع التدابير الأمنية أو العسكرية. ونحن بحاجة إلى تغيير تفكيرنا من الاشتباكات العسكرية، إلى منع نشوب النزاعات. ويمكننا تحقيق ذلك من خلال استكشاف الآفاق، وتبادل التحليل المشترك، والحوار والوساطة والمرافقة في حالات الأزمات. ويجب أن نعيد تركيز عملنا على تسوية النزاعات بدلا من التركيز على إدارتها. وهذا هو جوهر جهودنا الجماعية المبذولة من أجل استدامة السلام.

إن تحديات السلام والأمن التي نواجهها مترابطة ومعقدة للغاية، تعجز منظمة بمفردها عن التصدي لها. إنها تتطلب اتخاذ إجراءات جماعية. ولكي ننجح في هدفنا المتمثل في الحفاظ على السلام، فإننا بحاجة إلى صياغة وترتيب أولويات استجاباتنا. ويجب ألا ننسى أن السلام يقع في صميم الغرض الذي يرمي الميثاق إلى تحقيقه. ويجب أن يدار من خلال مجمل جهودنا الجماعية، بدءا من منع نشوب النزاعات إلى بناء السلام وحفظه، والتعمير، والتنمية المستدامة. ومن شأن هذا النهج المتجدد فيما يخص السلام المستدام، أن يجعلنا نتكيف بشكل أفضل مع الحقائق العالمية المعاصرة. وبدلا من الانتظار حتى تندلع أزمة ثم التقصير في مواجهتها، أو الرد النمطي عليها في شكل استجابة، يتعين أن ندرج استدامة السلام في برنامج الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ونرى أنه لا يمكننا أن نشدد على هذه النقطة بما فيه الكفاية.

وينص القراران اللذين أشرت إليهما للتو، على لجنة بناء سلام استباقية، تركز على مساعدة البلدان على منع نشوب النزاعات واستدامة السلام. ويتوقع أن تصبح لجنة بناء السلام منبرا أكثر كفاءة ومرونة، للحوار بشأن السياسات، وإتاحة فرصة لجميع البلدان التي تلتمس دعم الأمم المتحدة لتحقيق السلام المستدام، للعمل من خلال هذا المنبر. ونحن ملتزمون التزاما كاملا بجعل ذلك واقعا. وفي إطار التزامنا، سنواصل تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين في انخراطنا، لأننا مقتنعون بأن الحفاظ على السلام هي مسؤولية مشتركة بين الحكومة وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين، بمن فيهم الشباب والنساء والمجتمع المدني.

كما إن القرارين الجديدين بشأن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام يشددان على أهمية الشراكات والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. وقد ظلت لجنة بناء السلام تعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا من أجل زيادة التآزر وتعزيز تماسك وتكامل جهودنا المشتركة لبناء السلام. فقد تمكنا، على سبيل المثال، من العمل عن كثب والتكلم بصوت واحد، لاستكمال جهودنا المشتركة للحفاظ على السلام في غينيا وغينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي. وبالمثل، زادت اللجنة، على مدى السنة الماضية، تركيزها على تحديات بناء السلام المواضيعية والشاملة لعدة قطاعات والإقليمية.

وعقدت اللجنة مناقشات إقليمية بشأن بناء السلام في غرب أفريقيا في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل من هذا العام. وقد وفرت تلك المناقشات فرصة فريدة لإلقاء نظرة على التحديات العابرة للحدود المتنامية خارج حدود بلدان محددة. وركزت

المناقشات أيضا على الاستراتيجيات الرامية إلى التصدي للتحديات التي تنشأ عند العمل مع بلدان المنطقة، وكذلك عند العمل في إطار الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية وبالتضافر معها. ونتطلع إلى مواصلة تعزيز وتعميق هذه الشراكة في ضوء خارطة الطريق الجديدة لمنظومة السلم والأمن الأفريقية. ونحن ندرك أن خريطة الطريق هذه ستوفر إطارا لاتخاذ تدابير عملية لإعادة توجيه إطار الاتحاد الأفريقي للإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع.

وتعتزم لجنة بناء السلام استخدام الزخم المتولد من هذين القرارين الجديدين والتزام مجلس الأمن والجمعية العامة بمواصلة تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون مع الاتحاد الأفريقي. وسنسعى إلى التوصل إلى إطار متفق عليه لإجراء مزيد من المشاورات وتبادل المعلومات والتحليلات والفرص لإطلاق مبادرات مشتركة تستهدف الحفاظ على السلام في أفريقيا.

واعتزم قيادة وفد من لجنة بناء السلام في زيارة لغرب أفريقيا في منتصف حزيران/يونيه، تشمل كل من ليبيريا وسيراليون وغينيا والسنغال، لاسترعاء الانتباه إلى أولويات واحتياجات بناء السلام في سياق التعافي من وباء إيبولا. وستتيح زيارتنا للسنغال – الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – فرصة لمناقشة التحديات والأولويات الإقليمية لبناء السلام.

وإذ نعمل معا لتعزيز شراكتنا، نعتزم أيضا ألا نخلف أحدا عن الركب. ويجب أن نركز على المشاركة الشاملة للشباب في جهودنا لبناء السلام. فمن الواضح أن الاستثمار في الشباب يضمن السلام والأمن، فضلا عن التنمية. وتقع علينا مسؤولية إتاحة الفرصة للشباب للقيام بدورهم المستحق في بناء السلام وفي التنمية.

وبالمثل، يجب أن نعترف أيضا بأهمية دور المرأة القيادي ومشاركتها في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام. ويجب علينا، بوجه خاص، إدراج القضايا الجنسانية في جميع المناقشات المتعلقة بالحفاظ على السلام، وتعزيز الأبعاد الجنسانية لبناء السلام، بما في ذلك بتعزيز المشاركة المجدية للمرأة في بناء السلام. والأهم من ذلك، نعتزم أيضا العمل بشكل وثيق جدا مع السيد دونالد كابيروكا في سياق صندوق السلام الأفريقي. كما إننا نتطلع إلى العمل معه وتحقيق قدر أكبر من النجاح في جمع أموال إضافية لكل من صندوق السلام الأفريقي وصندوق بناء السلام الأوسع نطاقا التابع للجنة بناء السلام.

وفي الختام، يجب أن نربط جهودنا المشتركة لبناء السلام بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. ويجب دعم الفرص الواردة في هذين الإطارين المتعاضدين والمتسقين مع بعضهما لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة والسلام والأمن لأفريقيا.

الرئيس: أشكر السيد كاماو على إحاطته الإعلامية.

معروض على المجلس نص بيان من الرئيس باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. وأشكر أعضاء المجلس لما قدموه من مساهمات في هذا البيان. ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان، الذي سيصدر بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2016/8.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أبدأ بالثناء على الرئاسة المصرية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وكذلك على المذكرة المفاهيمية (S/2016/428، المرفق) التي عممت بغية تقديم إسهام في هذه المناقشة. كما أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد إيرفي لادسوس؛ والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى

الأمم المتحدة، السيد تيتي أنطونيو؛ والممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي، السيد هايلي منكريوس؛ والممثل الدائم لكينيا ورئيس لجنة بناء السلام، السيد ماشاريا كاماو، على إحاطاتهم الإعلامية.

كما أغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على الاعتماد الذي تم اليوم للبيان الرئاسي S/PRST/2016/8 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لصون السلام والأمن الدوليين.

إن تزايد عدد النزاعات الحالية وتعقيدها يولد سلسلة من التحديات. ويتجلى ذلك في الزيادة المستمرة في الطلب على عمليات حفظ السلام. فقد زاد عدد معتمري الخوذ الزرق الذين تم نشرهم، في السنوات الأخيرة، ليصل إلى مستوى لم يسبق له مثيل. وقد نشرت الغالبية العظمى من عمليات حفظ السلام – ما يقرب من ٩٠ في المائة من الأفراد النظاميين – في أفريقيا، وكما أشار السيد لادسوس قبل دقائق، فإن أكثر من ٨٠ في المائة من ميزانية حفظ السلام السنوية تستخدم هناك، في الغالب في حالات لا يوجد فيها سلام يمكن حفظه، وحيث توجد عدد من التهديدات غير المتكافئة تشكلها جهات فاعلة من غير الدول تجعل علاقاتها مع التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية من الصعب جدا عزل المشاكل ومعالجتها.

إن هذه التهديدات المتزايدة للسلم والأمن الدوليين تتطور في سياق تضيف فيه الموارد المالية للأمم المتحدة بصفة عامة، وموارد الدول الأعضاء بصفة خاصة، طبقة أخرى من الصعوبات، مما يتطلب أكبر قدر ممكن من الكفاءة في استخدام تلك الموارد. وبالتالي، فإن الحاجة إلى التصدي بكفاءة لتعقد هذه التهديدات ولإيجاد الحلول، أكسبت الشراكات مع الجهات الفاعلة الدولية، ولا سيما المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أهمية متزايدة.

وتتطلب التهديدات الجديدة للسلم والأمن الدوليين والأزمات الإنسانية الخطيرة القائمة، الآن أكثر من أي وقت مضى، عقد تحالفات عالمية وإقليمية وثيقة تجعل من الاستجابات الأكثر فعالية أمرا ممكنا. وينبغي لهذه التحالفات احترام اختصاصات كل منظمة، وزيادة أوجه التآزر إلى أقصى حد وتعزيز التكامل. ولهذا نتفق على أن الوقت قد حان لمناقشة إطار أكثر وضوحاً لهذا التعاون والاتفاق عليه، وهو مُلِّح جدا لعلاقاتنا مع الاتحاد الأفريقي.

وليس من قبيل الصدفة أن توصلت الاستعراضات الأخيرة لهيكل لأمم المتحدة للسلام والأمن إلى نفس الاستنتاج – وهو أن تحديات القرن الحادي والعشرين أوسع نطاقا وتعقيدا من أن تعالج فقط في إطار الأمم المتحدة. ولذلك من الضروري تنشيط أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة من أجل ضمان السلام والأمن الدوليين على نحو أكثر فعالية. ويبرز استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام أهمية التعاون مع الهياكل الإقليمية. ويشمل ذلك التعاون مع الاتحاد الأفريقي، إذ أن جميع البلدان التي للجنة بناء السلام فيها تشكيلات قطرية مخصصة، في الوقت الحاضر، هي بلدان أفريقية.

علاوة على ذلك، ثمة إقرار في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بأن المنظمات الإقليمية يمكنها أن تعوض النقص في قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة السريعة، في جملة أمور. كما أثبتت القوات في المنطقة في مناسبات عديدة أن لها دوراً أساسياً في الاستجابة الأولية للأزمات وفهم الواقع المحلي. وهي تقيم صلة مباشرة من حيث التأثير والسلطة السياسية الإقليمية أيضاً.

ومع ذلك، نحتاج دائماً إلى ضمان الاحترام الصارم لمبدأ الحياد. وكان ذلك يشكل تحدياً نوعاً ما أحياناً، ففي ضوء العلاقات الوثيقة القائمة بين الكيانات الإقليمية المختلفة، ربما يكون هناك تعارض بين المصالح الوطنية لبلدان المنطقة في بعض الأحيان.

والفكرة المطروحة في الورقة المفاهيمية التي أعدت لهذه المناقشة لتناول توصيات الفريق فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تبدو مؤاتية تماماً، خاصة فيما يتعلق بتعزيز التحالف الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، فإن وفدي ينظر بعين الرضا إلى توصية الفريق بشأن التأكد من أن صياغة ولايات عمليات السلام تنطوي على تعاون أوثق. ولتحقيق تلك الغاية، ينبغي أن يلتزم مجلس الأمن والأمانة العامة بضمان المزيد من الحوار والتنسيق مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة قبل الإذن بالولاية. وينطبق هذا بشكل خاص لدى نشر عملية إقليمية، أو سيجري نشرها لاحقاً. وفي هذا السياق، ينبغي لمجلس الأمن أن يلتمس مشورة الشركاء الإقليميين والاستفادة من خبرتهم بتواتر أكبر.

وسيكون من الملائم أيضاً تقييم إمكانية المواءمة تدريجياً بين السياسات والمعايير التي تنظم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مع المعايير المطبقة في عمليات حفظ السلام الأخرى بتكليف من مجلس الأمن، وخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين. وينبغي مواصلة تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من خلال زيادة التفاعل والتشاور بما يسمح بتطوير فهم مشترك للنزاعات ووضع استراتيجيات مشتركة.

إن تقرير راموس أورتا (انظر S/2015/446) يشير إلى أن من بين نقاط الضعف الرئيسية في النظام الحالي ما يتعلق بوضع تمويل التحالف الاستراتيجي. ولذلك، ينبغي أن تتضافر جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل إنشاء آليات مستدامة ويمكن التنبؤ بها ومرنة بحيث يمكن دعم عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي من خلالها. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/446)، المعنون ”التحدي الذي يشكله دعم السلام“، يسلط الضوء أيضاً على ضرورة دعم جهود بناء السلام من خلال تخصيص موارد يمكن التنبؤ بها ومستدامة.

وأود أن أعرب عن دعمنا لمبادئ التعاون التي اقترحها الفريق الرفيع المستوى. تلك المبادئ هي الأساس لشراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويمكن أن تشكل كذلك مقياساً للتعاون المستقبلي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى. وهي تشمل عملية اعتماد القرارات من خلال التشاور واتخاذ استراتيجية مشتركة وتوزيع الأعباء على أساس المزايا النسبية، والتحليل والتخطيط والرصد والتقييم المشترك؛ والاستجابة المتكاملة لدورة النزاع، بما في ذلك الوقاية؛ والشفافية والمساءلة واحترام المعايير الدولية.

وبالنظر إلى التحديات الكبيرة القائمة التي نواجهها، فإن الإجراءات الرامية إلى تعزيز التحالفات الإقليمية ينبغي ألا تتم على حساب مشاركة الأطراف الفاعلة غير الإقليمية وإسهاماتها في عمليات حفظ السلام التي تنشر في أفريقيا.

وأود التأكيد أيضاً على أن خارطة الطريق الجديدة لهيكل السلم والأمن الأفريقي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ أداة ممتازة توضح دور كل طرف من الأطراف المشاركة في هيكل السلم والأمن في القارة. وهي تضع مؤشرات وأهداف محددة في خمسة مجالات ذات أولوية، وهي منع نشوب النزاع وإدارة الأزمات والنزاعات وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع وبناء السلام والأمن والتنسيق والشراكات على المستوى الاستراتيجي.

ختاماً، تود أوروغواي أن تؤكد على التزامها بعملية استعراض عمليات حفظ السلام. ونحن مقتنعون بضرورة مناقشة توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام بشكل كامل في أقرب وقت ممكن. فمنظومة الأمم المتحدة لحفظ السلام لا تزال غير مجهزة للتعامل بفعالية مع المشهد الدولي المعقد والمتغير في عالمنا اليوم، ومن واجبنا أن نتخذ تدابير عاجلة في هذا الصدد.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الاستهلالية التي

كانت كاشفة بدرجة كبيرة. وأود أيضا أن أشكر الرئاسة المصرية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

لقد عاد مجلس الأمن للتو من الصومال. والعملية التي تم نشرها هناك – بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال – هي أكثر الأمثلة الملموسة للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولكنها ليست الوحيدة. وسأدلي بملاحظات ثلاث في هذا الصدد.

أولاً، أصبحت المنظمات الإقليمية شركاء رئيسيين في تنفيذ عمليات السلام. وهذا هو أحد الاستنتاجات الرئيسية من التقارير بشأن عمليات السلام وبناء السلام. تلك حقيقة مؤكدة. فالمنظمات الأفريقية العاملة في إطار هيكل السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تضطلع بمسؤوليتها بشكل متزايد في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويتزايد دورها السياسي في العمل كوسيط وفي تقديم الدعم، كما يتضح، على سبيل المثال، من خلال الدور الذي تقوم به جماعة شرق أفريقيا في بوروندي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار وساطة رئيس جمهورية الكونغو. والأخيرة سمحت بخاتمة ناجحة لعملية الانتقال السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتؤدي تلك المنظمات كذلك دوراً عسكرياً محموداً مكملاً لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الأمر الذي تجلي خلال الانتقال من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ ومن بعثة الدعم الدولية التي يقودها الاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وكذلك في الدور المحدد الذي تضطلع به القوات الأفريقية في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفي فرقة العمل المتعددة الجنسيات المشتركة المعنية بمكافحة الإرهاب. وباسم فرنسا، أود أن أثني على القوات الأفريقية التي تعمل في خدمة السلام في القارة يوماً بعد يوم في ظل ظروف صعبة وبثمن باهظ للغاية.

وأود أن أضيف أنه بالنسبة لمجلس الأمن، فإن الحوار مع المنظمات الإقليمية يجب أن يصبح غريزة انعكاسية. فذلك الحوار يصب في صالح الجميع، وفي صالح السلام بالدرجة الأولى. ويجب أن يسمح لنا بالتوصل إلى توافق بشأن المضي قدماً بمبادرات الاتحاد الأفريقي أو أي من المنظمات دون الإقليمية، متى طرحت.

ثانياً، وبناء على ما سبق، تود فرنسا أن تشجع على دور أكبر للاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى في منع نشوب النزاع وحفظ السلام وبناء السلام واعترافاً متزايداً بذلك الدور. وترحب فرنسا بتعزيز الروابط بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من خلال إنشاء مكاتب اتصال في نيويورك وأديس أبابا. وهناك مثال آخر من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على تبادل الآراء الذي يتم سنوياً بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، كما جرى بالأمس هنا في نيويورك. كل تلك المبادرات أساسية.

على المستوى الثنائي، فإن فرنسا أحد الشركاء الرئيسيين للاتحاد الأفريقي في تعزيز قدرات السلام الأفريقية وتشارك فرنسا كل عام ف تدريب عشرات الآلاف من الجنود، حيث جرى تدريب أكثر من ٢٩ ٠٠٠ جندي أفريقي في عام ٢٠١٥. ومن بين من تولت فرنسا تدريبهم وشاركوا في العمليات، نشر قرابة ٣٠ في المائة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وتساهم فرنسا أيضا بالقوات دعما لنشر القوات الأفريقية وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والعمليات الوطنية الجارية في منطقة الساحل وجمهورية أفريقيا الوسطى، بتمويل من ميزانيتها الوطنية.

ولن تكتمل مناقشتنا بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية ما لم نسلّم بالدور الحاسم الذي أداه الاتحاد الأوروبي، والذي

توجد العديد من الأمثلة عليه. فمنذ عام ٢٠٠٧ قدّم الاتحاد الأوروبي تمويلا لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بمبلغ ١,١ بليون دولار. ويقدّم الاتحاد الأوروبي الدعم المالي أيضا إلى منظومة السلم والأمن الأفريقية. وقد نُشرت العديد من البعثات، مثل بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات، والعملية العسكرية للاتحاد الأوروبي، وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، في القارة وعلى شواطئها دعما للدول الأفريقية. وفيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية، فإن هناك شراكة استراتيجية ثلاثية حقيقية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي يستمر إنشاؤها بدعم كامل من فرنسا.

ثالثا وأخيرا، يجب علينا في هذا السياق أن نواصل العمل بعزم في تعزيز هذه الشراكة الاستراتيجية. ومن الضروري أن تعمل الأمم المتحدة بصورة كاملة وفي وقت مبكر على تحديد إطار شامل ومنسق لإدارة الأزمات من وجهتي النظر السياسية والأمنية على حد سواء. ويبيّن مثال الحالة في مالي هذا جيدا. وتتدخل الأمم المتحدة في سياق يكتسي فيه البعد الإقليمي أهمية بالغة في أعقاب عمليات الاتحاد الأفريقي الرامية إلى دعم تنفيذ اتفاق السلام الذي تم التفاوض بشأنه في المنطقة. وترتبط جميع هذه الأبعاد ترابطا لا انفصام فيه.

وفي هذا الصدد، فإن مسائل الانتقال بين البعثات المتعاقبة والتنسيق بين البعثات المتزامنة هي مجالات تتطلب إيلاءها اهتماما خاصا. ونرى في ذلك الصدد، أن الارتقاء بالعناصر ذات الصلة إلى مستوى معايير الأمم المتحدة، وتدريب الوحدات الإقليمية، فضلا عن زيادة الوعي بمسائل حقوق الإنسان، تعدُّ أمورا ذات أهمية قصوى في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

أخيراً، ما يزال ضمان الاستدامة المالية للعمليات العسكرية شاغلا رئيسيا. واليوم، يعتمد الاتحاد الأفريقي اعتمادا كبيرا على التبرعات الخارجية لتمويل عملياته. ويتمثل الهدف في أن تتمكن المنظمات الأفريقية من أن تتولى تدريجيا حصة متزايدة من تمويل إجراءاتها. ويجسد البيان الرئاسي S/PRST/2016/8 الذي اعتمدناه للتو هذه المسائل التي نناقشها اليوم. وما تزال فرنسا عازمة على مواصلة جهودها وتعاونها مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلا عن جميع المنظمات الإقليمية في هذا الصدد.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمناقشة المسائل الرئيسية فيما يتعلق بالتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونشيد بوفدكم، سيدي الرئيس، على اختيار عقد هذه الجلسة في هذا الوقت المناسب جدا في أعقاب الذكرى السنوية للاجتماع المشترك العاشر بين المجلس ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالأمس.

وتعقب هذه الجلسة أيضا آخر بعثة قام بها مجلس الأمن إلى أفريقيا، وهي البعثة الثالثة هذا العام. وأتيحت لأعضاء المجلس – خلال زيارة الصومال – فرصة ثمينة لكي يشهدوا بصورة مباشرة في الميدان، ويحسنوا تقدير ذلك النمط اللائق جدا من تعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن، كما يجسده العمل الجماعي الفعال لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال. وقد مكّنتنا تلك الزيارة أيضا من تحديد أوجه القصور الحتمية ومناقشة سبل معالجتها.

ونشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم الشاملة التي أعطتنا صورة حية عن التعاون بين المنظمتين. ونرحب أيضا باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2016/8 في هذه الجلسة.

بداية، أود أن أشير إلى أن أوكرانيا تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وعلى مدى العقد الماضي، شهد دور الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في مجال تعزيز السلام والتنمية المستدامة بين الدول الأفريقية زيادة كبيرة. وأثبت الاتحاد الأفريقي قدرته على الاضطلاع بدور رائد في حل النزاعات بطريقة فعالة وتكتسي آراءه السياسية وسياساته المتعلقة بهذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة للأمم المتحدة. ويعدُّ إطلاق منظومة السلم والأمن الأفريقية وإنشاء هياكلها، فضلا عن نشر عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي أذن بها مجلس الأمن، دليلا واضحا على تزايد أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وقد أثبت الاتحاد الأفريقي خلال السنوات الأخيرة أنه شريك هام للأمم المتحدة. وفي مناسبات عديدة، استطاع الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء التدخل بسرعة للمساعدة في صون السلم والأمن أو تحقيق قدر من الاستقرار في حالات الأزمات. ولوجود الاتحاد الأفريقي فائدة إضافية أيضا لإعطاء المزيد من الشرعية السياسية لعمليات السلام الدولية وجعلها أكثر فعالية. ونعرب عن تقديرنا العميق لاستعداد الاتحاد الأفريقي للتصدي للمشاكل العويصة أو الحساسة بصورة مباشرة، وخاصة حين لا تتمكن الأمم المتحدة من العمل على وجه السرعة.

ونذكر في هذا الصدد استجابة الاتحاد الأفريقي للأزمة في الصومال ومالي. وتأتي الحالة في بوروندي أيضا ضمن الأمثلة الأخرى في رأينا. ويرى وفد بلدي أن من شأن نشر وجود قوي وفعال لشرطة الأمم المتحدة أن يتوافق مع تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في منع زيادة تصعيد هذه الأزمة. وعليه، ندعو إلى زيادة المشاورات بين المجلسين واستخدام الأدوات والآليات الدبلوماسية الوقائية بصورة أوسع وعلى النحو المتوخى في القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥).

ويكمن أحد التهديدات المشتركة التي نواجهها في الإرهاب، خاصة ونحن نشهد ظهور أشكال جديدة من التهديدات للسلم والأمن الدوليين ذات صلة بالإرهاب. وندعو إلى المزيد من الوحدة والشراكة الدولية القوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، بما في ذلك عن طريق التنفيذ الفعال للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب على وجه الخصوص. ومن المهم أيضا أن نعزز تعاوننا في مجال وقف مصادر تمويل الإرهاب ومنع توريد الأسلحة إلى الإرهابيين.

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة تقدما في تطوير العلاقات الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن الدوليين. ويتعين علينا في الوقت نفسه أن نسلّم بأن التحديات لا تزال قائمة، وأنه ينبغي بذل المزيد من الجهد لزيادة تعزيز هذه العلاقة كي يتسنى لنا التصدي الفعال للشواغل الأمنية الجماعية المشتركة في أفريقيا.وفي هذا السياق، ترحب أوكرانيا بخريطة الطريق الجديدة لمنظومة السلم والأمن الأفريقية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ التي تهدف إلى زيادة التنسيق والتماسك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تنفيذ المهام ذات الأولوية. ويصبُّ البيان الرئاسي الذي اعتمد للتو في هذا الغرض أيضا.

وقد دعا الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات حفظ السلام في تقريره للعام الماضي (S/2015/446) الأمم المتحدة إلى تعميق شراكتها الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي من خلال عملية تشاورية لصنع القرار واستراتيجية مشتركة. وعليه، فإننا نتطلع إلى أن تكمل الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٦ وضع إطار مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة بينهما في مجال السلام والأمن. وسيوفر هذا الصك مخططا للمشاركة المبكرة والمستدامة بين منظمتينا قبل نشوب النزاع وأثناءه وبعد انتهائه. وفي آخر بيان ختامي صادر عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (S/2015/212، المرفق) تم الاتفاق على القيام

ببعثة ميدانية مشتركة إلى إحدى حالات النزاع أو المناطق في أفريقيا، وأن تحدد من خلال المشاورات في عام ٢٠١٥. غير أن تلك البعثة لم تتم، ونتطلع إلى إعادة النظر في هذا الجهد خلال عام ٢٠١٦.

وإذ نتطلع إلى عَلَم الاتحاد الأفريقي، فإن بوسعنا أن نرى أن اللون الأبيض فيه يمثّل رغبة أفريقيا في أن يكون لها أصدقاء حقيقيون في جميع أنحاء العالم. ونؤكد لأفريقيا أن بإمكانها التعويل على أوكرانيا بوصفها صديقا ونصيرا قويا للسلام والديمقراطية والتنمية في القارة. وبعد أن قدمت أوكرانيا طلبا للحصول على صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي، فإننا نعتزم استخدام هذا المنظور والعلاقة القوية مع الاتحاد الأفريقي لتعزيز التعاون والحوار بشأن طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك الأمن.

وختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأنقل تحيات بلدي بمناسبة يوم أفريقيا الذي سيحتفل به غدا.

السيد أوكاموورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري لمبادرة مصر بعقد مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام.

كما أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي، والممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي والممثل الدائم لكينيا بصفته رئيس لجنة بناء السلام على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

وأود اليوم أن أتكلم عن الملكية والشراكة. وأود أن أسلط الضوء على أهمية الملكية الأفريقية التي تدعمها شراكة فعالة من خلال التعاون في مجال الأمن والسلم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

إن منظومة السلم والأمن الأفريقية هي الإطار المركزي من أجل توطيد السلام في أفريقيا. وتجسّد منظومة السلم والأمن الأفريقية رؤية الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية – وبعبارة أخرى: الملكية. وقد اضطرت المنظومة منذ إنشائها للتكيف والتآلف مع التطورات المعقدة في مجال السلام والأمن في أفريقيا. وبناء على ذلك، فإن مجالات التعاون والتنسيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة قد تنامت وازدادت تنوعاً على حد سواء. وبغية جعل الهيكل الأفريقي للسلام والأمن أكثر فعالية في ظل الظروف الصعبة السائدة حالياً، فمن المهم الاستفادة الكاملة من أوجه القوة والخبرات والمعارف التعاونية للأمم المتحدة من أجل تعزيز هذه الحلول الأفريقية.

وفي هذا الصدد، يؤدي مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي دوراً حاسماً في شراكة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بتقديم مشورة تقنية بالغة الأهمية إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن مسائل بناء القدرات والدعم التشغيلي. إن التخطيط والإدارة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، التي تدعمها جهود بناء القدرات للمكتب، أدت إلى آثار إيجابية على الانتقال من عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مثل الانتقال من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ ومن بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتعتقد اليابان أن بذْل المكتب مزيداً من الجهود لبناء القدرات المؤسسية في منظومة السلم والأمن الأفريقية يكتسي أهمية حاسمة في تحقيق الاتساق في توطيد السلام في أفريقيا.

وفي ضوء ما تقدّم، فإن الشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون بديلاً عن الملكية لدى الاتحاد الأفريقي. إن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي أذن بها القرار ١٧٤٤ (٢٠٠٧) عملاً بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مثال جيد على هذه الملكية.

والأدوات الرئيسية لمنظومة السلم والأمن الأفريقية هي الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وإن لبنات منظومة السلم والأمن الأفريقية هذه هي في وضع يسمح لها بأفضل فهم للسياق الخاص وراء أي تضارب ضمن نطاقها. ولهذا السبب، على سبيل المثال، كان الدور الذي تؤديه بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو محورياً في صون الأمن في ذلك البلد. وتبين هذه الأمثلة مواطن القوة والكفاءات الفريدة التي يمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تسهم بها في حل النزاعات في أفريقيا، والتي لا يمكن لا لفرادى البلدان ولا للأمم المتحدة أن توفرها.

إن شراكة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تنطوي على إمكانية توفير المزيد من الأثر على أرض الواقع في مجالات منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وتعتقد اليابان أنه يمكن تعزيز تأثير إطار الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع ومبادرة التضامن الأفريقي عن طريق تنسيق عمل لجنة بناء السلام مع الاتحاد الأفريقي على النحو المبين في القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. كما يمكن أن يساعد مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي على تعزيز التنسيق بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب دعم بناء السلام.

وعندما احتفلنا باليوبيل الذهبي لمنظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٣، أكدت اليابان على أن الملكية الأفريقية هي الأساس الراسخ للتنمية في أفريقيا. وكان عام ٢٠١٣ أيضاً يصادف الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. إن الملكية، كما أبرزْتُ اليوم، هي أحد المبادئ الأساسية للمؤتمر. والأفارقة أدرى بمشاكل بلادهم وهم الأكثر حرصاً على إيجاد حل لها، وأفريقيا هي التي ستجد سبيل المضي قدماً في نهاية المطاف. وتثق اليابان ثقة كاملة في قدرات أفريقيا.

فأفريقيا تتصدر جدول أعمال اليابان الدبلوماسي هذا العام. وفي تموز/يوليه، أثناء رئاستنا للمجلس، ستعقد اليابان مناقشة مفتوحة بشأن بناء السلام في أفريقيا. وستنظّم اليابان في آب/أغسطس من هذا العام، بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، مؤتمر قمة طوكيو الدولي السادس المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي ستستضيفه كينيا مما يجعله ينعقد أول مرة في القارة الأفريقية خلال تاريخه الذي يعود إلى ٢٣ عاماً. وسوف نستفيد استفادة كاملة من مناقشة اليوم في تحضيراتنا لهذه المناسبات.

وأود أن أختتم بالتأكيد مجدداً على التزام اليابان القوي بضمان السلام والأمن في أفريقيا.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم. وأود أيضاً أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما أخبرونا به تواً.

وأود أن أؤكد التزام المملكة المتحدة بالصلات القائمة بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن. لقد قلتها في الجلسة غير الرسمية وسوف أقولها هنا: عندما نتعاون، فإننا نُحدث أثراً حقيقياً. وذلك، بطبيعة الحال، يستتبع أننا عندما لا نتعاون فإننا نخسر جميعاً.

وأود أن أركز ملاحظاتي على مثال بعينه على ذلك. ألمح آخرون إلى ذلك، لكنني أردت أن أخوض في التفاصيل أكثر قليلاً، لأنها مهمة كثيراً. والمثال الذي يدور في خلدي هو التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الصومال. لقد تطرقنا إلى هذا الموضوع في جلستنا الرسمية بالأمس، إلا أن وقتنا كان محدوداً.

وفي الأسبوع الماضي، شهد مجلس الأمن بصورة مباشرة كيف تعمل منظمتانا معاً في هذا البلد على إحداث أثر حقيقي

في حياة الصوماليين العاديين بعد ربع قرن من النزاع. ولا بد لي أن أشيد بالرجال والنساء في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ولا يمكن المبالغة مهما قلنا في مساهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في السلام والأمن في البلد وبما قدمته من تضحيات.

كما أرحب بمساهمة مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال. لقد كان الدعم اللوجستي الذي قدمه المكتب عاملاً حاسماً في نجاح البعثة ضد حركة الشباب. وبالعمل معاً، فهما يوفران حيزاً للعملية السياسية، مما يسمح للممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في الصومال بالاضطلاع بمهامهما الحيوية. ونناقش الآن كيفية تعزيز هذا الأمر داخل الأمم المتحدة.

وتواصل البعثة الاضطلاع بدور حيوي في دعم الأمن في الصومال وإبقاء الضغط على حركة الشباب. وبقيامها بذلك، فهي تمنحُ قواتِ الأمن الوطنية الصومالية الوقتَ الحاسم الأهمية للتطور بحيث يمكن لتلك القوات في نهاية المطاف أن تتولى مهام البعثة. وهذه العملية الآن بحاجة إلى التعجيل، بما يتماشى مع الانتقال السياسي في الصومال إلى مستقبل اتحادي. ولكن من الأهمية بمكان أيضاً أن تستمر البلدان المساهمة بقوات في عملها بدعم كامل من مجلس الأمن. ومن شأن الانسحاب المبكر أن يعرّض للخطر الاستثمارات الشجاعة والكبيرة التي بذلتها هي وشركاؤها الإقليميون في الصومال.

ونعلم جميعاً أن المسؤولية الطويلة الأجل عن الأمن في الصومال تقع على عاتق قواتها الأمنية. ولتحقيق النجاح، فإنها تحتاج إلى مساعدة من المجتمع الدولي – مساعدة يمكن أن تساعدها على بناء جيش وطني صومالي شامل ومتكامل وقوات شرطة. ومع ذلك، فإن أحد أبرز الأمور من زيارة الأسبوع الماضي كان مدى بطء هذا الجهد وتجزّئه وعدم تنسيقه. ويجب على الحكومة الاتحادية أن تحدد بوضوح الاحتياجات والثغرات الموجودة في الدعم لكي تتمكن الجهات المانحة من المساعدة قدر استطاعتها.

ونريد ممن يتعهدون بتقديم المساعدة والتدريب والمعدات والأموال أن يتحلوا بالشفافية، ويمارسوا التنسيق في نهجهم أيضا. هذا هو السبيل الوحيد لضمان قوة أمنية فعالة ومحترفة يمكنها الاضطلاع بالنصيب الأكبر من المسؤولية عن الأمن في الصومال، ويجب أن يقوم ذلك الجهد على التمويل المستدام للجيش الوطني الصومالي. ولا بد لنا جميعا أن نشجع الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية من أجل زيادة الشفافية، أمّا دفع الرواتب في مواعيدها فهو أمر أساسي لتحقيق هذا الهدف.

وبالاضافة إلى جميع المكاسب التي تحققت خلال السنوات الأربع الماضية، من الواضح أن هناك الكثير جدا من العمل الذي يتعين القيام به. وعام ٢٠١٦ يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة إلى الصومال. فهو معلم هام للمستقبل الديمقراطي والتمثيلي الذي يستحقه الصوماليون بمنتهى الاستعجال ومنتهى الحاجة. وبُعيد زيارة المجلس إلى الصومال في الأسبوع الماضي، اتخذ الرئيس خطوة حيوية صوب تحقيق ذلك المستقبل باعتماد النموذج الانتخابي. ويسرني أن المجلس أمكنه الترحيب بذلك من خلال بيان صحفي تم الاتفاق عليه يوم أمس. ولكن هذه الخطوة هي مجرد خطوة واحدة. ويتعين على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يواصلا السير معا على هذا الدرب، وبالتالي من الحيوية بمكان أن يواصل المجلس تقديم الدعم لكل من بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، بغية المساعدة على إنجاز العملية الانتخابية وتحقيق الأمن لجميع الصوماليين.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بفكرة نهائية أوسع نطاقا. إن الصومال يبيّن ما يمكننا أن نحققه عندما تعمل منظمتانا معا، ويبيّن مدى أهمية الاستمرار في القيام بذلك. ولكننا نعلم أن هناك الكثير جدا الذي يمكن عمله في جميع أنحاء أفريقيا. فلنتخيّل ما يمكننا أن نحققه بمزيد من التعاون في مجال تحليل الصراعات، والإنذار المبكر، والوساطة. إن جهودنا

تسير في الاتجاه الصحيح، وإنما هناك دائما مجال للقيام بالمزيد. وهذا يعني العمل بشكل أفضل على النهوض بعمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، وإدارتها، وإغلاقها في نهاية المطاف، وهذا يعني، كما قال إيرفي لادسوس، النهوض ببعثات الاتحاد الأفريقي بالارتكاز على أساس مالي أكثر استقرارا واستدامة. ولكي نفعل ذلك، نحن بحاجة إلى أن يفي الاتحاد الأفريقي بالتزامه تجاه المساهمة بنسبة ٢٥ في المائة من تكاليف بعثة الاتحاد الأفريقي بحلول عام ٢٠٢٠، بحيث تكون الأمم المتحدة قادرة على تنظيم التمويل الخاص بها، الأمر الذي يعود بالمنفعة علينا جميعا.

والعمل الذي يضطلع به السيد كابيروكا، الممثل السامي لصندوق السلم التابع للاتحاد الأفريقي، بشأن وضع خارطة طريق للوفاء بذلك الالتزام يشكل خطوة هامة جدا إلى الأمام. ونحن نتطلع إلى رؤية مقترحات ملموسة تتعلق بتحقيق قدر أكبر من إشراف الأمم المتحدة على بعثات الاتحاد الأفريقي وزيادة المساءلة. ومن خلال تلك الخطوات، لن تكون الشؤون المالية لبعثات الاتحاد الأفريقي موضع تنظيم فحسب، ولكنها ستؤدي إلى تحسين أدائها ومساءلتها. ومن شأن ذلك أن يساهم إسهاما كبيرا في تحقيق السلام والأمن في أفريقيا، وأن تكون له منافع دائمة للعديد جدا من الشعوب خارج هذه القاعة.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): إن عقد المناقشة هذا اليوم يأتي في الوقت المناسب، لا سيما مع وجود وفد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في نيويورك. لقد أجرينا مناقشة مثمرة يوم أمس، واستمعنا باهتمام إلى ما يكتنزه الخبراء التابعون لأعضائه من معرفة بشأن الحالة في أفريقيا. والمذكرة المفاهيمية الشاملة والمفصّلة (S/2016/428، المرفق) توفر لنا تحليلا متبصرا، وتتضمن الديناميات السياسية، وتدعو إلى مزيد من التآزر بين الاتحاد الأفريقي والمجلس، من أجل مواصلة مسعانا المشترك صونا للسلام والأمن في أفريقيا.

وأود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بيان كل منهم، حيث دعوا إلى قيام المزيد من التعاون الوثيق بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وبينما تشجعنا المكاسب والنجاحات الكبيرة التي تحققت حتى الآن، من الواضح أن العامل المشترك لمداولاتنا المنتظمة بشأن المسائل الأفريقية يخلص إلى حقيقة ساطعة وهي أن كلا الجانبين سيستفيد من الشراكة التي تتصف بمزيد من الفعالية والكفاءة. وهذا يستدعي منا التعاون النشط بشأن تنفيذ أهداف استراتيجية واضحة المعالم تستند إلى توزيع المسؤولية توزيعا محددا بوضوح. ونظرا لتقييماتنا المشتركة، فإن معايرتنا معا للاستجابات الملائمة من شأنها أن تأتي استكمالا لجهودنا الجماعية. وفي هذا الصدد، لا بد أيضا من مراعاة المزايا النسبية، وتكامل الولايات، والاستخدام الأمثل للموارد والقدرات.

ويسر ماليزيا أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن البيان الرئاسي الذي اعتمد للتو S/PRST/2016/8. فالبيان يوجز التدابير المتخذة للمضي قدما بنتائج عملية استعراض هيكل بناء السلام التي اختتمت مؤخرا، والتي تنطبق على العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظومة السلم والأمن الأفريقية.

وإذ نؤيد البيان الذي سيدلي به وفد إيران باسم حركة عدم الانحياز، أود أن أضيف النقاط التالية.

إن إدارة الصراعات لا يمكنها أن تشكل النهج السائد من جانب الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي. والتركيز على أولوية الشأن السياسي ينبغي أن يدفعنا نحو الانتقال إلى نهج يركز على الوقاية. وبغية تحقيق هذا التحول، ينبغي توجيه الجهود صوب منع الصراعات من أن تتصاعد فتصبح تهديدات شاملة. وفي هذا الصدد، ينبغي لتدابير وآليات الدبلوماسية الوقائية التي تتخذها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن تكون أكثر تنسيقا وتوجها نحو تمكين

الكشف عن حالات الأزمات المحتملة، وتبادل المعلومات في وقت مبكر.

ولقد نوّه استعراض هيكل الاتحاد الأفريقي لبناء السلام بوصفه شريكا رئيسيا للجنة بناء السلام، ووفّر المزيد من الزخم للتعاون بين لجنة بناء السلام والاتحاد الأفريقي بشأن جهود بناء السلام. وفي هذا الصدد، من المرحّب به الاضطلاع بعمل مركّز ضمن لجنة بناء السلام ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وينبغي مواصلة إدراج نتائجه في الحوار الأوسع نطاقا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وثمة أحداث من قبيل الاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد مؤخرا بشأنهما ”الحفاظ على السلام: الآليات والشراكات ومستقبل بناء السلام في أفريقيا“، قد هيأت فرصة مبكرة لمتابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢. وينبغي تهيئة المزيد من الفرص من أجل متابعة تنفيذهما.

إن أساس منظومة السلم والأمن الأفريقية وركائزها قوية واستشرافية. لكن يوجد عائق كبير يعترض تحقيق كامل إمكاناتها، ويتمثل بالتالي في نقص الموارد اللازمة، ولا سيما التمويل المرن والمستدام والذي يمكن التنبؤ به. وفي معرض الترحيب بالجهود الأفريقية في هذا الصدد، نعتقد أيضا أن باستطاعة الأمم المتحدة أن تقدّم المزيد من المساعدات. ولدى قيام ماليزيا بالجزء المتعلق بها، فقد تعهدت مؤخرا بتقديم تبرعات متواضعة قدرها ٠٠٠ ٤٠٠ رينغيت ماليزي إلى صندوق بناء السلام. ونأمل أن يذهب هذا المبلغ لدعم البرامج والمبادرات المتعلقة بالحفاظ على السلام والاستقرار في أفريقيا.

أخيرا وليس آخرا، نشعر بمزيد من التشجيع إزاء أن التمويل المباشر الذي خصصه صندوق بناء السلام في أيار/مايو لمفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل دعم أنشطة بناء السلام في بوروندي، يشكل الخطوة الأولى صوب تحقيق هذا التقدم. وهذه خطوة رائدة لتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال الحفاظ على السلام. ولقد قطعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي شوطا بعيدا في جهودهما الجماعية الرامية إلى قيام تعاون أقوى بينهما. وينبغي تشاطر الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال التعاون بصورة منتظمة، بغرض التوصل إلى نتائج موجهة صوب تحقيق الفوائد العملية الحقيقية على أرض الواقع. ونحن على استعداد للإسهام في تحقيق هذا الغرض.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشيد بمصر على التوقيت المناسب لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المسألة الحاسمة المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن، ومستقبل منظومة السلم والأمن الأفريقية.

واسمحوا لي أن أشكر الوفد المصري على المذكرة المفاهيمية (S/2016/428، المرفق) التي توجه مداولاتنا اليوم، ومقدّمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من إسهامات موجزة وبنّاءة جدا في هذه المناقشة.

وأغتنم أيضا هذه الفرصة لكي أرحب بحضور مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في نيويورك لمناقشة المسائل الاستراتيجية مع مجلس الأمن، بغرض تعزيز التعاون بين منظمتينا. ويتزامن ذلك مع الذكرى السنوية العاشرة للاجتماع السنوي المشترك الذي يعقده مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مع مجلس الأمن، وهو الاجتماع البنّاء جدا الذي عقد يوم أمس.

ستحتفل غدا القارة الأفريقية بالذكرى الثالثة والخمسين للزعماء في المناسبة التي أعرب فيها ٣٢ من القادة الأفارقة عن تصميمهم على تعزيز المُثل العليا للوحدة الأفريقية، والتفاهم والتعاون بين الشعوب الأفريقية، وتهيئة الظروف اللازمة لإقامة وصيانة السلم والأمن في القارة. بيد أن التعهدات التي قُطعت في ذلك الوقت لتحقيق العدالة والسلام المستدامين في أفريقيا لم تتحقق حتى يومنا هذا، ولا تزال مجرد تطلعات بدلا

من أن تصبح حقيقة واقعة بالنسبة إلى عدد كبير من البلدان والشعوب الأفريقية.

من الجدير بالذكر أن القارة الأفريقية تستضيف حاليا ٩ عمليات من ١٦ عملية لحفظ السلام التي أذن بها مجلس الأمن، وهي عمليات قوامها أكثر من ٠٠٠ ٩٠ جنديا ويدعمها أكثر من ٠٠٠ ١٥ فرد. قام مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بنشر عدد كبير من الجنود في إطار الولايات الصادرة عن مجلس الأمن، الأمر الذي لا بد له من أن يجعل الحوار والتعاون لتلك الهيئتين لازما وأكثر تنسيقا وفعالية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. في العام الماضي، قام الاتحاد الأفريقي بنشر خارطة طريق للهيكل الأفريقي للسلام والأمن للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ بوصفها وثيقة استراتيجية، مشددا بوجه خاص على قيام جميع أصحاب المصلحة المشاركين في هيكل السلام والأمن بالوفاء بمهامهم، بما في ذلك الشركاء والجهات الفاعلة الخارجية. وتهدف خارطة الطريق إلى شمول مختلف مراحل دورة النزاع من خلال وضع خمس أولويات استراتيجية وهي: منع نشوب النزاعات وإدارة النزاعات، وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع وبناء السلام، والمسائل الأمنية الاستراتيجية، والتنسيق والشراكات.

كيف يمكن لمجلس الأمن أن يدعم التنفيذ الناجح لتلك الأولويات الاستراتيجية؟ وكيف يمكن تنسيق نتائج عمليات الاستعراض لعام ٢٠١٥ التي أجرتها الأمم المتحدة لعملياتها لحفظ السلام، وهيكلها للسلام وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، مع تنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي، وبصورة أعم، التنسيق مع الهيكل الأفريقي للسلام والأمن؟ وفي السعي للإجابة على تلك الأسئلة، سوف نركز على ثلاث مراحل لدورة النزاع وهي: الوقاية، والإدارة، وفترة ما بعد انتهاء الصراع. وفيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، فإن مؤسسات وآليات الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، من قبيل مجلس السلام والأمن، ونظم الإنذار المبكر على الصعيدين القاري والإقليمي تضطلع بدور حاسم من خلال الدبلوماسية الوقائية والوساطة وبعثات مراقبة الانتخابات الرامية إلى نزع فتيل المخاطر أو أي تهديدات محتملة للسلام والأمن.

أبرزت استعراضات عام ٢٠١٥ أهمية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال إشراك جميع شرائح المجتمع، وتعزيز التنمية الشاملة، وحقوق الإنسان، وحماية الحريات الأساسية الفردية والجماعية. وشددت أيضا على أهمية معالجة الشواغل المحددة للشباب من أجل تعزيز التنمية المتجانسة، وضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في جهود منع نشوب النزاعات، وزيادة دورها في عملية صنع القرار. وخلال مناقشة الأمس لموضوع الشراكة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى تحسين التعاون في تحليل وتقييم التهديدات، وكذلك تنسيق المجلسين للدبلوماسية الوقائية وجهود الوساطة. وعندما لا يمكن تفادي الصراع، على الرغم من قيام أصحاب المصالح الوطنيين والمجتمع الدولي ببذل أفضل جهود، هناك أسباب إضافية لدى مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تحملهما على رص صفوفهما لمساعدة أطراف الصراع على التوصل إلى اتفاق سياسي لإنهاء القتال، عند الاقتضاء، باللجوء إلى استعمال القوة، وفقا للفصل السابع من الميثاق.

في العام الماضي، قامت الأمم المتحدة باستعراض لعمليات حفظ السلام. وقدم الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام الذي يرأسه السيد خوسيه راموس - هورتا، الرئيس السابق لتيمور - ليشتي، تقريرا شاملا (S/2015/446) ركّز فيه على الطبيعة المتغيرة للنزاعات، وتطور ولايات عمليات السلام، والترتيبات الإدارية، والتنظيمية، والصعوبات، والتخطيط، والشراكات، وحماية المدنيين، وحقوق الإنسان، والبعثات السياسية الخاصة. وعلى وجه

الخصوص، تم التشاور على نطاق واسع مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وإعطائه الفرصة لطرح موقفه المشترك والتركيز على أولويات المؤسسات الإقليمية في إدارة الأزمات والصراعات، أي الاعتراف بسلطة مجلس الأمن بالإذن بإنفاذ الإجراءات، وضرورة إجراء مشاورات مستمرة وتبادل المعلومات ذات الصلة بالأزمات، والصراعات الجارية، والاحترام المتبادل والتكامل.

إن التهديدات الجديدة وغير المسبوقة التي واجهت بعض البلدان الأفريقية في عام ٢٠١٣ حملتها على إيجاد حل للتأخيرات في تفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية التي كان من المقرر تفعيلها في عام ٢٠٠٨.. اقترح عدد من البلدان الأفريقية، بما فيها أنغولا، تسخير القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات لسد الفجوة في القدرات، وإيجاد التمويل اللازم لها، وتوفير الملكية للبلدان الأفريقية في حالات الصراع في القارة، والاستجابة الفورية للأزمات. ليس المقصود منها أن تحل محل القوة الاحتياطية الأفريقية، ويجري اتخاذ خطوات لمواءمتها مع هيكل القوة الاحتياطية. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون أكثر استنارة وأن يشارك في تلك العملية وينبغي أن يقّيم الكيفية التي يمكنه بها تحسين الدعم المقدم لها وتفعيله.

في الشهر الماضي، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، بينما اتخذت الجمعية العامة قرارا مطابقا (٧٠/٢٦٢) بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، وتوسيع نطاق بناء السلام ليشمل جميع مراحل الصراع، وليس فقط فترة ما بعد انتهاء الصراع. إذ نلاحظ أن خارطة الطريق للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، تتناول بناء السلام، نقترح أن يعتمد الاتحاد الأفريقي النهج الجديد للأمم المتحدة نحو بناء السلام من أجل تكييف الهيكل الأفريقي للسلام والأمن مع التحديات الراهنة.

أما وقد حددت الاستعراضات الثلاثة لإطار الأمم المتحدة للسلام، فإن منع نشوب الصراعات، وتنفيذ مبدأ المعونة في تعريف الحفاظ على السلام بوصفهما عنصرين أساسيين في تحاشى نشوب الصراعات، فإن عدم الوفاء بالتطلع الذي تم التعبير عنه لأول مرة قبل أكثر من ٥٠ عاما، ووجرى تكرراره في الإعلان الرسمي بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الاتحاد الأفريقي الذي أعلن فيه القادة الأفارقة عن عزمهم على تحقيق الهدف المتمثل في جعل أفريقيا خالية من الصراعات، أصبح الآن الرؤيا المتبصرة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. لذلك فإن مناقشة اليوم جاءت في أوانها، وإني لعلى يقين من أن مداولاتنا والبيان الرئاسي (S/PRST/2016/8) الذي اعتمدناه سوف تسهم في جعل أفريقيا قارة أكثر سلما وازدهارا كما نصبو إلى ذلك جميعا.

السيد تاولا (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية صباح هذا اليوم. ونرحب بهذه المناقشة المفتوحة وعلى وجه الخصوص بوجود زملائنا من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

لقد شهدت السنوات الـ ١٠ الماضية نموا هائلا في علاقتنا، ويوجد الآن توافق حقيقي في الآراء على أنه لا يمكن لمجلس الأمن الاضطلاع بولايته بفعالية بدون التعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. ويمثل التكامل مع منظومة السلم والأمن الأفريقية أمرا رئيسيا في هذا الصدد، على نحو ما ورد في كل الاستعراضات الرفيعة المستوى التي أجرتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥. واليوم، تود نيوزيلندا أن تركز على مجالين رئيسيين.

أولا، نحن بحاجة إلى تعزيز التعاون العملي في منع نشوب النزاعات، على نحو ما أبرزه متكلمون آخرون. ونرى أن الأسس جيدة للغاية من أجل التعاون بشأن منع نشوب النزاعات. ومن نقاط القوة الرئيسية للاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية كونها كرست موارد كبيرة وطاقة للتعرف على الأزمات الناشئة والاتفاق على الاستجابات

الجماعية لمنع نشوب النزاع. والأمثلة الجيدة على ذلك الجهود المبكرة التي بذلها الاتحاد الأفريقي بشأن بوروندي والقيادة التي اضطلعت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بوركينا فاسو. وعلاوة على ذلك، وحسب تجربتنا، فإن الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي يتعاونان تعاونا جيدا على الصعيد المؤسسي من أجل تحديد مؤشرات الإنذار المبكر ووضع توصيات لاتخاذ إجراءات مبكرة. ومع ذلك، هناك الكثير من العمل الذي يمكن أن ننجزه.

وكما حدد أثناء حلقة دراسية بشأن منع نشوب النزاعات استضفناها لأعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا الشهر الماضي، نحن بحاجة إلى المزيد من التكاتف، وفي مرحلة مبكرة. فمنع نشوب النزاعات بصورة فعالة يتطلب المشاركة المبكرة والإرادة السياسية من جانب جميع الجهات الفاعلة، فضلا عن توجيه الرسائل الموحدة وتنسيق الإجراءات. وما برز في الحلقة الدراسية هو أنه يوجد، في الوقت الحاضر، افتقار إلى الثقة بشأن العديد من القضايا بين الجهات الفاعلة الرئيسية: الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والدول الأعضاء. وهذا يشكل عقبة رئيسية أمام العمل بمزيد من الفعالية في مجال التعاون، وهي في أغلب الأحيان متجذرة في تباين تحليل النزاعات والشواغل حيال احترام السيادة.

وإذا أردنا التغلب على هذه التحديات، يلزمنا أن نبدأ انطلاقا من تبادل المعلومات والتحليلات المتعلقة بالأزمات الناشئة وأسبابها، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى تحديد الأهداف والاستراتيجيات المشتركة لمنع نشوب النزاعات. ونأمل في الأشهر المقبلة أن نرى ذلك التعاون بشأن القضايا الناشئة ذات الاهتمام المشترك. ومن شأن الانخراط المبكر بشأن التوترات المتزايدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يكون نقطة بداية مفيدة. وللقيام بهذا العمل، سنكون بحاجة إلى أن نترجم خطابنا عن المشاركة إلى مشاركة عملية ومجدية بين المجلسين على أساس أكثر استمرارا.

لقد عقدنا جلسة جيدة للغاية بالأمس لمناقشة بعض هذه النقاط، وتأمل نيوزيلندا كثيرا أن نتمكن من إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة غير الرسمية المنتظمة بين المجلسين، التي تركز على الأعمال الجوهرية. ويمكن أن تشمل مجالات التركيز الرئيسية ما يلي: التحليل المشترك المبكر للحالات الناشئة، وتحديد الوقائع الرئيسية ومناقشة التفسيرات والاستراتيجيات الممكنة لكي يمكن لجميع الجهات الفاعلة مناقشة كيفية العمل بشكل متضافر في وقت مبكر ووفقا للميزة النسبية لكل جهة؛ وإصدار الولايات وتقديم الدعم الفعال لتبادل المعلومات بين الأمانتين، وزيادة الموارد المخصصة للتحليل السياسي ومنع نشوب النزاعات، ومناقشة المعلومات ذات الصلة بفعالية مع الدول الأعضاء. ونود أن نرى عقد مناقشات غير رسمية منتظمة بين المجلسين – سواء من خلال الرؤساء أو رؤساء المجموعات الثلاثية أو المجالس الكاملة – لبناء تفاهمات مشتركة بشأن حالات الأزمات والاتفاق على الأهداف المشتركة والاستجابات ذات المصداقية. ونؤيد أيضا نشر البعثات الميدانية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، حيثما أمكن، على مستويي الأمانة والمجلس. وفي هذا الصدد، تؤيد نيوزيلندا إيفاد بعثة مشتركة مع مجلس السلام والأمن إلى جنوب السودان، دعما للتنفيذ الفعال لاتفاق السلام.

أما المسألة الهامة الأخرى التي تود نيوزيلندا أن تبرزها صباح هذا اليوم فهي مسألة تمويل عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. ونتفق مع الرأي القائل إن هناك حاجة قوية إلى نموذج أكثر استدامة، ونأمل أن يكون المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، استراتيجيا وابتكاريا في الاتفاق على كيفية تقديم الدعم المناسب للبعثات التي يأذن بها المجلس ويكون الاتحاد الأفريقي على استعداد لقيادتها. لقد جرى التأكيد مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم في هذا الصدد أثناء زيارة المجلس إلى الصومال في الأسبوع الماضي.

وترحب نيوزيلندا بجهود الاتحاد الأفريقي لحشد التمويل من داخل أفريقيا. ونحن واقعيون إزاء محدودية القدرات

في هذا الصدد. وتوقعاتنا بالذات هي أنه سيلزم أن تكون الأنصبة المقررة للأمم المتحدة جزءا من أي حل طويل الأمد، ونحن على استعداد لاستكشاف اقتراحات للتمويل المشترك لعمليات الاتحاد الأفريقي من جانب أعضاء الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ولا تساورنا أية أوهام بشأن القضايا الحساسة والمعقدة التي يثيرها هذا الأمر، ولكننا نرى أن استمرار الاعتماد على النماذج المخصصة لتمويل عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي لا يزال يعرقل فعاليتها وأن هذا لا يمكن استدامته في الأجل الطويل.

وفي الختام، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن تحسن بقدر كبير، ولكنه لا يزال عملا قيد التنفيذ. ومن مصلحتنا جميعا أن نتخذ خطوات إضافية لفتح الباب أمام الإمكانات التي يقدمها التعاون الأكثر الفعالية لكتا المنظمتين.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الوفد المصري على المبادرة بعقد جلسة اليوم البالغة الأهمية. إن روسيا تؤيد بقوة توسيع وتعميق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية.

ونرحب بالتطوير التدريجي للشراكة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على أساس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، على نحو ما أكدته المناقشات التفصيلية التي عقدت هنا في نيويورك بالأمس بين أعضاء المجلسين بشأن طائفة واسعة من القضايا المتعلقة بالقارة الأفريقية. ويكمن في صميم تلك الشراكات الإقرار بمسؤولية مجلس الأمن الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين وبتكامل جهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، والاستفادة من المزايا النسبية لكل واحدة منها.

شخص آخر، ولديها آليات لمنع نشوب النزاعات وتسويتها أفضل تكيفا مع الحالات المحلية. ولذلك نؤيد مبدأ إيجاد الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. ونرحب بالتقدم المحرز في إنشاء منظومة السلم والأمن الأفريقية، التي أوكلت أدوارها المحورية إلى مجلس السلام والأمن والنظام القاري للإنذار المبكر، والقوة الاحتياطية الأفريقية.

وبالرغم من جهود الأفارقة والشركاء الدوليين، فإن من دواعي الأسف أن أفريقيا لا تزال معرضة لجميع أنواع الأزمات. فقد شهدنا مؤخرا في القارة زيادة إمكانية نشوب النزاع والتحديات الخطيرة الجديدة أمام تحقيق السلام والأمن، في حين ارتفع عدد الأشخاص المشردين إلى مستوى تاريخي. وفي ظل تلك الظروف، من الأمور الملحة بشكل متزايد ضمان المشاركة البناءة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بغية منع نشوب النزاعات وتسويتها. وفي هذا السياق، نرحب بتضافر الجهود بين المنظمتين من أجل تحقيق استقرار الحالات في دارفور والصومال ومالي ومنطقة الساحل ككل، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، وبشأن المسار السوداني.

وتشمل مجالات الشراكة الواعدة والشاملة مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والقرصنة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات. فاستجابة الاتحاد الأفريقي للأزمات المحتملة مفيد للغاية وهي بحاجة إلى الدعم الدولي. ونرى أنه يجب منح الأولوية في الوقت الحالي لتعزيز القوة الاحتياطية الأفريقية. وعلينا أيضا تنسيق جهود الشركاء الدوليين في المساعدة على بناء قدرات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، مع مراعاة الخبرة الإيجابية المكتسبة، في جملة أمور، من أنشطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ونعتقد أن الفصل الثامن من الميثاق يوفر أساسا قانونيا سليما لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن ولتقديم المساعدة في إنشاء منظومة السلم والأمن الأفريقية. كما نرى أن من الأهمية بمكان أن نتمكن من

الاعتماد على التمويل المرن ويمكن الاعتماد عليه والمرن، بما في ذلك من خلال صندوق السلام الأفريقي. وفي الوقت نفسه، نرى أن من الضروري ضمان التغذية المرتدة، ولا سيما فيما يتعلق بالمساءلة الدورية الكافية للشركاء الأفارقة أمام مجلس الأمن بشأن عمليات حفظ السلام التي يأذن بها المجلس.

ومن حيث المبدأ، نعتقد أن من المهم أيضا بالنسبة للجمعية العامة إجراء تحليل دقيق لمسألة تقديم المساعدة اللوجستية والمالية الإضافية لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام من خلال الأنصبة المقررة للدول الأعضاء. ونؤمن إيمانا راسخا بأن مواصلة تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ستمكننا بفعالية من منع نشوب النزاعات في أفريقيا وتسويتها ويمكنها أن تعزز بدرجة كبيرة الإمكانية العالمية لمواجهة الأزمات.

إن روسيا تشارك بفعالية في تقديم المساعدة الشاملة إلى القارة الأفريقية في إطار الصكوك الدولية القائمة، وعلى أساس ثنائي.

يقدم بلدنا أيضا إسهامات في برامج دولية، بما في ذلك من خلال صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للدفاع المدني. وبأكثر من ٢٠ بليون دولار، فإننا رائدون في شطب ديون الدول في المنطقة. وتوجه التزامات الديون المتبقية صوب مساعدة بلدان القارة من خلال خطة التنازل عن الديون مقابل تحقيق التنمية. وبهذه الطريقة، فإن بلدي يسهم بشكل ملموس في الجهود الدولية الرامية إلى إزالة الأسباب الاقتصادية للصراعات في أفريقيا.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لادسوس، والمبعوث الخاص منكريوس، والسفير كاماو، والسفير أنطونيو على إحاطاتهم الإعلامية اليوم، وأتقدم بشكر خاص لمصر على عقد هذه الجلسة.

وأود أن أتناول اليوم، أربع سمات رئيسية لشراكة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والمتمثلة في الاحترام المتبادل، والتمويل، وبناء القدرات والوقاية.

أنتقل أولا إلى الاحترام المتبادل. فبالنظر إلى انتشار أكثر من ٨٠ في المائة من قوات الأمم المتحدة في أفريقيا، فقد حققنا قدرا كبيرا من الاستفادة من تعزيز الاتصالات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وبالنظر إلى إسهام حفظة السلام الأفارقة بأكثر من نصف قوات الأمم المتحدة المشاركة في عمليات حفظ السلام في القارة الأفريقية، فإنه من العملي ومن الصواب، التماس الآراء الأفريقية بشأن تشكيل الولاية، وجهود الوساطة السياسية، وجميع الأدوات التي نستخدمها كأعضاء في مجلس الأمن لتسوية الصراعات ومنع نشوبها. وأود أن أشير، مع ذلك، إلى أنه سيكون من السذاجة الإيحاء بأن وجهة النظر الأفريقية بشأن أي موضوع، هي وجهة نظر متجانسة أكثر من تجانس وجهات النظر داخل مجلس الأمن. ولكن المزيد من الاتصالات والإصغاء إلى الآخر، والمزيد من الاحترام المتبادل، والمزيد من استبدال الاجتماعات الرسمية بمحادثات ونقاشات غير رسمية، سيجعل كل واحد منا ومعا أكثر فاعلية.

ثانيا، يشكل التمويل موضوع مهما في المجلس اليوم. وفيما يتعلق بمناقشة الكيفية التي يمكن من خلالها تعزيز شراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، من المفهوم أن هناك قدرا كبيرا من التركيز على الكيفية التي يمكننا من خلالها تحسين دعم نشر عمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا لمعالجة التهديدات الملحة للسلم والأمن. ونحن نعلم أن الأمم المتحدة لن تكون دائما قادرة أو في وضع يمكنها من الاستجابة للأزمات. وبينما، لا يزال مجلس الأمن مسؤولا عن صون السلم والأمن الدوليين، فإننا نعرف أيضا أن الاتحاد الأفريقي

يمكن أن يكون شريكا فعالا جدا في ذلك المسعى، بما في ذلك فيما يخص القيام بعمليات عسكرية هجومية في الحالات الأمنية المعقدة التي لا يوجد فيها سلام للحفظ، وتهدد الجماعات المسلحة السكان المدنيين. وثمة حاجة واضحة إلى تحسين الترتيبات التشغيلية والمالية لبعثات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، بإذن من الأمم المتحدة، مما سيعكس ملكيتنا ومسؤوليتنا المشتركتين.

ونعتقد أنه يمكن إحراز تقدم بشأن هذه المسألة المتوقفة منذ فترة طويلة. ويحدونا الأمل في أن تفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالتزامها بتمويل ٢٥ في المائة من عمليات السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، مع وضع إطار ائتماني أيضا، يحكم استخدام تلك الأموال، ووضع نُهج جديدة لتكليف تلك البعثات والإشراف عليها مع مجلس الأمن، لضمان أن تكون فعالة وقابلة للمساءلة. ويمكن أن تشكل المقترحات التي وضعها الممثل السامي للاتحاد الأفريقي كابيروكا، خطوات هامة في ذلك الاتجاه. وإذا تمكنا من إحراز تقدم، فسنحتاج إلى الاتفاق على نُهج مشتركة للولاية والبعثة بشأن عمليات التخطيط وآليات الشفافية والمساءلة. وستمكن تلك النُهج مجلس الأمن، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، من رصد وتعزيز الامتثال الصارم للمعايير الدولية لحفظ السلام، التي ينبغي أن تتضمن، بطبيعة الحال، الاحترام الكامل لمعايير حقوق الإنسان، وسياسة عدم التسامح مطلقا مع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومن خلال إبراز أن حفظة السلام الذين يرتكبون تجاوزات سيخضعون للمساءلة، فإننا نعزز مشروعية عمليات حفظ السلام، حيث أنه موكول لحفظة السلام حماية المدنيين.

ثالثا، فيما يتعلق ببناء القدرات، يتطلب تحسين القدرة التشغيلية للعلاقة أيضا بذل جهود مستمرة لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، على النحو المتوخى في منظومة السلم والأمن الأفريقية. وستتحول المزيد من القدرات للاتحاد الأفريقي إلى قدرة الاتحاد على الاضطلاع ببعثات أكثر فعالية. إن الولايات المتحدة قد أبدت التزامها بتلك الجهود. وعززنا قدرات القيادة والتحكم للاتحاد الأفريقي، ودعمنا عمليات الألوية المتعددة الجنسيات، ودربنا أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ من حفظة السلام منذ عام ٢٠٠٥. وقبل عامين، أنشأ الرئيس أوباما أيضا الشراكة الأفريقية المعنية بالاستجابة السريعة من أجل حفظ السلام، التي هي مبادرة جديدة رئيسية لبناء قدرات البلدان الأفريقية الرئيسية المساهمة بقوات، بحيث يمكن نشرها بسرعة أكبر في بعثات حفظ السلام. وهذا أمر طلبوه مرات عدة من المجتمع الدولي.

رابعا، وأخيرا، فإن الوقاية هي المسألة التي يمكننا جميعا الاتفاق بشأنها نظريا. من الذي يمكن أن يعارض الوقاية؟ ولكن حيث غالبا ما تبرز الفروق داخل مجلس من مجلسينا، تنشأ أيضا حالات ملموسة، أي بلدان وظروف حقيقية. يجب أن يحسن أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تعاملهما مع الأسباب السياسية للنزاعات. ويمكن أن يكون هذا الأمر أكثر حساسية من الناحية السياسية للجيران مما هو عليه بالنسبة للبلدان البعيدة، وينبغي لنا عدم التغاضي عن هذا الأمر. ويجب علينا جميعا أن ندرك بأنه من المزعزع للاستقرار للغاية مهاجمة المعارضين السياسيين، وانتهاك حقوق الأشخاص، وتزوير الانتخابات وتهميش الدستور. لقد شهدنا بعض الإجراءات المؤججة للصراعات، التي تدرج في نهاية المطاف في جدول أعمالنا. على العكس من ذلك، من المرجح أن الدول التي تعطي الأولوية للاستثمار في المؤسسات الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع وترسخ سيادة القانون، وتشرك المرأة في عمليات صنع القرار، وتسعى كذلك إلى تحسين الحوكمة وإقامة مجتمعات أكثر انفتاحا، لن تعاني من الصراعات، وتهدد في نهاية المطاف السلم والأمن الإقليميين. ويجب أن تنهض شراكتنا بتلك الأهداف، ويجب على الدول

الأعضاء أن تكون سريعة وموحدة في تصديها لجذور النزاع عندما تبدأ في الظهور.

لا تزال الحالة في بوروندي بالغة الخطورة، مع وقوع أكثر من ٤٠٠ قتيل و ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ حتى الآن، وحصول شبه انهيار في الاقتصاد البوروندي، وتفشي انعدام الأمن والتهديد المستمر بالعودة إلى دوامة العنف. إن مجلس الأمن كثيرا ما يتخلف عن مجلس السلم والأمن في التصدي للأزمة.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قبل خمسة أيام، أصدرت الحكومة أمرا بإلقاء القبض على زعيم المعارضة مويس كتومبي، بعد وقت قصير من إعلانه خوضه الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في وقت لاحق من هذا العام. وقالت الحكومة إنه من المرجح تأجيل الانتخابات وأن الرئيس كابيلا، الذي يحظر الدستور ترشحه لولاية ثالثة، سيظل في منصبه، إلى غاية عقدها. وألقي القبض على نشطاء المجتمع المدني أو جرى احتجازهم، بسبب احتجاجهم بشكل سلمي. ويخطط زعماء المعارضة لاحتجاجات ستجري في جميع أنحاء البلد يوم الخميس. وقد استخدمت قوات الأمن الكونغولية أساليب قمعية في الماضي، بما في ذلك القوة الفتاكة، لمنع المواطنين الكونغوليين من ممارسة حقهم في التظاهر السلمي. وهذه لحظة لمنع نشوب نزاع. إننا ندرك ذلك، ونراه. لقد تعلمنا من التاريخ. ونعلم من الحاضر. ومن الضروري إظهارنا جبهة موحدة لدعوة الرئيس كابيلا إلى التقيد بالدستور والتنحي عندما تنتهي ولايته.

ويكتسي تعبئة جبهة سياسية موحدة، نفس القدر من الأهمية ،عندما تندلع الصراعات. كما يشكل السبيل الوحيد للحفاظ على المواقف الجماعية ودعم اتخاذ إجراءات مجدية. دعمت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، جهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، للضغط على كلا الطرفين. وبدون نقاط الضغط تلك، وبدون ضغط مالي، من الصعب تخيل تشكيل الحكومة الانتقالية الذي حصل. وتعتبر الحالة هشة للغاية، وتتطلب استدامة الزخم في الأسابيع والأشهر المقبلة، اهتماما رفيع المستوى، واستمرار جبهة موحدة مكونة من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وعلى النقيض من ذلك للأسف، انقسم أعضاء مجلس الأمن، ومجلس السلم والأمن بشكل محرج فيما يخص السودان. لقد فشلنا حتى في الضغط بنجاح على حكومة السودان لكي تسمح بتسليم الإمدادات المطلوبة للجنود ورجال الشرطة الذين تتكون منهم بعثة المحاصرين. وتوجد مئات الحاويات المملوكة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والمعدات المملوكة للوحدات في بورتسودان ومطارات إقليم دارفور، في حين تتواصل هجمات الميليشيات والجماعات المسلحة الأخرى على البعثة. وبدلا من استضافة القادة السودانيين المتهمين، يتعين على الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بذل كل جهد ممكن لإقناع الخرطوم بتغيير موقفها. وحتى لو استطعنا إحراز تقدم بشأن ضمان تمويل أكثر قابلية للتوقع، لبعثات الاتحاد الأفريقي، فإنني أعتقد أننا نتفق جميعا بأنها مسألة ذات أولوية، ولن تعني الشيء الكثير، إذا لم نتمكن من توحيد صفوفنا لدعم إيصال الغذاء إلى حفظة السلام الذين يعرضون حياتهم للخطر على الخطوط الأمامية.

وإذا أردنا إقامة علاقة أقوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فينبغي أن نسعى إلى إحراز المزيد من التقدم في تلك الحالات الملموسة التي تمس أرواح ملايين المدنيين في وقتنا الراهن.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم شكرا جزيلا.

لقد بدأ الاتحاد الأفريقي منذ أكثر من عقد من الزمان، جهودا كبيرة لمواجهة جميع التحديات في القارة الأفريقية، وتعني هذه الجهود أن الاتحاد الأفريقي قد أصبح شريكا بالغ الأهمية لمجلس الأمن. ومن ثم، فإن من مصلحة الجميع أن تُعزز قدرات الاتحاد الأفريقي لكي نتمكن من النجاح في التصدي لتلك التحديات جميعها. ولذا فإن للاتفاقات المالية أهمية خاصة، ولذلك قررنا تمويل ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات حفظ السلام لعام ٢٠٢٠. وقد شهدنا كذلك، خلال العام الماضي، سلسلة من المقترحات لتعزيز التعاون بين المجلسين، مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة منها بصفة خاصة.

أولا، هناك المشاورات غير الرسمية السنوية، كالتي أجريت بالأمس. وأعتقد أن مشاورات الأمس كانت مثمرة بصورة استثنائية، وأشيد بكم، سيدي الرئيس، عليها. وأعتقد أننا يجب أن نواصل السير على نفس المسار خلال الاجتماعات المقبلة، ولكن بالتركيز، على موضوع أو موضوعين حتى يتسنى لجميع أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إجراء تبادل أعمق للأفكار.

ثانيا، لقد قيل في أكثر من مناسبة هنا بأن هناك حاجة إلى مزيد من قنوات الاتصال بين رئاسة مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي. ولا بد لي أن أقر بأنني عندما ترأست مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لم أكن على اتصال برئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ولم يكن لي علم بها. ومع ذلك، أؤكد للجميع بأنني – خلال رئاسة إسبانيا المقبلة للمجلس، في شهر كانون الأول/ديسمبر – سوف أتبادل الأفكار مع رئاسة الاتحاد الأفريقي، لا سيما عندما ننظر في المسائل التي تمس أفريقيا في مجلس الأمن.

ثالثا، تنطوي الفكرة الأخرى التي سبق أن أثيرت بالفعل في كثير من الأحيان على إمكانية القيام بزيارات مشتركة لكلا المجلسين. وأعتقد أننا أضعنا فرصة جيدة في هذا الصدد عندما سافر المجلس إلى غينيا – بيساو، إذ أن بعد ذلك بفترة وجيزة قام مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أيضا بزيارة إليها. ومن المؤسف ألا نستفيد من تآزر المجلسين في القيام بزيارات، خاصة في القارة الأفريقية.

ونعلم كلنا أن هناك ثلاثة استعراضات هامة جدا أجريت في عام ٢٠١٥ وفي هذه السنة، لن أسردها جميعا. ولكنني أود أن أدلي بعدة تعليقات بشأنها، ولا سيما في سياق الاستعراض الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأنوه أولا بالعمل الممتاز الذي قام به الاتحاد الأفريقي في استعراض القرار بذكر الوقائع الأربعة الأساسية. أولا، ثلث البلدان التي لديها خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أعضاء في الاتحاد الأفريقي. ثانيا، أنشأ الاتحاد الأفريقي برنامجا معنيا بالمساواة بين الجنسين والسلام والأمن للفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٠. ثالثا، استحدث الاتحاد الأفريقي منصب المبعوث الخاص المعني بشؤون المرأة والسلام والأمن، الذي تتقلده السيدة بينيتا ديوب، التي تقوم بعمل ممتاز. وأخيرا، قام الاتحاد الأفريقي بإطلاق مبادرات يمكن أن تحذو الأمم المتحدة حذوه فيها، مثل تجميع قائمة بأسماء النساء الوسيطات التي ستعود بالفائدة على كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وبناء على ذلك، أقترح ثلاث مبادرات ملموسة من شأنها أن تسمح بتحسين تعاوننا في إطار القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

أولا، أعتقد أننا يمكن أن نستكشف كيف يمكن للاتحاد الأفريقي أن يشارك في اجتماعات الفريق الجديد غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بشؤون المرأة والسلام والأمن عندما تُدرج بلدان أفريقية على جدول الأعمال. ثانيا، ينبغي لأمانتي المنظمتين تبادل المعلومات بشأن الكيفية التي يمكن بها لعمليات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معالجة المسائل المتعلقة بالمسائل الجنسانية بصورة شاملة في أنشطتهما في الميدان. ثالثا، نحن

بحاجة إلى إدراج قضايا المرأة والسلام والأمن في جداول أعمال الاجتماعات في كلتا المنظمتين.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى مجالين من مجالات التعاون المحتمل بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي، وهما تغير المناخ وعدم الانتشار.

ففيما يتعلق بتغير المناخ، أود التشديد على أن الاتحاد الأفريقي قد أقر بأن تغير المناخ عامل مضاعف لتهديدات الأمن في أفريقيا. وأذكر، في ذلك الصدد، بالمبادرة المشتركة بين إسبانيا ومصر التي سيحلل المجلس من خلالها أثر العوامل الجديدة على الأمن في منطقة الساحل.

وفيما يتعلق بمسألة عدم الانتشار فإن إسبانيا ترأس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، كما يعلم الأعضاء، وقد بدأت استعراضا هاما لذلك القرار. وأسترعي مرة أخرى الانتباه إلى شراكتنا الهامة مع نظرائنا الأفارقة من أجل مضاعفة جهودنا وتفادي انتشار أسلحة الد،مار الشامل وتحويلها إلى جهات من غير الدول.

وأود أن اختتم كلمتي بتأييد البيان الذي سيدلي به بعد قليل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يشكر وفد بلدي مصر، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة لمناقشة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالي السلام والأمن، ولا سيما وهي تشير إلى مستقبل منظومة السلم والأمن الأفريقية في إطار تنفيذ الأحكام المنصوص عليها في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بشأن الترتيبات الإقليمية.

ونعرب، بالمثل، عن تقديرنا للإحاطات الإعلامية التي قدمها كل من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد إيرفي لادسوس؛ والممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي، السيد هايلي منكريوس؛ والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، السفير تيتي أنطونيو؛ ورئيس لجنة بناء السلام، السفير ماشاريا كاماو.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تثمن دور الكيانات الإقليمية في التسوية السلمية للتراعات والوساطة، بالنظر إلى التجربة الناجحة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق هيئات من قبيل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية. كما يثمن بلدنا كذلك علاقاته الوثيقة بالبلدان الأفريقية، كما يتضح من اختتام مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات أفريقيا وأمريكا الجنوبية الذي عقد في جزيرة مارغاريتا في عام ٢٠٠٩.

وينبغي لجهود الأمم المتحدة في أفريقيا أن تتم في سياق يأخذ في الاعتبار الأسباب الجذرية للعديد من التراعات التي تؤثر حاليا في تلك المنطقة، التي تعود إلى عهد الاستعمار الذي أثر على القارة حتى منتصف القرن العشرين والذي أدي إلى انقسامات عرقية ودينية وإقليمية بدافع من مصالح الإمبريالية. وقد تمكنت شعوب وبلدان أفريقيا، على الرغم من هذه العقبات، من تحقيق الاستقلال في أعقاب سنوات من حروب التحرير الدامية التي تمثلت في رجال مثل جمال عبد الناصر وأحمد بن بيلا وباتريس لومومبا ونيلسون مانديلا الذين اضطلعوا بأدوار حاسمة في هذه الحركات الرامية إلى تحقيق الاستقلال والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وبالرغم من صدمة الاستعمار، قامت أفريقيا ببناء مؤسساتها وإنشاء هياكلها في إطار الاتحاد الأفريقي، وهو أفضل وضع لمواجهة التحديات في مجالات السلام والأمن والتنمية التي تواجه القارة الأفريقية. وشرعية الاتحاد الأفريقي سمحت له بأن يصبح مرجعاً في حل مشاكلها وتحدياتها.

ونظراً لأن جدول أعمال مجلس الأمن ما زال يركز إلى حد كبير على معالجة القضايا التي تهدد السلم والأمن في القارة

الأفريقية، فقد بات من الضروري أكثر من ذي قبل العمل على توطيد الشراكة الاستراتيجية بين المحفلين المتعددي الأطراف وتعزيزها على المستويات العملياتية والسياسية والتكتيكية، وعلى أساس من الاحترام المتبادل. وفي هذا الصدد، فإن بلدي يقدر دور الوساطة الأساسي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في حل النزاعات في أفريقيا سلمياً في إطار خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخارطة الطريق للهيكل الأفريقي للسلم والأمن للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. كما نشيد بالمبادرة المعنونة ”إسكات المدافع: المتطلبات الأساسية لتحقيق أفريقيا خالية من النزاع بحلول عام ٢٠٢٠“.

ومن الأهمية بمكان أن يسمح مجلس الأمن للاتحاد الأفريقي بالقيام بدور أكثر فعالية عندما يحين الوقت لاتخاذ إجراء بشأن القضايا المتعلقة بتلك المنطقة. وللأسف، لاحظنا بقلق أن المجلس يجنح لتطبيق إجراءات في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة – بدلاً من إيلاء الأولوية للفصلين السادس والثامن، وهو ما يكرس دوراً هاماً للتسوية السلمية للنزاعات وللترتيبات الإقليمية – غافلاً بذلك عن ضرورة إشراك الاتحاد الأفريقي في تلك العمليات.

إن التدخل المستمر في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية يبقى عاملاً رئيسياً في زعزعة الاستقرار والنزاعات في القارة. وللأسف، فإن المصالح الوطنية لبعض أعضاء المجلس فيما يتعلق بالبلدان والنزاعات في أفريقيا قد أحالت هذا الجهاز إلى عنصر للتدخل والضغط، كما يتبين من واقع أن حوالي ٧٠ في المائة من نظم الجزاءات التي قررها المجلس تفرض على بلدان أفريقية.

وهناك مثال آخر لذلك الوضع تجلى في التطبيق المتعجل لإجراءات قسرية بموجب صلاحيات الفصل السابع من الميثاق في ليبيا في عام ٢٠١١. فجهود الوساطة التي كان الاتحاد الأفريقي يبذلها قوضها قرار للمجلس. والآن، بعد خمس سنوات، مازلنا نعاني من العواقب الوخيمة لذلك القرار المؤسف، وتصرفات المجتمع الدولي في ليبيا – التدخل الأجنبي – أدت إلى انهيار مؤسسات الدولة الليبية، وزعزعة الاستقرار في شمال أفريقيا، كما ساعد ذلك، في جملة أمور، على انتشار الإرهاب والتطرف العنيف والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية، وهي ظواهر تؤجج العديد من النزاعات الحالية وتؤدي إلى إراقة دماء الشعوب الأفريقية.

ومن المفارقات كذلك، أنه على الرغم من وضع الاتحاد الأفريقي كشريك حيوي للأمم المتحدة في مسائل السلم والأمن، فإن تقييمات أشقائنا الأفارقة وملاحظاتهم بشأن بعض القضايا، ومنها مسألة الصحراء الغربية وأزمة المهاجرين، لا تؤخذ في الحسبان. وتجدر الإشارة إلى أن فنزويلا امتنعت عن التصويت على القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥)، بشأن أزمة المهاجرين، الذي اتخذه مجلس الأمن. وقد ارتأينا أن القرار لم يعالج شواغل البلدان الأفريقية، التي كانت هي الأكثر تضرراً جراء أزمة المهاجرين. ولم يسمح حتى للمراقب عن الاتحاد الأفريقي بالمشاركة في النقاش، واعتد بالفصل السابع من الميثاق لمعالجة مشكلة متعددة الأبعاد وما زالت الشعوب الأفريقية تعاني منها.

والصحراء الغربية مثال آخر على انعدام التكافؤ وسياسة الكيل بمكيالين التي يستخدمها مجلس الأمن بشأن كل المسائل الأفريقية. فقد عجز المجلس عن الرد على إضعاف بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من الناحية العملياتية، ورفض بعض الأعضاء السماح لممثل الاتحاد الأفريقي للصحراء الغربية بمخاطبة مجلس الأمن. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن القرار ٦٩٠ (١٩٩١) يعطي الاتحاد الأفريقي دوراً هاما في دعم الأمم المتحدة كميسر لتنظيم استفتاء بشأن تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، آخر المستعمرات القائمة في أفريقيا، والإشراف عليه.

وعليه، لا بد من تحسين العلاقة بين مجلس الأمن والأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وكان ذلك أحد العناصر الرئيسية التي وضعت في الحسبان في سياق الاستعراض الشامل لمسألة عمليات حفظ السلام في عام ٢٠١٥. ونرى من الضروري مواصلة التقدم في توطيد تلك العمليات وتعزيزها ووضع استراتيجيات مشتركة ومتكاملة لمواجهة التحديات الناشئة في أفريقيا، على أساس المسؤوليات المتبادلة والمزايا النسبية بينهما، بهدف تحسين التنسيق والتآزر بين الهيئتين. وبالتالي، فإننا نأمل في إبرام مؤات لإطار مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز شراكتهما في السلم والأمن، والاسترشاد به في توجيه التزامات المنظمتين قبل وأثناء وبعد النزاعات.

علاوة على ذلك، نود التأكيد على أنه خلال رئاستنا للمجلس في شباط/فبراير، عقدنا مناقشة مفتوحة بشأن بناء السلام (انظر S/PV.7621)، كان من نتيجتها تأكيد أوجه التآزر التي ينبغي أن تنشأ بين المؤسستين من أجل النهوض بالسلام والتنمية في البلدان الخارجة من النزاع والحيلولة دون انتكاسها إلى النزاع مرة أخرى.

وترى فنزويلا أن من الأهمية بمكان إيلاء الأولوية للدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الحل السلمي والسياسي للنزاعات ومنع نشوبها، وفي وضع استراتيجيات منسقة لصون حفظ السلام وبناء السلام وتعزيزهما، حيث لا يخفى علينا أن مجلس الأمن وحده غير كاف لمواجهة تحديات السلم والأمن في القارة الأفريقية، وأن الاتحاد الأفريقي لديه سلطة وشرعية سياسية معترف بهما في المنطقة. وبالتالي، يجب أن تكون العلاقة بين الهيئتين الموقرتين علاقة تكاملية.

ولذلك، تعتبر فنزويلا أنه من الضروري مواصلة تعزيز التعاون والشراكة الاستراتيجية بين الهيئتين. هذا هو مسار العمل الذي سيكون أكثر فائدة في معالجة التحديات المشتركة، كمعالجة الأسباب الهيكلية للنزاعات التي تهدد السلم والأمن في القارة الأفريقية، بما في ذلك الفقر والتدخل الأجنبي والإقصاء لشعوبها، فضلاً عن معالجة التحديات الكبيرة التي تواجه القارة، كانتشار الإرهاب والتطرف العنيف وأزمة المهاجرين والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وخاصة في منطقة الساحل والقرن الأفريقي، وتسوية النزاعات الكامنة، كالنزاع في الصحراء الغربية.

ختاماً، فإن هذه المناقشة المفتوحة تتيح فرصة مؤاتية لكي نذكر بإرث الأمين العام الأسبق بطرس بطرس غالي، الذي أشار في عام ٢٠٠٤ إلى أنه كان هناك اهتمام أكبر آنذاك فيما يتعلق بمشاكل القارة الأفريقية أكثر مما كان عليه الحال قبل ٥ أو ١٠ سنوات. وشدد الأمين العام الأسبق أيضا على أن الوضع أكثر سوءاً. واليوم، بعد أكثر من ١٢ عاماً، ما زال تقييمه سليماً تماماً. ولذلك، نحث المجتمع الدولي على أن يدعم الجهود الرامية لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا بصورة قوية ومستدامة.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): تقدر الصين مبادرة مصر لعقد المناقشة المفتوحة هذه اليوم. وإذ يحل يوم أفريقيا في ٢٥ أيار/مايو، فإن مناقشة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن تكتسي أهمية كبيرة.

أشكر وكيل الأمين العام لادسو، والسفير كاماو، رئيس لجنة بناء السلام، والسفير منكريوس، رئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛ والسفير أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، على إحاطاتهم الإعلامية.

منذ عام ٢٠٠٦– حين بدأت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي – استمر تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن وأدى إلى نتائج جيدة. ونشرت الأمم

المتحدة وحدات في إطار العملية المختلطة في دارفور، وقدمت الدعم اللوجستي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وعززت الجهود المبذولة لأجل التوصل إلى تسوية سياسية للبؤر الساخنة في أفريقيا، كما هو الحال في جنوب السودان ومالي، فضلا عن دعم إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع في سيراليون وليبريا وكوت ديفوار. وقد أدى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن دورا إيجابيا في صون السلم والاستقرار في القارة الأفريقية.

وتود الصين أن تدلي بأربع ملاحظات فيما يتعلق بالتعاون المستقبلي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن.

أولا، يجب عليهما أن يلتزما على الدوام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتمثّل الأمم المتحدة محورا لآلية الأمن الجماعي الدولي، وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتؤيد الصين زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. فالميثاق يدعو إلى المساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، والتسوية السلمية للمنازعات. وقد أدت هذه الأفكار دورا هاما في توجيه التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل دعم الاتحاد الأفريقي في السعي إلى التسوية السلمية للنزاعات عن طريق الحوار والمشاورات والمساعي الحميدة والوساطة على أساس احترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لجميع البلدان.

ثانيا، يجب عليهما التقيد دائما بالمفهوم المشترك والشامل والتعاوني والأمن المستدام. وفي سبيل إيجاد حلول لمسائل البؤر الساخنة في أفريقيا، فإن من المهم النظر في الخلفية التاريخية والحقائق الراهنة، علاوة على اتخاذ تدابير شاملة لتحقيق وتعزيز الأمن من خلال التعاون. وترحب الصين بخريطة طريق منظومة السلم والأمن الأفريقية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، التي تولي الأولوية لمنع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وإعادة التعمير بعد انتهاء النزاع. وتأمل الصين أن تعزز الأمم المتحدة تعاونها مع الاتحاد الأفريقي، وأن تدعم الاتحاد الأفريقي في تنفيذ خريطة طريق منظومة السلم والأمن لأجل تحقيق الأمن المشترك والتعاون الذي يعود بالنفع على الجميع.

ثالثا، يجب تعزيز التنسيق والاتساق المتبادل واحترام ملكية البلدان الأفريقية لعملياتها. وحين يتعلق الأمر بالسعي إلى حلول لمسائل البؤر الساخنة في أفريقيا، فإن للاتحاد الأفريقي خبرة فريدة ثرية ويتمتع بمزايا جغرافية وتاريخية وثقافية. وباستطاعته القيام بدور لا غنى عنه. وترحب الصين بالعمل الذي أدته فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن في السنوات الأخيرة، والاجتماعات التشاورية السنوية المشتركة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ومن شأن آليات كهذه أن تحقق تماما المزايا النسبية لكل من المنظمتين بحيث يمكن أن تكملا وتعززا عمل بعضهما بعضا على نحو يؤدي إلى التآزر بينهما.

وترحب الصين باعتماد الاتحاد الأفريقي الشراكة بشأن خطة أفريقيا التكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧ في منتدى جوهانسبرغ في عام ٢٠١٥ التي من شأنها أن تعضّد الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وتأمل الصين أن يستفيد كلا الطرفين استفادة كاملة من الآلية ذات الصلة، وأن يعززا التنسيق بينهما في السعي إلى إيجاد تسوية سياسية لمسائل البؤر الساخنة في أفريقيا، ودعم تسوية المسائل الأفريقية بواسطة الأفارقة أنفسهم وعلى الطريقة الأفريقية. وفي الوقت نفسه، فإن من المهم الاستفادة من الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة في الوقت المناسب، وأن يواصلا استكشاف سبل للتعاون بينهما تتسم بالمرونة والإيجابية والفعالية والطابع العملي.

رابعا، يجب علينا إعطاء الأولوية لدعم الاتحاد الأفريقي في تعزيز آليته المعنية بالأمن الجماعي. وفيما يتعلق بميدان السلم

والأمن، ما زال الاتحاد الأفريقي يواجه صعوبات في مجال الموارد البشرية والمالية. وعليه، فإنه بحاجة إلى الدعم والمساعدة المستمرين من جانب المجتمع الدولي. ونرحب بتعيين الاتحاد الأفريقي السيد كابيروكا ممثلا ساميا لصندوق السلام الأفريقي. ونأمل أن توفر الأمم المتحدة المزيد من الدعم لآلية الأمن الجماعي التابعة للاتحاد الأفريقي، ولا سيما في مجالات التدريب وبناء المؤسسات والدعم اللوجستي والمالي. ونأمل أيضا أن تقدم الأمم المتحدة مزيدا من الدعم إلى القوة الأفريقية الجاهزة والقدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات الإقليمية في التصدي للإرهاب والقرصنة في خليج غينيا، بهدف تحقيق زيادة فعلية في القدرة الأمنية الجماعية للقارة بوجه عام.

وتولي الصين أهمية كبيرة لتعزيز التعاون في مجال السلام والأمن بين الصين وأفريقيا. فحتى الآن، شاركت الصين في ١٦ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. وينتشر في الوقت الحاضر ما يربو على ٢ ٦٠٠ من حفظة السلام الصينيين في سبع بعثات للأمم المتحدة، بما في ذلك في مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ودارفور وليبريا. وأوفدت الصين أيضا قوافل بحرية إلى المياه الصومالية في خليج عدن لمساعدة بلدان المنطقة على التصدي للقرصنة.

وفي كانون الأول/ديسمبر، اقترح الرئيس شي جينبينغ – في منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا المعقود في جوهانسبرغ – ١٠ برامج للتعاون يتضمن أحدها تعزيز التعاون بين الصين وأفريقيا في مجال السلام والأمن. وأعلن الرئيس شي جينبينغ أن الصين ستواصل المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، وأنها ستوفر للاتحاد الأفريقي مساعدات بقيمة ٦٠ مليون دولار، وتدعم القوة الأفريقية الجاهزة والقدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات، فضلا عن مساعدة البلدان الأفريقية على بناء قدراتها في مجالات عدة، من بينها الدفاع الوطني ومكافحة الإرهاب ومنع حدوث الانفجارات، والجمارك ومراقبة الهجرة. والصين على استعداد للعمل مع جميع البلدان الأفريقية ومساعدتها على تنفيذ نتائج منتدى جوهانسبرغ بصورة فعالة، إلى جانب دعم الاتحاد الأفريقي في تنفيذ خطته لعام ٢٠٦٣. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي في مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على صون السلم والاستقرار في أفريقيا، وبناء علاقات دولية جديدة تركز على التعاون المفيد للجميع، فضلا عن بذل جهود مشتركة لبناء مستقبل أكثر أمنا وأفضل.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية) (تكلم بالفرنسية): يشكر وفد السنغال الرئاسة المصرية على أخذ زمام المبادرة بتنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن موضوع ”التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تحقيق السلام والأمن: تطبيق الفصل الثامن ومستقبل منظومة السلم والأمن الأفريقية“. ونشيد بكم أيضا، سيدي، للمذكرة المفاهيمية (S/2016/428، المرفق) التي قدمتموها لتوجيه عملنا. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات الإعلامية الذين ساعدت بياناتهم الثاقبة على إضاءة مناقشتنا.

وتأتي هذه المناقشة في الوقت المناسب، وتتيح لنا فرصة حاسمة لتعميق تفكيرنا بشأن تنفيذ توصيات استعراضات عمليات الأمم المتحدة للسلام. ومن أهم تلك التوصيات التوافقية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخصوصا الاتحاد الأفريقي، نظرا لوضعه الخاص بصفته شريكا استراتيجيا للأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أرحب بالتطور الإيجابي في إطار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على مدى العقد الماضي، ولا سيما تفعيل فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ عام ٢٠١٠، كان للأمم المتحدة مكتب اتصال في

الاتحاد الأفريقي، في حين أن الانتهاء من وضع الإطار المشترك لتعزيز الشراكة المعنية بالسلام والأمن قد أُعلن عن أنه سيكون في نهاية هذا العام.

إن مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، اللذين يعقدان الآن الدورة العاشرة للمشاورات المشتركة السنوية بينهما، قد أثبتا عملياً نهجاً واقعياً من خلال العمل معاً في مجال عمليات حفظ السلام، سواء أكان ذلك في الصومال أو دارفور أو غينيا – بيساو أو جمهورية أفريقيا الوسطى أو مالي أو في المراحل الأولى في بوروندي. وهذه الأمثلة غيض من فيض وهي تبرهن على حيوية الشراكة. ومع ذلك، علينا أيضاً أن نشير إلى أن إمكانات هذا التعاون لم تستكشف بالقدر الكافي، ويعود ذلك أساساً إلى العديد من العقبات التي يتعين التغلب عليها من أجل تمكين الاتحاد الأفريقي من الاضطلاع بمهمته النبيلة في معالجة تحديات السلم والأمن في القارة.

إن اتجاه النزاعات المثير للقلق الذي نشهده بظهور التهديدات الشاملة وغير المتكافئة يشكك في أسس نظامنا للأمن الجماعي. وتلك أسباب موضوعية للبدء في التفكير الاستراتيجي بشأن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مسائل السلام والأمن. وبطبيعة الحال، فإن أمر الاستجابة للأزمات متروك لمجلس الأمن، أولاً وقبل كل شيء، بالنظر إلى مسؤوليته الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين، ولكن من الواضح أنه لا يستطيع بمفرده تحمّل تلك المهمة الثقيلة.

ولذا فمن الضروري، وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية وتشجيع وضع الاستجابات الإقليمية للأزمات. تتمتع المنظمات الإقليمية بميزة قربها من الميدان وهي تعرف الوقائع المحلية وديناميات النزاع بصورة أفضل ويمكن أن تساعد في تحديد أنسب سياسات التدخل. وفي هذا الصدد، يتمتع الاتحاد الأفريقي، بوصفه شريكاً استراتيجياً للأمم المتحدة في مجال السلم والأمن، بالمهارات والإطار القانوني اللازمين لتوفير الاستجابة الأولى للأزمات. وقد أثبت أيضاً قدرته على القيام بعمليات لدعم السلام، ولا سيما في الصومال ومالي، على سبيل المثال لا الحصر.

ويظل الاتحاد الأفريقي طرفاً رئيسياً فاعلاً في الأمن الجماعي يسعى إلى صقل هياكله وتوطيد نفسه في المنطقة المسؤول عنها. وتعزيزاً لهذا الهدف، وضع الاتحاد الأفريقي بالفعل هيكلاً للسلام والأمن يوفر إطاراً شاملاً يهدف إلى منع النزاعات واحتوائها وإدارتها في جميع أنحاء القارة. إن وضع هذا الهيكل وتنفيذه هو، بلا شك، مثال على الالتزام الثابت للاتحاد الأفريقي بالتصدي مباشرة للقضايا المرتبطة بالسلام والأمن في القارة. وفي السياق نفسه، أظهرت القوة الأفريقية الجاهزة قدرتها التشغيلية الكاملة بعد مناورات أماني أفريقيا الثانية التي أجريت بسلاسة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ويجب أن ننوه أيضاً باعتماد خريطة الطريق للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، والتي تهدف، في جملة أمور، لمنع العقبات وإزالتها من طريق التفعيل الكامل لمنظومة السلم والأمن الأفريقية.

وبينما تشير الدلائل إلى أن مجلس السلم والأمن وآليات منظومة السلم والأمن الأفريقية ما فتئا ينشطان في مختلف الأزمات منذ عام ٢٠٠٤، بما في ذلك بوروندي، جزر القمر، دارفور، الصومال وكوت ديفوار، فإن جهودهما غالباً ما كانت محدودة بعدّة عوامل، بما في ذلك مشكلة التمويل المؤرّقة.

وبمناسبة الدورة العاشرة للمشاورات السنوية بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، وفيما نستعد للاحتفال بذكرى تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية التي صارت اليوم الاتحاد الأفريقي، وكذلك بالنظر إلى التحدي الرئيسي الذي يطرحه التمويل لمنظومة السلم والأمن مع تنامي طلبها على الموارد بالإضافة إلى القيود اللوجستية والتشغيلية، تحتاج هاتان

الهيئتان إلى إيجاد آلية تمويل جديدة على نحو مستدام ويمكن التنبؤ بها من أجل التصدي لتحديات السلام والأمن في أفريقيا وللتأكد من أن منظومة السلم والأمن في أفريقيا جاهزة للعمل.

وفي هذا الصدد، تؤيد السنغال بقوة التوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) المتصلة ببناء قدرات الاتحاد الأفريقي في مجالي الوقاية وحفظ السلام. ونتطلع باهتمام كبير إلى تنفيذ التدابير والمبادرات التي أعلن عنها الأمين العام في تقريره بشأن مستقبل عمليات السلام (S/2015/682). ونعتقد أن البيان الرئاسي (S/PRST/2016/8) الذي اعتمدناه للتو هو وثيقة جيدة جداً لتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ولكن يجب علينا أيضاً أن نوسع منظوراتنا في ما يتعلق بالعلاقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من خلال تطوير أوجه أخرى للتآزر، ولا سيما بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وترى السنغال أنه لا يمكننا تحقيق السلام المستدام من دون التنمية الشاملة والمستدامة.

الرئيس (مصر): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل مصر.

لقد كان واضعو ميثاق الأمم المتحدة أصحاب رؤية بعيدة النظر من خلال قيامهم بتضمين الفصل الثامن من الميثاق الأسسَ اللازمة لإقامة شراكة بين الأمم المتحدة، باعتبارها صاحبة المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وبين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بما لها من دور هام في منع النزاعات وإدارتها وتسويتها.

وربما يكون الاتحاد الأفريقي هو الدليل الأبرز على ما تتمتع به المنظمات الإقليمية من مميزات نسبية، ومن ذلك قدرتها على فهم أعمق لسياق النزاعات وأسبابها الجذرية، بما يؤهلها للعب أدوار هامة في الوساطة ورعاية العمليات السياسية الرامية إلى تسوية النزاعات سلمياً، فضلاً عن استعداد المنظمات الإقليمية نشر مهام حفظ السلام في مرحلة مبكرة. ولعل الدور الذي قام به الاتحاد الإفريقي والمنظمات دون الإقليمية الإفريقية في كل من الصومال ومالي وأفريقيا الوسطى وغيرها هو أبرز دليل على استعداد القارة لتحمل التكلفة الباهظة لإحلال السلم والأمن في دولها وتمسكها بمبدأ ”الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية“.

ولقد تمكّن الاتحاد الأفريقي خلال العقد الأخير، وبالتعاون مع الشركاء وفي مقدمتهم الأمم المتحدة، من قطع شوط طويل في بناء مكونات منظومة السلم والأمن الأفريقية (APSA) وعلى المستويين القاري ودون الإقليمي وبناء القدرات اللازمة لتفعيلها، وهي منظومة متكاملة تتضمن آليات للوقاية والوساطة وإدارة النزاعات وتسويتها، وإعادة الإعمار والتنمية لبناء السلام والحيلولة دون انزلاق الدول الخارجة من النزاعات إلى العنف مجدداً.

والآن، وفي إطار مساعي الاتحاد الافريقي نحو قارة خالية من النزاعات تنعم بالأمن والاستقرار للشعوب كافة، وهو أحد الأهداف الرئيسية للرؤية الطموحة ”أفريقيا ٢٠٦٣“، فقد قام الاتحاد الافريقي بتطوير خارطة طريق ٢٠١٦-٢٠٢٠ تهدف إلى زيادة التنسيق بين جميع مكونات بنية السلم والأمن الافريقية، وبين الآليات القارية ودون الاقليمية، لضمان الانخراط الفعال منذ المؤشرات الأولى للنزاع، وبشكل متواصل في المراحل اللاحقة من إدارة النزاع وتسويته، وما بعد ذلك من خلال بناء السلام والاعمار.

وبالتزامن مع تلك التطورات الهامة على الصعيد الافريقي، وفي الاطار الأوسع للأمم المتحدة، جاءت الاستعراضات الثلاث لهيكل بناء السلام وعمليات السلام وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الخاص بالمرأة والسلم والأمن، لتستوعب التغيرات التي طرأت على طبيعة النزاعات والأزمات الدولية ونطاقها، وتفتح فصلا جديدا لصياغة رؤية متكاملة تقوم على مفهوم ”استدامة السلام“ انطلاقا من تفاعل العوامل الأمنية

والسياسية والتنموية في إزكاء الصراعات المسلحة أو إيجاد حلول فعالة لها ومعالجة أسبابها الكامنة.

إن مصر لعلى اقتناع بأن تلك الاستعراضات وما أسفرت عنه من توصيات هامة، تفتح آفاقا رحبة وجديدة للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي، من خلال إحداث نقلة في أسلوب التصدي لتحديات السلم والأمن، والتحول من النمط الحالي الذي يقوم على إدارة النزاعات بعد اندلاعها، بما يتبع ذلك من كلفة إنسانية فادحة ودمار يصيب بنية الدولة ونسيج المجتمع، إلى نمط جديد يقوم على تبنّي منظور شامل لمواجهة النزاعات، بما في ذلك من خلال تطوير آليات الدبلوماسية الوقائية، وإعطاء الأولوية للحلول السياسية كإطار رئيسي لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، والارتكاز على مبدأ ”القيادة والملكية الوطنية“ كضمانة أساسية لنجاح جهود بناء السلام.

وفي هذا الاطار، فإن مصر تؤكد على أهمية مواصلة الدعم المقدّم من الأمم المتحدة لبناء قدرات الاتحاد الافريقي والمنظمات دون الاقليمية بعد برنامج السنوات العشر لبناء القدرات الذي ينتهي في عام ٢٠١٦، ومن خلال إطار الشراكة بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية، فضلا عن ضرورة توفير التمويل المرن والمستدام والقابل للتنبؤ به لأنشطة السلم والأمن التي يقوم بها الاتحاد الافريقي، وخاصة التي تتم بتفويض من مجلس الأمن، مع أخذ المسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين في الاعتبار.

وختاما، فإن مصر تؤكد على أن صياغة شراكة أعمق وأكثر شمولا على المستوى الاقليمي والدولي هي السبيل الأمثل لمواجهة الأنماط المعاصرة من التحديات الأمنية التي يواجهها العالم اليوم، بما لها من طبيعة مركّبة ومتعددة الأبعاد ومتشعبة الجذور.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أود تذكير جميع المتكلمين بأن مدة الادلاء ببياناتهم ينبغي ألاّ تتجاوز أربع دقائق كحد أقصى كي يتسنى للمجلس أن ينجز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم نصوصها المطبوعة والادلاء بنسخة مقتضبة عند التكلم داخل القاعة. وأود أن أناشد المتكلمين بأن يدلوا ببياناتهم بسرعة معقولة ضمانا لدقة الترجمة الشفوية. وأود أن أبلغ جميع المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة أثناء فترة الغداء لأنه ما زال لدينا عدد كبير من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أنيكا سودر، وزيرة الخارجية في السويد.

السيدة سودر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي – أيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج وبلدي، السويد.

وأود أيضا أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، ومقدمي الإحاطات الاعلامية على إسهاماتهم هذا الصباح.

أود القول إنه على مر السنين، أظهرت الأمم المتحدة أنها في وضع فريد يمكّنها من دعم الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات والحفاظ على السلام. ولكننا ندرك أنه بغية الحفاظ على هذا الدور في بيئة متغيرة على الدوام، لا يسع الأمم المتحدة أن تفعل ذلك بمفردها. فالجهود الرامية إلى مواجهة التحديات التي تواجه السلام والأمن في أفريقيا لن تتكلل بالنجاح من دون سياقات محددة المعرفة والفهم والقدرة لدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وإنني أتكلم هنا بالتأكيد عن الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

وفي كتاب نشرته جامعة أوبسالا وقرأته للتو، يتساءل المؤلف عما إذا كانت المنظمات الإقليمية تتحدى الأمم المتحدة أو هي شريكة لها. وسيكون ردي، ”كلاهما، وكلاهما بطريقة

جيدة''. وبينما أحرز تقدم كبير في تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على مر السنين، من الضروري الآن أن نمضي قدما صوب تنفيذ التدابير اللازمة لجعل هذه الشراكة مستدامة وذات نتائج ملموسة. والمناقشات المفتوحة هامة، ولكن هناك حاجة أيضا إلى كفالة أن يدمج مجلس الأمن بشكل منهجي المعارف التي تراكمت لدينا في عمله اليومي، وأن تُستشار المناطق على نحو استباقي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب أيضا عن التقدير للأمين العام السادس للأمم المتحدة، الراحل السيد بطرس بطرس غالي. فالبعض منا يتذكر أنه في عام ١٩٩٢، ذكر في تقريره الشهير خطة للسلام أن العمل الإقليمي، مقترنا بجهود مجلس الأمن، يمكنه أن يساهم في توليد شعور أعمق بالمشاركة، وتوافق الآراء، وإضفاء الطابع الديمقراطي في الشؤون الدولية. ونحن نعتبر أن تلك الكلمات لا تزال في الواقع صالحة اليوم، ونحن، بلدان الشمال الأوروبي، نعتقد بقوة أن التزام الأمم المتحدة الجديد بالسلام يحتاج أيضا إلى أن يشمل التزاما قويا بمساعدة المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية. وأود أن أبرز بإيجاز المجالات الثلاثة التي أعتقد أنها سمات أساسية للشراكة المعززة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

أولا، من البديهي تقريبا القول إن الشراكة ينبغي أن يعزز بعضها بعضا.

ثانيا، ينبغي للشراكة ألاّ تركز على الجوانب الضيقة لحفظ السلام فحسب، بل أن تشمل منع نشوب الصراعات وبناء السلام الشامل – تمشيا مع القرارات الأخيرة للأمم المتحدة بشأن بناء السلام، التي تدل على وجود حاجة ماسة إلى التغيير في تفكيرنا، من خلال وضع مفهوم جديد للحفاظ على السلام. ويجب ألاّ ننسى العوامل الاقتصادية والاجتماعية في هذا الصدد.

ثالثا، ينبغي للشراكة أن تلبي الحاجة إلى ترتيبات التمويل المستدام والممكن التنبؤ به لعمليات السلام الإقليمية. وتلتزم بلدان الشمال الأوروبي التزاما عميقا بكفالة تحقيق ذلك. ونحن نشيد على وجه الخصوص بجهود دونالد كابيروكا، الممثل السامي لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي.

وقبل بضعة أسابيع، قامت السويد مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بتنظيم منتدى رفيع المستوى في نيويورك بشأن موضوع ''أفريقيا التي نصبو إليها في عام ٢٠٣٠، وعام ٢٠٦٣ وما بعده''. وأكد المنتدى أن تعزيز السلم والأمن بشكل متواصل ومكثّف ضروري لتهيئة بيئة مواتية بغية تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١).

وبينما نعمل الآن على تكييف هياكل الأمم المتحدة وتنشيطها كي تتوافق مع حقائق هذا العصر، من الأهمية الرئيسية بمكان أن يجري تعزيز الروابط بين منظومة السلم والأمن الافريقية وجميع أجزاء الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك كيانات بناء السلام، وأن يشكل ذلك ركنا أساسيا لتوطيد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

اسمحوا لي أن أذكر الدعم المستمر الذي تقدمه بلدان الشمال الأوروبي لجهود السلام التي يبذلها الاتحاد الأفريقي. وكجزء من التعاون الدفاعي، تعمل بلدان الشمال الأوروبي بالفعل على توفير الدعم إلى القوة الاحتياطية لشرق أفريقيا من خلال الدورات التدريبية في المراكز الوطنية والبرامج المخصصة للبلدان المساهمة بقوات.

أود أن اثني على جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأود أن أشير إلى دور المرأة في السلام في ليبريا، وربما ذلك الدور أقل شهرة، في أوغندا مؤخرا. ألاحظ أيضا دور ناميبيا في إطلاق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) منذ فترة ترجع إلى عام ٢٠٠٠، وأشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأخيرا

وليس آخرا، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المدرج في جدول أعمالها العديد من المسائل.

إن شراكة قوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من شأنها أن تسهم إسهاما كبيرا في الحد من الهشاشة وتعزيز الاستقرار السياسي والإدارة الحكومية الفعّالة، ليس في أفريقيا فحسب، بل في التصدي للتحديات المشتركة، مثل القرصنة، والإرهاب، وتغير المناخ. إن بلدان الشمال الأوروبي، اقتناعا منها بأن الملكية الإقليمية شرط مسبق للمشروعية والفعالية والنجاح، ستواصل دعم جميع هذه الجهود. لقد حان الوقت للتقدم والشراكة. وحان الوقت للدفع معا من أجل السلام.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيدة لال (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. إنها مناقشة مفيدة. وتوخيا للإيجاز، أود أن أبرز بعض الأجزاء من بياننا، أما الصيغة الكاملة للبيان فستكون متاحة للتوزيع. على الوفود.

إن صون السلم والأمن في جميع أنحاء العالم ما زال يمثل تحديا هائلا. وطبيعة النزاعات والتهديدات آخذ في التغير. بينما لا تزال الأمم المتحدة تستثمر بشكل كبير في جهود السلام والأمن، من الصعب أن تنجح بمفردها.

بينما شاركت الأمم المتحدة في جهود حفظ السلام في أفريقيا منذ الستينات من القرن الماضي، اضطلع أيضا الاتحاد الأفريقي في العقود الماضية وبعض المجموعات الإقليمية، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بهذه الجهود في العديد من النزاعات في أفريقيا. وفي الوقت نفسه، فإن التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن الأفريقي اكتسب طابعا مؤسسيا. إن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن قد حقق نجاحا في نواح كثيرة في سياق تعاون الأمم المتحدة مع الترتيبات الإقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

شكّلت جهود حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي بشير خير، وأساسا للعديد من جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، منها على سبيل المثال في ليبريا، وكوت ديفوار، وسيراليون، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال.

ويمكن أن يكون للمنظمات الإقليمية عدة مزايا في التعامل مع الأزمات في مناطقها. إذا كانت قادرة فربما تصبح أداوات استجابية سريعة لنزع فتيل الأزمات؛ وقد يكون لديها فهم أفضل للمسائل المعقدة في المنطقة؛ وقد تتمتع بمزايا اللغة والاستخبارات، إلى آخره. ويمكنها أيضا أن تعمل بمثابة حواجز مؤقتة إلى أن يتم نشر حفظة سلام تابعين للأمم المتحدة. بيد أن العديد من المنظمات الإقليمية قد تواجه أيضا قيودا خطيرة في القدرات والموارد وتضارب المصالح الجيوسياسية. إن أولويات مجلس الأمن وأولويات المنظمة الإقليمية يمكن أيضا أن تختلف اختلافا كبيرا في بعض الأحيان.

في حين أن أكبر نشر لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، فإن سجل النجاح كان مختلطا، وهو جزئيا انعكاس لتعقيدات الجغرافيا السياسية والإرادة السياسية والقدرات وموارد دعم جهود حفظ السلام. ويمكن استخلاص دروس هامة من القيام بتحليل لمختلف البعثات.

لقد اعترف المجتمع الدولي بالطبيعة الشاملة والمترابطة للعوامل الأساسية لتحقيق السلام باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) وباعتماد خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.، فإنه تم الاعتراف أيضا بأهمية التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وزيادة التمويل في قرارات مزدوجة اعتمدت في الشهر الماضي وهي: قرار

الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن هيكل بناء السلام والسلام المستدام.

وما فتئت الهند تشارك بنشاط في قضايا السلام والأمن، بما في ذلك في مجلس الأمن. وقد ظلت الهند عضوا في لجنة بناء السلام منذ إنشائها قبل عشر سنوات. كما قدمت الهند مساهمات مالية كبيرة إلى مكتب دعم بناء السلام. وأعارت حكومة الهند موظفا إلى مكتب الأمم المتحدة في الاتحاد الأفريقي. ويخدم حفظة السلام الهنود في ٢٢ بعثة في أفريقيا منذ الستينات من القرن الماضي. ويعمل حاليا ثمانية من حفظة السلام الهنود في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة الأفريقية. من الجدير ذكره أن الهند قدمت أول وحدة شرطة مشكلة من الإناث، وتم وزعها في ليبريا، وحققت نجاحا باهرا. كما قدمت الهند مساهمة مالية إلى عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وساهمت البحرية الهندية في الجهود الدولية لمكافحة خطر القرصنة قبالة سواحل الصومال. كما ساهمت الهند في تدريب وبناء قدرات حفظة السلام من أفريقيا.

ومنذ أمد بعيد ترتبط الهند بوشائج وثيقة مع أفريقيا، ليس فقط من خلال العلاقات التجارية والاستثمارية وأبنائها في الشتت، بل أيضا من خلال الشراكة مع أفريقيا، أولا خلال مراحل إنهاء الاستعمار ومكافحة الفصل العنصري، ثم التعاون الإنمائي. لقد تعزز تقليد التضامن فيما بين بلدان الجنوب خلال مؤتمر قمة المنتدى المشترك بين الهند وأفريقيا الذي عقد في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وفي مؤتمر القمة ذاك، أعلن رئيس الوزراء مودي عن تحسينات كبيرة على نطاق شراكتنا الإنمائية، مما يساعد على توطيد دعائم أمة سلمية ومزدهرة. كما أعلن رئيس الوزراء مودي دعم جهود حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال تدريب المدربين في الهند وفي أفريقيا. وستقوم الهند بالاشتراك مع الولايات المتحدة بتنظم دورة الأمم المتحدة لحفظ السلام لشركائنا الأفارقة في تموز/يوليه وآب/أغسطس من هذه السنة.

بالإضافة إلى السعي إلى شراكات إنمائية جوهرية جدا مع أصدقائنا في أفريقيا، فإن الهند مستعدة للمساهمة في أي عملية من عمليات حفظ السلام المقبلة قدتلزم للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المهمة. نعرب أيضا عن تقديرنا للإحاطات الإعلاميةالمستنيرة التي استمعنا إليها هذا الصباح.

يمكن أن تؤدي المنظمات الإقليمية دورا أساسيا في معالجة قضايا السلام والأمن الدوليين، ولا سيما تلك المتعلقة بالمنطقة التي تنتمي إليها. وفي نهاية المطاف، فإن سكان تلك المنطقة أفضل من يفهم تحديات وقضايا المنطقة. ويقر الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بتلك الحقيقة. وفي الواقع، فإن المادة ٥٢ من الميثاق تشجع المنظمات الإقليمية على الاضطلاع بأدوارها في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وفي الوقت نفسه، بموجب المادة ٥٣ من الميثاق تعتمد المنظمات الإقليمية على إذن يصدر عن مجلس الأمن لإجراءات الإنفاذ، ما عدا بعض الاستثناءات. لذلك في مجال السلم والأمن الدوليين، يتوخى ميثاق الأمم المتحدة العلاقة المترابطة والتنسيق الوثيق بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة.

إن زيارة مجلس الأمن إلى أفريقيا في الأسبوع الماضي ومشاوراته غير الرسمية مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالأمس تظهر التزامه المستمر بالتعاون والتنسيق مع الجهات الفاعلة الإقليمية بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا.

لقد تطور على مر السنين التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع الاتحاد الأفريقي، ويسعى إلى تعزيز التصدي للتحديات في مواجهة تزايد النزاعات في القارة

الأفريقية. وبما أن أكثر من ٨٠ في المائة من بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تتواجد في أفريقيا، من الضروري للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إقامة تعاون وثيق من أجل فهم أعمق لطبيعة الصراعات التي يمكن لها بالمقابل أن تفضي إلى ردود فعالة. ونعتقد أن الطابع المعقد للأخطار الناشئة التي تتهدد السلام والأمن قد زادت من الحاجة إلى فهم أفضل لطبيعة التهديدات ودرجة أكبر من القدرة على الاستجابة.

يشكل الاتحاد الأفريقي صلة حيوية بين مناطقه دون الإقليمية والأمم المتحدة. ويمكن استخدام تلك الصلة وتعزيزها من خلال شراكة استراتيجية بين المنظمتين.

نعلم أن منع نشوب الصراعات بشكل فعّال، وحفظ السلام وبناء السلام كلها تتطلب استجابات سريعة ومناسبة واستراتيجيات فعّالة، يقابلها دعم مالي وبشري وسوقي. وهذا يفرض مطالب كبيرة على بعثات حفظ السلام الأفريقية. لذلك فإن وجود بلدان أفريقية جديدة مساهمة بقوات وبقوات شرطة لا بد له من أن يساعد في تعزيز قدراتها ومواردها. ولا بد لأصواتها وأصوات غيرها من البلدان المساهمة بقوات أيضا من أن تؤخذ الحسبان عند عملية تقرير الولايات.

إن باكستان بوصفها إحدى أكبر البلدان المساهمة بقوات، مستعدة لاستكشاف سُبل التعاون مع الاتحاد الأفريقي للمساعدة في بناء القدرات ومساعدة فرادى البلدان الأفريقية. وباكستان لديها التزام طويل الأمد نحو عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونسهم حاليا بما يزيد عن ٧,٠٠٠ فرد من القوات وتنتشر الأغلبية الساحقة منهم في أفريقيا.

ونحن فخورون بدورنا في تحقيق بعض النجاحات الملحوظة في حفظ السلام في سيراليون وليبريا.

ولاحظنا أن الأعضاء غير الدائمين في المجلس من أفريقيا يستخدمون رئاستهم للمجلس لإبراز الأولويات الإقليمية في المجلس. ففي العام الماضي، نظمت نيجيريا مناقشة بشأن دور المنظمات الإقليمية (انظر S/PV.7505)، في حين خطت مصر خطوة إضافية بتركيز المناقشة على الاتحاد الأفريقي نفسه. وذلك ما يسمى بقابلية الاستجابة والإحساس بالمسؤولية نحو المنطقة ونحو البلدان التي أيدت فترة ولاية البلد المعني في المجلس من خلال العملية الانتخابية. وذلك ما نعتقد أنه يجب تعزيزه في المجلس – الديمقراطية والتمثيل والمساءلة. ولذلك تؤيد باكستان توسيع عدد المقاعد الأفريقية في المجلس على أساس الانتخابات الدورية وتناوب ثابت. ونرى أن ذلك سيعزز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن الدوليين، ولا سيما المسائل المتعلقة بالمنطقة الأفريقية نفسها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نشيد بالرئاسة المصرية للمجلس على المبادرة بعقد مناقشة اليوم المفتوحة. إن كازاخستان، بوصفها عضوا بصفة مراقب في الاتحاد الأفريقي، ملتزمة التزاما عميقا بتعزيز منظومة السلم والأمن الأفريقية، وهي ترحب بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن. وسيبذل وفد بلدي كل ما في وسعه لدعم أفريقيا في تنفيذ توصيات عمليات الأمم المتحدة الاستعراضية الثلاث ذات الصلة لعام ٢٠١٥– وهي استعراض عمليات حفظ السلام، ومنظومة بناء السلام والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

وتعتقد كازاخستان أن علينا في أفريقيا توسيع مفهوم السلم والاستقرار من الأمن الذي يركز على الدولة إلى الأمن الموجه نحو خدمة الناس، ومن الأمن العسكري إلى الأمن غير العسكري، من أجل أن يتضمن مفهوما واسعا للأمن البشري الذي يشمل توفير الغذاء والمياه والطاقة للجميع. ويتطلب ذلك المفهوم زيادة التعاون مع طائفة واسعة من المنظمات والمجموعات الإقليمية من أجل تحقيق أهداف بناء الدولة

وإرساء سيادة القانون والحكم الرشيد، وحماية المدنيين، ونزع سلاح المقاتلين وإصلاح قطاعي الأمن والعدالة. وينبغي أن يستند هذا الأمر إلى العمليات السياسية الشاملة للجميع، وهي جميعا تشكل ولاياتنا وكيفية تنفيذنا لهذه الولايات.

وسيتطلب تنفيذ القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن استعراض هيكل بناء السلام في أفريقيا قدرا أكبر من الاتساق الداخلي فيما بين الأمم المتحدة ووكالاتها والأفرقة القطرية في الميدان ومع الهياكل الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية. وهو ينطوي على توثيق التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وممثليهما الخاصين والبعثات السياسية الخاصة وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة التدفق المنتظم للتمويل إلى بعثات الاتحاد الأفريقي. ولا بد أن يشمل بناء السلام منع نشوب النزاعات وتسويتها من البداية ذاتها بدلا من الابتداء بمرحلة بعد انتهاء النزاع. وينبغي أن ينصب التركيز على بناء السلام بدلا من إنفاذ الأمن.

ودعما لأفريقيا، وقعت كازاخستان على اتفاق لتقاسم التكاليف مع طرف ثالث مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية تنفيذ شراكة من أجل التنمية المستدامة بين أفريقيا وكازاخستان، وبهدف أن يعود بالفائدة على ٤٥ بلدا في المنطقة عن طريق تبادل الخبرات المؤسسية وأفضل الممارسات. ونرى أن الاتفاق ضروري لمعالجة المسائل الأمنية والحفاظ على السلام الدائم بوضع استراتيجية قارية أكثر شمولا يصوغها جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني. وإذا أريد لنا أن نحقق تطلعات خطة أفريقيا ٢٠٦٣، يتعين علينا أن نفكر في إقامة شراكات عسكرية ودبلوماسية وإنمائية أكثر قوة ويمكنها أن تستفيد من كل أنواع التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي – من أجل دعم جهود الأمم المتحدة، ومجلس الأمن والاتحاد الأفريقي من خلال قراراتها المختلفة بشأن السلام والأمن.

ولا يمكن للسلام أن يكون كاملا بدون البعد المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وكازاخستان لن تدخر وسعا في التنفيذ الكامل للقرار (٢٠٠٠) ١٣٢٥ والأمر الأهم، تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١) في المنطقة. وفي ذلك الصدد، فإن الأمن الغذائي والأمن المائي وأمن الطاقة أمور أساسية لتحقيق للسلام والاستقرار وهي، بالترافق مع الأمن النووي، تشكل الركائز الأربع التي تدعم سعي كازاخستان لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن. ففي مؤتمر قمة الأمن النووي الرابع المعقود في واشنطن العاصمة، لفت رئيسكازاخستان نزاربابيف انتباه قادة العالم إلى الوثيقة الهامة للغاية ”بيان: العالم في القرن الحادي والعشرين“ واقترح صياغة خطة مبادرة استراتيجية عالمية لعام ٢٠٤٥، يكون هدفها الرئيسي القضاء على الأسباب الجذرية للحروب والنزاعات بحلول الذكرى المئوية للأمم المتحدة، في عام ٢٠٤٥.. وخلال خطابه إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر (انظر A/70/PV.13)، دعا أيضا إلى استثمار نسبة واحد في المائة من ميزانيات الدفاع للدول الأعضاء في صندوق الأمم المتحدة الخاص للأهداف التنمية المستدامة.

وتتطلب معالجة قضايا أفريقيا اتخاذ تدابير شجاعة وجريئة تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بالترافق مع الاتحاد الأوروبي. ولذلك نناشد جميع الوفود دعم هذه النهج الاستشرافية، بالترافق مع العمليات الأخرى القائمة لإطار سينداي وخطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وعلينا أن نستثمر أكثر في تحقيق التنمية المستدامة، وسننضم إلى الدول الأفريقية والمجتمع الدولي لجعل أفريقيا خالية من النزاعات.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي مصر رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم وعلى الإحاطات الإعلامية التي قدمت في وقت سابق صباح هذا اليوم.

وترحب حركة عدم الانحياز بتعزيز علاقة الأمم المتحدة وتعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وما فتئت حركة عدم الانحياز تثني دوما على الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وجماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على أدوارها وإسهاماتها التي لا غنى عنها في إحلال السلام والأمن في مختلف أجزاء أفريقيا. ونشجع على جعل العملية السياسية من الأولويات، مع التشديد على أهمية التركيز على تقديم المساعدة الإنمائية في المناطق المتأثرة بالحرب، نظرا لأن السلام والتنمية عنصران يعزز كل واحد منهما الآخر.

وتعرب الحركة عن دعم الجهود المستمرة لتعزيز القدرات الأفريقية لحفظ السلام وتشدد على أهمية تنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي وخطة العمل المشتركة المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام في الآجال القريبة والمتوسطة والبعيدة وفي جميع المجالات ذات الصلة. كما أوصت حركة عدم الانحياز بتعزيز الشراكة الفعالة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تحسين تخطيط عمليات حفظ السلام الأفريقية ونشرها وإدارتها.

وفي هذا المنعطف، أود أن أؤكد مجددا على موقف الحركة القائم على المبادئ إزاء حفظ السلام بالتشديد على أن إنشاء أي عملية لحفظ السلام أو تمديد ولايات العمليات القائمة، ينبغي أن تمتثل امتثالا صارما لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التي طورت لتنظيم تلك العمليات وأصبحت أساسية لها – أي موافقة الأطراف، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، والحياد. وتشدِّد الحركة على أنه ينبغي أيضا في ذلك الصدد، التمسك بمبادئ احترام المساواة في السيادة والاستقلال السياسي وسلامة ووحدة أراضي جميع الدول وبمبادئ عدم التدخل في المسائل التي تقع أساسا في نطاق الاختصاص المحلي للدول.

لقد أعرب قادة الاتحاد الأفريقي عن عزمهم على تحقيق الهدف المتمثل في جعل أفريقيا خالية من النزاعات من خلال إطار منظومة السلم والأمن الأفريقية، التي تشكل الآن ركيزة أساسية من ركائز خطة عام ٢٠٦٣ الرؤيوية للاتحاد الأفريقي. وحدد الاتحاد الأفريقي الأولويات المواضيعية الخاصة به ووضع خريطتي طريق لمساعدة منظومة السلام والأمن على تحقيق أهدافها المعلنة. وأخيرا، تأمل حركة عدم الانحياز أن تتمكن مناقشة اليوم المفتوحة من المساعدة على تحديد فرص الشراكة بين الركائز المختلفة المشاركة في صون السلم والأمن الدوليين، وعلى إنشاء زخم جديد لتعزيز السلام والتعاون الأمني بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وفقا للفصل الثامن من الميثاق.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بلاساي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للرئاسة المصرية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة ولجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على الملاحظات التي أدلوا بها.

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن العالم يواجه الآن تحديات أكثر تنوعا وتعقيدا عن أي وقت مضى في إحلال السلام والأمن. وينطبق هذا القول بصفة خاصة على سياق أفريقيا. وقد دعت الاستعراضات الرئيسية الثلاثة للسلام والأمن في عام ٢٠١٥ إلى تعميق وتعزيز الشراكة بين

الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وكذلك مع جماعاته الاقتصادية الإقليمية وآلياته الإقليمية، بغية تحسين الاستفادة من الميزة النسبية للجهات الفاعلة الإقليمية في التصدي لهذه التحديات. ويمثل الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة اعترافا بأن الإجراءات الإقليمية قد تكون هي الأنسب لمعالجة بعض الحالات. وفي الوقت نفسه، فإنه يوفر أيضا أساسا لتفعيل الشراكة والتعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2016/8 اليوم.

وننوه بالإسهام القيم للاتحاد الأفريقي في صون السلام والأمن في أفريقيا، وخاصة من خلال منظومة السلم والأمن الأفريقية. وخريطة الطريق الجديدة للمنظومة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ هي وثيقة تطلعية تهدف إلى اتباع نهج أكثر شمولا، يعطي الأولوية لمنع نشوب النزاعات وللحلول السياسية والحفاظ على السلام. ونرى أنه ينبغي إيلاء مكانة بارزة في الاتجاه المستقبلي للمنظومة للتجارب في المجالات التالية للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي:

المجال الأول هو عمليات السلام. فهناك ثروة من الدروس وأفضل الممارسات التي يمكن استخلاصها من التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في عمليات السلام، بما في ذلك دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

والمجال الثاني هو بناء السلام. إن أفريقيا في صميم جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. وفي الشهر الماضي، اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارين متوازيين (٧٠/٢٦٢ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦) تباعا) بشأن استعراض بناء السلام، واللذين يشددان على دور الاتحاد الأفريقي.

ويتمثل المجال الثالث في المرأة والسلام والأمن. ولتحقيق تقدم في ما يتعلق بالتطلعات المنصوص عليها في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن برنامج الاتحاد الأفريقي المعني بالمساواة بين الجنسين والسلام والأمن (٢٠١٥-٢٠٢٠) يهدف إلى زيادة مشاركة المرأة الأفريقية في عمليات السلام وإلى تعزيز حماية المرأة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

والمجال الرابع هو مكافحة الإرهاب. إن الفظائع التي ترتكبتها جماعة بوكو حرام تمثل تذكيرا صارخا بأن أفريقيا، أيضا، متضررة من الإرهاب. والتصدي لهذه التهديدات يتطلب تضافر جهود بلدان المنطقة. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أشاد المجلس، في بيانه الرئاسي S/PRST/2016/7، بهذه الجهود في مكافحة جماعة بوكو حرام.

وكجزء من إسهامنا في المناقشة، نود أن نقترح النقاط التالية باعتبارها سبيلا ممكنا للمضي قدما في النهوض بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام الأمن.

أولا، أجرت الأمم المتحدة ثلاثة استعراضات رئيسية لهيكل السلام والأمن في عام ٢٠١٥. وتستمر تلك العملية في هذا العام بالاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويتمثل أحد الاعتبارات الهامة للاتحاد الأفريقي في ما إذا كان ينبغي إجراء استعراضات لآليات منظومة السلم والأمن الأفريقية أو إدخال تعديلات عليها لمواءمتها مع نتائج عمليات الاستعراض المذكورة آنفا التي أجرتها الأمم المتحدة.

ثانيا، إن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ينبغي أن تُوجه صوب منع نشوب النزاعات وإرساء أساس متين للسلام المستدام. وهذا يعني معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، بما في ذلك الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والظلم الاجتماعي والتهميش، فضلا عن كفالة بناء القدرات وتعزيز مؤسسات الدولة. وثمة حاجة إلى موارد لتحقيق هذه الأهداف. وينبغي دعم الاتحاد الأفريقي بتمويل كاف ويمكن التنبؤ به، وخصوصا عندما يعمل بإذن من مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، وبينما ندرك محدودية الموارد داخل منظومة الأمم

المتحدة، فإنه ينبغي أيضا استكشاف سبل أخرى للشراكات التمويلية بما في ذلك المساعدة الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية وتعبئة الموارد المحلية. وفي هذا الصدد، ننوه بالمساهمات السخية التي قدمتها بلدان عديدة لدعم السلام والأمن في أفريقيا.

ثالثا، بغية ضمان الاتساق والتكامل بين مختلف وكالات الأمم المتحدة وآليات الشراكة المتعلقة بأفريقيا، نرى أن ثمة دورا استراتيجيا وتنسيقيا هاما لمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. فالمكتبان ينبغي أن يعملا بشكل وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لتوليد زخم متجدد لتعزيز السلام والأمن في أفريقيا، ولا سيما في إنشاء إطار مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. ونؤيد التقييم الوارد في المذكرة المفاهيمية المعروضة علينا (S/2016/428، المرفق) بأن هذا الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سيحول تعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى شراكة أكثر شمولا قادرة على الاستجابة بصورة شاملة لتحديات السلام والأمن المعاصرة في أفريقيا.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن المشاكل الأفريقية تتطلب حلولا أفريقية، وأن الأمم المتحدة تستطيع أن تقوم بدور في هذا الصدد. ويوفر الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة لنا إطارا لتعاون المنظمة مع الترتيبات الإقليمية. وينبغي لنا المضي قدما في هذا السبيل وتحويل هذا التعاون إلى شراكة حقيقية، وخصوصا في سياق أفريقيا. ولن يمكننا تحقيق الإمكانات الكاملة لمنظومة السلم والأمن الأفريقية إلا من خلال حشد تصميمنا ومواردنا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مصر على تنظيم مناقشة اليوم. إنها مناقشة هامة وحسنة التوقيت للغاية.

وإيطاليا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وترغب في إبداء الملاحظات التالية بصفتها الوطنية:

في الأسبوع الماضي، استضفنا في روما المؤتمر الوزاري الأول من نوعه بين إيطاليا وأفريقيا. وبمشاركة ٣٦ وزيرا من البلدان الأفريقية و ٥٤ وفدا، استهدف المؤتمر تجديد الشراكة الطبيعية لإيطاليا مع أفريقيا. وباعتبارنا جسرا طبيعيا تجاه أفريقيا، اقترحنا في روما إبرام اتفاق استدامة بين إيطاليا وأفريقيا وبين أوروبا وأفريقيا. وسيتناول الاتفاق المسائل التالية:

استدامة السلام والأمن، وذلك أولا وقبل كل شيء لتجنب النزاعات والعودة إلى الصراعات ولتحقيق الهدف المتمثل في جعل أفريقيا خالية من الصراعات؛ والاستدامة الاجتماعية والاقتصادية لاغتنام الفرص الهائلة التي تتيحها القارة؛ والاستدامة في إدارة الهجرة، بالاستناد إلى اتفاق الهجرة الذي اقترحته إيطاليا على الاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز اتباع نهج استراتيجي. وإذ تقوم بذلك، فإن إيطاليا تنطلق من فكرة أن الحل للتحديات الراهنة، الإرهاب وتغير المناخ والتنمية المستدامة والهجرة – يمكن أن نجده في أفريقيا وبمساهمة شركائنا الأفارقة. وإيطاليا ملتزمة بإيجاد حلول مشتركة لأننا نتشاطر نفس شواغل شركائنا الأفارقة ومصيرهم.

وفي مواجهة هذه التحديات، ينبغي للأمم المتحدة أن تتصرف بوصفها عاملا تمكينيا للسلام وأن تعمل من أجل زيادة فعالية مبدأ تعددية الأطراف بوصفه الحل الوحيد العملي للتحديات العابرة للحدود اليوم. وفي هذا السياق، فإن دور الاتحاد الأفريقي وتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة بموجب الفصل الثامن من الميثاق هما من الأمور المحورية، على نحو ما دعت إليه عمليات الاستعراض الثلاثة التي جرت في السنة الماضية في مجال السلام والأمن. ويتمثل موضوع مشترك للاستعراضات في ضرورة بناء الأمم المتحدة لشراكات أقوى مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية.

وهذه الشراكة أمر محوري لأنها تكفل منبرا أكثر رسوخا لتنفيذ منظومة السلم والأمن الأفريقية. وفي المقام الأول، فإنها تعزز المزيد من الملكية من خلال مبدأ الولاية الاحتياطية، وذلك من خلال الإشراك النشط للمنظمات والبلدان، التي تفهم بصورة أفضل الأسباب الجذرية للمشاكل، في إيجاد حلول. وثانيا، إنها تشدد على أهمية منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية عن طريق تشجيع إحداث نقلة نوعية من التركيز الحالي على إدارة النزاعات نحو اتباع نهج أكثر شمولا، يعطي الأولوية للحلول السياسية. وثالثا، إنها تعزز مفهوم الحفاظ على السلام، وذلك بشمول جميع دورات الصراع، الأمر الذي يمثل عاملا رئيسيا لتحقيق السلام المستقر والدائم والطويل الأجل في أفريقيا، تلك القارة التي لا تزال تستضيف الغالبية العظمى من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وتظل في صميم جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. وعلاوة على ذلك، فإنها تشجع المواءمة بدقة بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) وخطة ٢٠٦٣ الأفريقية. ويشكل تنفيذهما أمرا أساسيا لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات ولتشجيع اتباع نهج كلي حيال السلام والأمن.

وبطبيعة الحال، ينبغي أن تكون الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فعالة وسلسة من أجل معالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك بطريقة تعاونية وعملية. ويمكن أن يشكل الإطار المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن مخطط عمل للمشاركة المبكرة والمستمرة بين المنظمتين قبل، وأثناء الصراعات وبعدها، بغية إيجاد حلول سياسية للأزمات. ومن بين السبل الكفيلة بضمان شراكة فعالة، أود أن أشدد على أهمية تأمين موارد مستدامة ومرنة ويمكن التنبؤ بها للعمليات؛ وتشجيع تحسين التنسيق والتفاعل بين مبعوثي الأمم المتحدة ومبعوثي الاتحاد الأفريقي؛ وإشراك المزيد من النساء والشباب في مبادرات منع نشوب النزاعات وبناء السلام؛ والتعاون في مجال المساعدة الانتخابية، لا سيما هذا العام، حيث ستشهد أفريقيا أكثر من ٢٠ عملية انتخابية، ومعالجة الأسباب الجذرية والأسباب الاجتماعية والاقتصادية للإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا؛ والتركيز على بناء القدرات وبناء المؤسسات من أجل الحفاظ على السلام.

وفيما يتعلق بالتمويل المستدام لعمليات الاتحاد الأفريقي، اسمحوا لي أن أذكّر بنتائج تقرير برودي لعام ٢٠٠٨ (انظر S/2008/813)، الذي اقترح توصيات ملموسة للتصدي لهذه المشكلة. وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين الرئيس السابق لمصرف التنمية الأفريقي، السيد دونالد كابيروكا، مؤخرا ممثلا ساميا للاتحاد الأفريقي لدى صندوق السلم. وذلك مؤشر هام على التزام الاتحاد الأفريقي بالتصدي للتحديات المالية.

إننا نؤمن بتعزيز علاقة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لأن إيطاليا تعمل مع الاتحاد الأفريقي وتقدر القيمة التي يمكن أن يضيفها. ويقوم نهجنا على إيجاد حلول سياسية من خلال إشراك الشركاء الأفارقة، بدلا من التدخلات العسكرية. وفي الأسبوع الماضي في فيينا، سعينا إلى القيام بذلك في حالة ليبيا، أيضا من خلال دعوة البلدان الأفريقية الواقعة على الحدود الجنوبية لذلك البلد.

وتلتزم إيطاليا بدعم هياكل ومبادرات مفوضية الاتحاد الأفريقي، لا سيما إدارة السلم والأمن التابعة للاتحاد. وسنواصل تقديم هذا الدعم في إطار الشراكات التي أنشأها الاتحاد الأفريقي مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وبالاعتماد على الصكوك الثنائية، مثل مرفق السلام الإيطالي الأفريقي، الذي بدأ عمله في عام ٢٠٠٧، ويشكل مثالا واضحا على التمويل المستدام والقابل للتنبؤ. ومن خلال ذلك المرفق، تدعم إيطاليا بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان وفريق حكماء الاتحاد الأفريقي ومحفل تانا الرفيع المستوى المعني بالأمن في أفريقيا.

وسنسهم في مواصلة تفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية، من خلال اتخاذ مبادرات مشتركة جديدة، تركز بشكل خاص على القرن الأفريقي. ونؤكد من جديد استعدادنا لمواصلة التعاون بشأن سيناريوهات الأزمات الأفريقية وتعزيز التعاون الفعال بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية وغيرها من الشركاء الدوليين.

وفي حال انتخاب إيطاليا، فذلك هو النهج الذي ستعمل وفقا له في مجلس الأمن ابتداء من العام المقبل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد منكفيلد (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أعبر عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم.

وأشكر الرئاسة المصرية على المذكرة المفاهيمية المفصلة (S/2016/428، المرفق)، بشأن هذا الموضوع المحوري.

في هذا البيان القصير، أود أن أتطرق إلى المراحل الثلاث الرئيسية من مراحل منع نشوب النزاعات وحفظ السلام والحفاظ عليه.

إن علينا تحسين عملنا في مجال منع نشوب النزاعات. واسمحوا لي أن أسلط الضوء على الوساطة على وجه الخصوص. فنحن يجب أن نتعلم من النجاحات، ولكن أيضا من الحالات التي لم يجر فيها تحقيق النتائج المرجوة، لأنه لم يتم تنسيق المسؤوليات والاستراتيجيات بشكل كاف، مما أدى إلى تقويض جهود الوساطة. لقد عززت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي نُظمهما للوساطة. وينشر الاتحاد الأفريقي بصفة منتظمة مبعوثين خاصين ومفاوضين. وأصبحت إدارة الشؤون السياسية أيضا أكثر فعالية، وازداد الطلب على خدماتها. وزادت مملكة هولندا من مساهمتها في ميزانية إدارة الشؤون السياسية بنسبة ٢٥ في المائة، لتبلغ بذلك ١,٢٥ مليون دولار في السنة.

ونمول مرفق الوساطة التابع لمعهد كلنغنديل، والذي يقوم بتدريب كبار وسطاء من النساء الأفريقيات بالاشتراك مع إدارة العلاقات الدولية والتعاون الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأفريقي. ويجري أيضا دعم المرأة من أجل بناء شبكة مستدامة وتيسير حصولها على الموارد وزيادة مهاراتها وخبراتها، وبالتالي تعزيز مكانة المرأة في عمليات السلام.

وفيما يخص حفظ السلام، فإن الدور المتنامي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في حالات الأزمات في القارة الأفريقية مشجع وملهم بفضل منظومة السلم والأمن الأفريقية. وعندما يكون هناك ارتباط بين البعثات، فإن العملية تصبح شاقة. ويمكن للمزيد من التعاون المؤسسي والعملي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن يؤدي إلى تحسين تلك العملية. وكما قال الأمين العام،

> ”لا بد لنا من التخلي عن الطريقة الارتجالية التي نعمل بها معا“ (S/2015/682، الفقرة ٣٠).

وفيما يتعلق بالحفاظ على السلام، تتطلب مرحلة ما بعد الصراع اتباع نهج متكامل، يقوم على موقف متماسك وتعاوني تجاه المبادرات الأفريقية من جانب كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويفيد مثال على زيادة التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال إصلاح قطاع الأمن في توضيح ذلك. فقد عملت المنظمات الثلاث سويا بشأن الاستراتيجيات والخبرات والخطط من أجل الاشتراك في تعزيز جهود إصلاح قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو ومدغشقر. ونحن فخورون بالإسهام وعلى أهبة الاستعداد لدعم جهود إصلاح قطاع الأمن المشتركة المماثلة في مالي والصومال. وينبغي لهذه الجهود مراعاة احتياجات التعمير والتنمية في الأجل الطويل، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) وخطة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، والتي تهدف إلى تنمية أفريقيا.

وفي الختام، يتعين إيجاد شكل جديد للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في كل مرحلة من المراحل المتتابعة. وفي هذا الصدد، ربما يكون هناك ما يبرر الوجود الأفريقي الدائم في مجلس الأمن. ويحدونا الأمل في أن ينجح الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في إضفاء الطابع المؤسسي على الشراكة الاستراتيجية بين المنظمتين، وبالتالي تهيئة الظروف المناسبة لشراكة متساوية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، مع الفهم المشترك للتهديدات التي تطال السلم والأمن الدوليين. ويشكل وجود سفراء من مجلس السلم والأمن االتابع للاتحاد لأفريقي في هذه القاعة اليوم خطوة كبيرة في هذا الاتجاه. وتلتزم مملكة هولندا، وهي شريك للمجلس في مجال السلام والعدالة والتنمية، بدعم هذا التعاون.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد سوبرال دوارتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تسهم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا على نحو متزايد في استكمال عمل الأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن في القارة الأفريقية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ومن بين منظمات القارة، فإن الاتحاد الأفريقي هو الأكثر تمثيلا، حيث يضم ٥٤ عضوا، وهو من بين أقدم المنظمات. كما أن الاتحاد الأفريقي هو إحدى المنظمات الإقليمية التي ترتبط معها الأمم المتحدة باتصالات وتعاون على أكبر قدر من التنوع والتواتر.

ومنذ عام ٢٠٠٢، دأبت منظومة السلم والأمن الأفريقية على وضع منهاج لمنع نشوب الأزمات والصراعات وإدارتها وحلها، فضلا عن التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع. وتوفر خريطة طريق المنظومة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، التي أطلقت في نيسان/أبريل، توجيها استراتيجيا متجددا لتعزيز السلام والأمن في أفريقيا. وشهدنا على مدى السنوات العشر الماضية حدوث تطورات مؤسسية هامة مهدت السبيل لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وأتاحت لنا الاستعراضات الثلاثة الأخيرة لعمليات حفظ السلام ولهيكل بناء السلام ولبرنامج المرأة والسلام والأمن فرصة فريدة لمناقشة مسألة السلام والأمن في أفريقيا. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على اتخاذ قرار الجمعية العامة التاريخي ٢٦٢/٧٠، في ٢٧ نيسان/أبريل، والقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وقد ركزت تلك الاستعراضات الثلاثة المتعلقة بالسلام والأمن على الوقاية وحل الصراعات بالطرق السياسية عن طريق الحوار والدبلوماسية. وفي هذا الصدد، فإننا نشدد على ضرورة ألا تتم الوقاية إلا في إطار الاحترام الكامل للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ويجب أيضا أن تولي الاعتبار الواجب لآراء القيادات والمنظمات في المنطقة المعينة.

وأود أن أشير إلى حالتين سابقتين في أفريقيا، لو كان قد تم فيهما اعتماد نهج يقوم على الوقاية، فلربما كانت النتائج مختلفة، وهما: الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤ والتدخل العسكري في ليبيا في عام ٢٠١١. ففي رواندا، كانت هناك تحذيرات مبكرة في مناسبات عدة، بما في ذلك من جانب قائد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا حينها، روميو داليز، لكنها لم تجد آذانا صاغية. فالخطأ إذن كان خطأ إغفال. وفي حالة ليبيا، لو كان الفريق العامل المخصص، الذي أنشأه الاتحاد الأفريقي والمؤلف من خمسة رؤساء دول، قد أُعطي الحيز السياسي للانخراط في إيجاد سبيل للمضي قدما، فربما كنا قد تفادينا تدخلا مشؤوما، وكان يمكن لمنطقة الساحل أن تكون أكثر استقرارا اليوم.

ولا ينبغي تجنب مسألة كفاية الوسائل لتنفيذ المهام التي تزداد تعقيدا، في سياق مناقشة الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويجب أن تكون ولايات حفظ السلام مصحوبة بالموارد اللازمة. وعلى نفس المنوال، ينبغي للجهات الفاعلة الإقليمية ألا تدخر جهدا في الارتقاء بقواتها تدريجيا إلى

معايير أداء الأمم المتحدة. ووفقا لتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، الذي يرأسه رئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو مبيكي، يُقدر أن أفريقيا فقدت ١ تريليون دولار على مدى العقود الخمسة الماضية بسبب التدفقات المالية غير المشروعة – وهو مفهوم يشمل أنشطة إجرامية، مثل التهرب الضريبي والتهريب والرشوة والفساد. ويعادل هذا المبلغ تقريبا كل المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها أفريقيا خلال تلك الفترة. ووفقا لنفس التقرير، تزداد التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا وتبلغ الآن حوالي ٥٠ بليون دولار في السنة.

وقد دعا الفريق الاتحاد الأفريقي، في إحدى توصياته الرئيسية، إلى وضع إطار حوكمة عالمي لتحديد الشروط التي يتم بموجبها تجميد الأصول وإدارتها وإعادتها إلى بلدانها الأصلية. ويمكن لذلك أن يهيئ فرصة لمناقشة فكرة استخدام جزء من هذه الموارد لتمويل جهود السلم والأمن على نحو يمكن التنبؤ به، بما في ذلك بناء السلام في القارة الأفريقية. وليضع المجلس في حسبانه أن آخر ميزانية سنوية اعتمدتها الأمم المتحدة لجميع عمليات حفظ السلام كانت ٨,٢٧ بلايين دولار، وهو ما يعادل ١٦,٥ في المائة فقط من المبالغ التي تخسرها أفريقيا سنويا من خلال التدفقات المالية غير المشروعة. وينبغي أن ننظر أيضا في التحديات التي يطرحها الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية الذي لا يغذي النزاعات فحسب، بما في ذلك عن طريق تمويل الجماعات المسلحة، بل يؤثر تأثيرا مدمرا أيضا على التنمية المستدامة.

وينبغي مرة أخرى، من منظور تعزيز الوقاية، إسناد دور أنشط إلى لجنة بناء السلام فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من ناحية، وبين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، من ناحية أخرى. فاليوم، تقع جميع البلدان الستة المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام في أفريقيا. ويتيح تنوع عضوية اللجنة، التي ترأسها كينيا حاليا، المجال لإجراء مناقشات تعززها طائفة واسعة من الآراء.

أود أخيرا أن أشير إلى أزمة ظلت دون حل مرض على مدار عقدين من الزمان ويمكن أن تستفيد كثيرا من اتباع نهج كلي يركز على منع نشوب النزاعات وكذلك من تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. فقد خلصت دراسة أعدتها لجنة الإنقاذ الدولية في عام ٢٠٠٧ إلى أن النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية أودى، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بحياة ٥,٤ ملايين شخص. وعلى الرغم من أن العدد الدقيق لا يزال مثار نقاش، فإن ذلك النزاع يجب أن يصنف ضمن أكبر الكوارث البشرية في عصرنا. وكما كتب أحد المثقفين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ”إن أرقام الوفيات هائلة إلى درجة أصبحت معها سخيفة، لا معنى لها تقريبا“. واليوم، وبعد عشر سنوات تقريبا من تلك الدراسة، لا يزال البلد يواجه تحديات هائلة. ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هناك ٧,٥ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وهذا يعادل ٩ في المائة من السكان.

ويمكن تفادي النزاعات لو أننا ركزنا أكثر على منع وقوعها. إن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاستفادة الكاملة من منظومة السلم والأمن الأفريقية خطوتان لا غنى عنهما. كما أن بلورة فهم أفضل لكيفية تأثير التدفقات المالية غير المشروعة على المناطق المعرضة للنزاعات أمر أساسي. فأفريقيا قارة غنية بثرواتها البشرية والطبيعية. وقد برهن الأفارقة من جميع أنحاء القارة على القيادة والبراغماتية، فضلا عن القدرة على الإلهام والابتكار، من نيلسون مانديلا إلى كوفي عنان.

وستواصل البرازيل العمل على نحو وثيق مع البلدان الأفريقية ضمن الهياكل المتعددة الأطراف والإقليمية المتاحة لتعزيز السلام والتنمية، استنادا إلى روابط الأخوة بيننا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة ويلسون (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم.

إن تحديات السلم والأمن العالميين اليوم، بنطاقها وطابعها وتفاقم آثارها، هائلة وتستترف على نحو خطير موارد وقدرات الأمم المتحدة في الاستجابة لها. وتأثير هذه المسائل أشد وطأة على عدد من البلدان الأفريقية التي وقعت فريسة لدوامات من العنف والأزمات والانتكاسات. إن أكثر من نصف النزاعات المسلحة في العالم تدور في أفريقيا، متسببة في معاناة وتشرد كبيرين. وتنتشر غالبية بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، وتهيمن النزاعات هناك على جدول أعمال المجلس. ولا يمكن للأمم المتحدة ولا ينبغي لها أن تضطلع بالجهود العالمية لصون السلم والأمن الدوليين بمفردها، على الرغم من أنها بحق في محور هذه الجهود.

إن الشراكات الاستراتيجية والتنفيذية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، عامل أساسي في منع وقوع الأزمات وتعزيز الاستجابات الدولية وزيادة الاتساق والتكامل بين الجهود المبذولة وتحقيق السلام المستدام. بل إن الحاجة إلى توثيق التعاون والشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كانت استنتاجا مشتركا لكل الاستعراضات الأخيرة بشأن عمليات الأمم المتحدة للسلام وهيكل بناء السلام والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، مع التركيز بشكل خاص على دور الاتحاد الأفريقي. وقد بُنيت نتائج استعراض بناء السلام على هذه النتائج، ولا سيما تشجيع التبادلات المنتظمة والمبادرات المشتركة وتبادل المعلومات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتدعم أستراليا تلك الجهود بقوة.

وقد أدركت الأمم المتحدة منذ عهد بعيد أن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع أمر أساسي لإيجاد حلول دائمة. وغالبا ما تكون الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية، بما في ذلك منظمات من قبيل الاتحاد الأفريقي وجماعاته الاقتصادية دون الإقليمية، في وضع يمكنها من دق ناقوس الخطر مبكرا للمجتمع الدولي بشأن التهديدات الناشئة للسلام. ومن المهم جدا الاستفادة القصوى من المزايا النسبية في سياق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ومواصلة تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة هي واحدة من أهم الفرص المتاحة للقيام بذلك.

وقد اتخذت خطوات كبيرة خلال السنوات الأخيرة لتعزيز تعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وترحب أستراليا بتنامي القيادة الأفريقية في صون السلام والأمن في المنطقة. ولكن يمكن القيام بالمزيد. وتدعو أستراليا جميع الأطراف إلى مواصلة العمل معا في هذه الجهود، لا سيما إضفاء الطابع الرسمي على المشاركة المبكرة لتعزيز التواصل وتبادل المعلومات؛ وإجراء تحليل مشترك وتقييمات منسقة للمخاطر، وإيفاد بعثات تقييم مشتركة للإنذار المبكر لضمان الفهم المشترك؛ وتعزيز الاتساق في العمليات والسياسات بين المنظمتين؛ وتحسين الصلات بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛ وتحسين تيسير الانتقال بين العمليات الإقليمية لدعم السلام وعمليات الأمم المتحدة لدعم السلام، عند الاقتضاء.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، والوفد المصري على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في صون السلام والأمن.

وتؤيد جنوب أفريقيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الاتحاد الأفريقي وممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن السلام والأمن الدوليين في عالم متزايد العولمة يرتهنان بضمان استقرار ورخاء المجتمع الدولي قاطبةً. وفي ذلك

الصدد، نود أن نؤكد مجددا على أسبقية مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. ولدى قيامنا بذلك، ينبغي أن ندرك أن المسائل الأمنية في القارة الأفريقية تشكل الحصة الأكبر من أعمال مجلس الأمن. ولذلك، ينبغي أن نسعى إلى تعميق التعاون مع المنظمات الإقليمية عملا بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وللعلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أهمية محورية في تنفيذ وإعمال فهم أشمل لإمكانات الفصل الثامن. وينبغي أن نقر بأن الهيكل الأفريقي للسلام والأمن ظل يضطلع بدور حيوي في حل النزاعات في القارة منذ إنشائه، وهو الإطار المركزي الذي ينبغي القيام من خلاله بالمشاركة بموجب الفصل الثامن مع الاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن. ولتفعيل الفصل الثامن من الميثاق، يجب أن يكون هناك قدر أكبر من الاتساق السياسي الاستراتيجي بين المنظمتين في تسوية النزاعات ومنع نشوبها وإدارتها. وفي ذلك الصدد، تكتسي العلاقة بين مجلس الأمن ومجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي أهمية خاصة.

والقرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، الذي اتُخذ أثناء رئاسة جنوب أفريقيا لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، يقر بأن المنظمات الإقليمية في وضع جيد لفهم الفروق الدقيقة بين النزاعات وتعقيداتها. وعلاوة على ذلك، فإن قربها من مناطق النزاعات يوفر مزايا من حيث القدرة على التأثير مباشرة على منع نشوب تلك النزاعات وتسويتها. وبالتالي، فإن الدور التكميلي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تسوية النزاعات وصون السلم والأمن في القارة الأفريقية قد أكده المجلس.

وعلى الرغم من اتخاذ القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢) وتجسيد التعاون بصورة عملية، فإننا نعتقد أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لمواصلة تعزيز تلك العلاقة على سبيل الضرورة القصوى بغية تسوية النزاعات في القارة بصورة مستدامة. ونشعر بخيبة الأمل لأن مجموعة الاستراتيجيات المتاحة لكفالة المزيد من الاتساق الاستراتيجي من خلال المشاورات العادية في الوقت المناسب وعلى نحو فعال لم تُستغل من جانب المجلس.

وتحقيقا لتلك الغاية، يجب علينا إقامة علاقة أكثر فعالية بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تتجاوز مجرد اجتماعاتهما التشاورية السنوية المشتركة. وسينطوي ذلك أيضا على التشاور والتنسيق بين المجلسين بصورة أكثر انتظاما. وبغية تعزيز واستدامة العلاقة الحيوية بين المنظمتين في معالجة النزاعات الأفريقية، يجب أن تكون التفاعلات متسقة، وينبغي أن نتجنب الممارسة التي تكون فيها الأمم المتحدة انتقائية في نهجها، ولا تُستخدم فيها العلاقة سوى عندما يكون ذلك ملائما من الناحية السياسية. وقد شهدنا حالات تم فيها إهمال الدور الهام الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في قضايا تتعلق بالنزاعات الأفريقية، كما هو الحال في ليبيا والصحراء الغربية، على نحو يتجاهل مفاهيم الميزة النسبية ويطيل أمد تلك النزاعات في القارة الأفريقية وما ينجم عنها من آثار سلبية على الأمن العالمي.

ففي ليبيا، مثلا، أدى عدم قيام مجلس الأمن بدعم الاتحاد الأفريقي في السعي إلى حل سياسي للأزمة إلى فراغ في السلطة في ذلك البلد. والحل العسكري الذي تم اختياره أدى إلى عدم الاستقرار، وظهور الجماعات الإرهابية وأعداد كبيرة من المهاجرين الفارين من النزاع، مما أسفر عن تحد إنساني خطير في المنطقة وخارجها. والدرس الذي ينبغي أن نستخلصه من التجربة الليبية هو أن زيادة الاتساق السياسي ووضع رؤية مشتركة بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن أمرين حاسمين في حل النزاعات الأفريقية.

وما زالت مسألة بناء القدرات وتخصيص الموارد المستدامة تحديا أساسيا. وفي العقد الماضي، أظهرت القارة الأفريقية ما يكفي من الإرادة السياسية والالتزام بتخليص القارة من

كل النزاعات والحروب. وتحققت مكاسب في التفعيل الكامل للهيكل الأفريقي للسلام والأمن، تتجلى في التطورات المتعلقة بتفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية وقدرة النشر السريع لديها. ومع ذلك، نعتقد أن من مسؤولية الأمم المتحدة توفير التمويل الذي يمكن التنبؤ به والمستدام والمرن لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، وخاصة في العمليات التي يُضطلع بها باسم مجلس الأمن، واستنادا إلى ولاية من الأمم المتحدة.

وعلينا أن نسلم بأنه، على الرغم من مسؤولية مجلس الأمن في ذلك الصدد، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تبذل المزيد من الجهود للاضطلاع بمسؤولية أكبر بشأن تلك المسائل. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن البلدان الأفريقية المساهمة بقوات التزمت بنشر قواتها وضحت بها في حالات الاستجابة الأولى المميتة.

والعلاقة المتعاضدة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ينبغي أن تتجاوز فترة النزاع لتشمل المجالات الحاسمة، مثل بناء السلام، والتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع. فالصلة بين السلام والأمن والتنمية تشدد على ضرورة بناء السلام والتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

وفي الختام، فإن للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، ميزتها النسبية. وكما أبرز الأمين العام، فإن شراكاتنا الاستراتيجية ينبغي تعزيزها من خلال توثيق التعاون والتفاعل بما يؤدي إلى إجراءات مشتركة من أجل معالجة السلم والأمن العالميين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد جينغا (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة المصرية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. كما أرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2016/8 صباح هذا اليوم.

وتؤيد رومانيا تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وسأدلي ببيان بصفتي الوطنية.

في البداية، أود أن أعرب عن خالص التعازي لأسر أصحاب الخوذ الزرق الخمسة من تشاد الذين فقدوا أرواحهم في هجوم إرهابي وقع في نفس اليوم الذي كنا نشيد فيه في مقر الأمم المتحدة ب ١٢٩ من حفظة السلام الذين قتلوا في عام ٢٠١٥. وهذا العدد الكبير يذكرنا مرة أخرى بمسؤوليتنا المشتركة عن العمل من أجل السلام والأمن في جميع أنحاء العالم حتى لا تذهب تضحياتهم سدى.

وقبل بضعة أشهر، احتفلنا بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥)، أول قرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وباعتبار رومانيا أحد مقدمي تلك الوثيقة، يسرها أن تلاحظ أن المبادرة أثبتت أنها تتسم ببعد النظر، لأن الشراكات مع المنظمات الإقليمية أثبتت أنها مفيدة جدا في تعزيز السلم والأمن عن طريق جميع عمليات التقييم التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

ولا توجد أي منطقة أخرى في العالم تستأثر بالكثير من أعمال مجلس الأمن مثلما تستأثر به أفريقيا. فأكثر من ٦٠ في المائة من أنشطة المجلس تتعلق بالمسائل الأفريقية. كما تستضيف أفريقيا عددا من عمليات حفظ السلام أو دعم السلام يفوق ما تستضيفه أي قارة أخرى. وبالتالي، من المهم على نحو مستصوب تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وإقامة شراكات بين المنظمتين في مجالات كثيرة. والواقع أن الاتحاد الأفريقي أصبح طرفا فاعلا رئيسيا واضطلع بدوره القيادي في حفظ السلام واستتباب الأمن في القارة، مما يتطلب الجهود الجارية من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على آليات التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في جميع المجالات المتصلة بالسلام والأمن في أفريقيا. وفي ذلك الصدد، لا بد من تعميق التعاون السياسي والعملياتي والمالي، بما في ذلك من خلال استمرار تبادل المعلومات والخبرات.

تشارك رومانيا بنشاط في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلدان الأفريقية المتضررة من النزاعات. وعلى مدى ٢٥ عاما من المشاركة المستمرة في عمليات حفظ السلام، نشرت رومانيا أكثر من ١٠ ٠٠٠ جندي يعملون تحت عَلَم الأمم المتحدة. وتشارك رومانيا في الوقت الحاضر في ١٠ من عمليات حفظ السلام، وينتشر ما يزيد على ٩٠ في المائة من قواتها في البلدان الأفريقية. وعلاوة على ذلك، تأتي رومانيا في المرتبة الأولى على مستوى أوروبا بين البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثات الأمم المتحدة. وستزداد مساهمتنا في عام ٢٠١٦ فيما يتعلق بقدرة جنودنا العسكريين وأفراد الشرطة.

وبناء على طلب من إدارة عمليات حفظ السلام، أكدت رومانيا استعدادها لزيادة عدد المراقبين العسكريين والضباط الذين توفرهم، إلى جانب زيادة القدرات العسكرية التي توفرها لبعثتي الأمم المتحدة في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أُعلن ذلك أثناء مؤتمر القمة المعني بعمليات حفظ السلام الذي انعقد في أيلول/سبتمبر الماضي.

ويسرني أن أبلغ المجلس بأن السلطات الرومانية مستعدة لنشر ١٧ ضابطا إضافيا في ثلاث بعثات لحفظ السلام في أفريقيا: بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بالإضافة إلى تفعيل وحدة شرطة قوامها ١٤٠ من أفراد الدرك وإضافتها إلى قوات الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، استثمرت رومانيا في أنشطة التدريب السابق للنشر في بعثات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمدرسة تدريب أفراد الدرك الرومانيين، واصلنا على مدى ما يزيد على ١٠ سنوات تطوير دورات دولية متقدمة لتدريب الشرطة والدرك بالفرنسية. وتوفر الدورة أيضا التدريب للناطقين بالفرنسية من القارة الأفريقية.

وإدراكا منا للأهمية القصوى التي يحظى بها البعد الإنساني في جهود الأمم المتحدة، تؤيد رومانيا مبادئ كيغالي بشأن حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام. ويجب في سياق هذا الجهد المشترك أن يؤدي منع نشوب النزاعات دورا رئيسيا في استجابتنا للأزمات. ويضع مفهوم الحفاظ على السلام، على النحو المحدد في القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي أُعتمد في الشهر الماضي من قبل الجمعية العامة (انظر القرار ٢٦٢/٧٠) ومجلس الأمن الوقاية في صميم عملنا. وبالتالي، فإنه يسرنا أن خريطة طريق منظومة السلم والأمن الأفريقية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ قد جعلت منع نشوب النزاعات أولوية رئيسية لها.

وختاما، ترى رومانيا أنه لا بد من إيجاد حلول أفريقية للأزمات الأفريقية. وندعو من هذا المنظور، إلى توثيق التعاون لأجل كفالة انسجام تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ التي اعتمدتها جمعية الاتحاد الأفريقي وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠).

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بوسنر (كندا) (تكلم بالفرنسية): نشكر الرئاسة المصرية على إتاحة الفرصة لي لأتكلم بشأن المسائل الهامة المتعلقة بالتعاون في مجال السلام والأمن بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي العقد الذي انقضى منذ التوقيع على إعلان عام ٢٠٠٦ بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تمكنت كلتا المنظمتين من إحراز تقدم هام في مجموعة شتى من مسائل السلام والأمن. فمن التعاون الوثيق في عمليات حفظ السلام، وإنشاء مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى الاتحاد الأفريقي، إلى المشاورات السنوية بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد

الأفريقي، اتخذت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي خطوات هامة نحو العمل بصورة أوثق لأجل تعزيز السلام والأمن في أفريقيا. وتشعر كندا بالارتياح لهذا التقدم.

(تكلم بالفرنسية)

بيد أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. فما يزال الإرهاب والجريمة المنظمة والنزاعات المسلحة تشكل تهديدات للسلم والأمن العالميين والإقليميين والوطنيين. ونتيجة للتهديدات المتزايدة للسلم والأمن الدوليين، فقد ازدادت المسؤوليات التي يتحملها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بشكل هائل. ويجب علينا بصفتنا شركاء أن نكفل زيادة دعمنا لهذه الجهود التي تقودها أفريقيا لكي يرتقي إلى مواجهة هذا التحدي.

(تكلم بالإنكليزية)

وقد أصبح الآن ضروريا، أكثر من ذي قبل، أن تواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعزيز شراكة أقوى وأعمق بينهما، على النحو الموصى به في استعراضات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى بشأن عمليات حفظ السلام وبناء السلام والمرأة والسلام والأمن لعام ٢٠١٥. وتثني كندا على مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى الاتحاد الأفريقي وإدارة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي لوضعهما إطار مشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في ميدان السلم والأمن. ونؤيد بقوة هدف تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مختلف مراحل دورة النزاع، من منع نشوب النزاع، وإدارة النزاع وحله، ثم التعمير بعد انتهاء النزاع في نهاية المطاف.

وفي هذا الصدد، ترحب كندا بوضع خريطة الطريق الجديدة لمنظومة السلم والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي، وتشجع على استمرار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على تنفيذ هذه الرؤية. ونسلّم بالروابط التي لا تنفصم بين السلام والأمن والحكم الرشيد. ونهيب أيضا بالاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مواصلة تعزيز تعاونهما في تفعيل هيكل الحوكمة في أفريقيا، واستكمال جهود خريطة طريق المنظومة لأجل الانتقال إلى نهج أكثر شمولا في التصدي للنزاعات.

ولا تزال كندا ملتزمة بالعمل عن كثب مع الدول الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة، وتعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. فهذه خطوة هامة نحو تحقيق رؤيتنا الجماعية لتحقيق السلام المستدام في أفريقيا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة إثيوبيا.

السيدة هايلو (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشاطر الآخرين توجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تحقيق السلام والأمن.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم هذا الصباح.

تؤيد إثيوبيا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

لا شك أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قد تطور واتسع نطاقه على مر السنين ليصبح أحد أهم الشراكات الاستراتيجية في مجال السلم والأمن. وأرى أن هناك سببين شكّلا هذا التطور الهام.

أولا، لقد أدركت الأمم المتحدة أنها بحاجة إلى شراكة فعالة مع الآخرين في التصدي لتحديات السلام والأمن الهائلة والمعقدة التي يواجهها العالم في القرن الحادي والعشرين. ثانيا، أُستكملت هذه الحاجة من جانب الأمم المتحدة إلى الشراكة بعزم أفريقيا على الأخذ بتولي المسؤولية عن مسائل

السلام والأمن في القارة، وقد تكلل ذلك العزم بإنشاء الاتحاد الأفريقي ومنظومة السلم والأمن. ولا ريب أن هذه التطورات قد تأتت عن التجارب المريرة لعقد التسعينات وفشل المجتمع الدولي الشديد في إنقاذ أفريقيا، خاصة أثناء الإبادة الجماعية المروعة في رواندا.

وعلى مدى العقد الماضي، واصل الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية المختلفة تعزيز جهودهما الاستباقية في الاستجابة لحالات الأزمات في القارة. ويتراوح ذلك من القيام بجهود المساعي الحميدة عبر تعيين مبعوثين خاصين لمنع تصعيد النزاعات، وإيفاد أفرقة الوساطة إلى الميدان بهدف التوصل إلى حل سياسي، ونشر عمليات دعم السلام بهدف تحقيق الاستقرار في حالات النزاع. ومن جهة أخرى، واصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم السياسي والمالي واللوجستي، فضلا عن تقديم المساعدة في بناء القدرات إلى الاتحاد الأفريقي بغية تعزيز السلم والأمن في أفريقيا وصونهما.

وبناء عليه، برز تقسيم للعمل بين المنظمتين على أساس المزايا النسبية لكل منهما، بحيث يعمل الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية بمثابة أول المستجيبين لحالات الأزمات في أفريقيا، في حين تولت الأمم المتحدة توفير الدعم المتعدد الأبعاد، لتتولى فيما بعد المسؤولية عن مرحلة توطيد السلام. وقد ثبتت فعالية هذه الشراكة الدينامية على نحو ملحوظ. ومثلما شهدنا في عدد من المناسبات، دائما ما يكون هناك تأثير ملموس في الميدان حيثما كان هناك تآزر واتساق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عبر طائفة واسعة من عمليات السلام.

بيد أن هذه الشراكة لا تخلو من التحديات، ولا شك أن هناك العديد من المسائل الاستراتيجية والتنفيذية التي يتعين التصدي لها بصورة جدية. ولن يتحقق ذلك إلا بإضفاء الطابع المؤسسي على هذه الشراكة، مع مراعاة مبدأ المسؤولية المشتركة لكفالة ما يلزم من القدرة على التنبؤ والمرونة في الاستجابة بفعالية لحالات الأزمات في أفريقيا. ومن المناسب والمنطقي أن يتم ذلك حقا ما دام الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية يعملان على أساس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وهذا أيضا ما أوصى به بحق استعراض عمليات السلام. وينبغي للأمم المتحدة أن تغتنم هذه الفرصة لاتخاذ تدابير هامة في هذا الاتجاه. وندرك بطبيعة الحال، العملية الجارية حاليا لوضع إطار مشترك لتعزيز التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بهدف تعزيز السلم والأمن في أفريقيا وصونهما. ونتطلع إلى اختتام هذه المناقشات الهامة في الوقت المناسب.

إن العلاقة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي هي حقاً أمر محوري للشراكة الاستراتيجية بين المنظمتين. والأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن يشكلون الجزء الحيوي من هذه العلاقة. وشهدنا مرة تلو الأخرى أن التنسيق بين الأعضاء الأفارقة الثلاثة أمر بالغ الأهمية ليس من حيث تعزيز المنظور الأفريقي فحسب، والذي يطالب بنقل رسالة واضحة، ولكن أيضاً بالعمل على تحسين التنسيق وتعزيز العلاقات بين المجلسين.

ومن المشجع حقاً أن نكون قادرين على الإحاطة علماً بالتفاعل المنتظم بين المجلسين. ولكن ما من شك في أن هناك مجالاً للتحسين في الطريقة التي تجري بها هذه التفاعلات بحيث تصبح أكثر فعالية في تحقيق النتائج المرجوة. وما تتطلّبه التحديات التي نواجهها اليوم من المجلسين هو أن يتجاوزا القوالب الجاهزة ويحافظا على حوار صريح وأكثر موضوعية لضمان التقارب على الصعيد الاستراتيجي في معالجة مسائل السلام والأمن في أفريقيا.

وفي هذا السياق، سيعزز النظر في آراء الاتحاد الأفريقي وشواغله إلى حد كبير فعالية التعاون ويضمن الملكية الأفريقية وتحديد الأولويات بشأن قضايا السلام والأمن التي تؤثر

على القارة. ولذلك، فإننا نأمل كثيراً بأن تتطور الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تبعاً لذلك وأن يضطلع مجلس الأمن بدور هام في هذا الصدد.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد ميترا (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئاسة المصرية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية المتميزة على مشاطرتنا رؤاهم وتوصياتهم.

لقد توخّى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة إقامة شراكات استراتيجية مع الترتيبات الإقليمية باعتبارها عنصراً حاسماً في صون السلم والأمن الدوليين في الوقت الذي كانت فيه هذه الترتيبات غير موجودة بدرجة كبيرة أو في طور التكون. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل، فقد تطورت ديناميات التعاون الإقليمي في الـ ٧٠ عاماً الماضية، ولكنها تطورت بطريقة أكثر نضجاً وواقعية في بعض السياقات أكثر من غيرها. ويُحسب للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أنها تمكّنت من إقامة آلية تعاون إقليمية قوية بهدف معالجة التحديات التي تواجهها وبناء فرص وفيرة قد عَرَضَت لها. إن الهيكل الأفريقي للسلام والأمن مَعلَمٌ أكيد في هذا الاتجاه.

وقد بنت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالفعل قاعدة انطلاق سليمة للعمل والتعاون في مجال السلام والأمن. وأدت الخبرة التي تراكمت في السنوات العشر الماضية إلى تشكيل عدد من الترتيبات التي كانت مفيدة من حيث تعزيز التآزر في جهود إحلال السلام والأمن المبذولة من المنظمتين. والاستعراضات الأخيرة لعمليات الأمم المتحدة للسلام وهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قد زادت التأكيد على هذا التوجه الاستراتيجي، استناداً إلى الأدلة والتحليلات.

وهناك بالفعل بعض التحديات الكامنة في ترتيبات التعاون القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويبقى أحد الشواغل الأساسية المتعلقة بتقاسم أعباء التمويل مفتوحاً لمزيد من الحوار. وكما نرى، ففي هذا الصدد، سيكون اتباع نهج مرن ويمكن التنبؤ به في الوقت ذاته أمراً حاسماً في الاستجابة لحالات محددة، دون أن نختار بالضرورة ترتيباً مكبِّلاً يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية في حالات معينة.

وما فتئت بنغلاديش مناصراً قوياً للتعاون والتكامل الإقليميين داخل منطقتنا وخارجها. وإننا مستعدون، في حدود إمكانياتنا، لمواصلة الإسهام في تعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن والتنمية. وفي هذا الصدد، أود الآن أن ألفت انتباه مجلس الأمن إلى خمسة مجالات محتملة يمكننا أن نعزز مساهمتنا فيها.

أولاً، بوصفنا من البلدان الملتزمة بالمساهمة بقوات وبأفراد شرطة، سنواصل الحفاظ على قواتنا وقدراتنا الاحتياطية لكي نتمكن من الاستجابة السريعة لنشر قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا وفي أماكن أخرى. ونحن على استعداد لتقديم المساعدة التقنية المحتملة للقوات الاحتياطية الأفريقية وتحويل بعثات حفظ السلام، حسب الاقتضاء. وسنواصل توفير التدريب لحفظة السلام الأفارقة، بالاستناد إلى الاستجابة المشجعة التي تلقيناها على مر السنين.

ثانياً، لقد استجبنا بيسر إلى الفرص التي أتيحت أمام قواتنا وأفراد شرطنا للخدمة بصفة بناة سلام مبكرين في أماكن تركوا فيها بصماتهم. وبغية الاستفادة والتبادل من الدروس والخبرة التي اكتسبناها في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وإدارة الأزمات وبناء المؤسسات، قررت حكومتنا إنشاء مركز لبناء السلام لإجراء البحوث والتدريب المتخصصين بشأن الحفاظ على السلام. وفي هذه العملية، نتطلع إلى بناء واجهة تواصل فعالة مع مبادرات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، مثل مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع.

ثالثاً، ظلت بنغلاديش، بوصفها المتحدث الرسمي التقليدي باسم أقل البلدان نمواً، في طليعة تعزيز مصالح معظم البلدان الأفريقية بما في ذلك تلك التي تمرّ بنزاعات أو الخارجة منها. ونود زيادة تعميق تجارتنا واستثمارنا وتعاوننا الإنمائي مع الدول الأفريقية، على أساس تكاملنا وميزاتنا النسبية.

رابعاً، إننا نرى ميزة في مزيد من المشاركة مع أفريقيا لنتعلم من التجارب الأخرى في مجال تعزيز دور المرأة في السلام والأمن والتنمية. كما نشهد تحولاً نموذجياً في مواقف مجتمعنا تجاه دور المرأة في الحياة العامة، بما في ذلك في مجال منع نشوب النزاعات وحلها، ونعتقد أن لدينا الكثير مما نُسهم به في المحادثة الآخذة في التطوّر بشأن مساهمات المرأة والفتاة بوصفهما عوامل تغيير فعالة في مجتمعاتهما المحلية.

خامساً وأخيراً، نرى في العدالة الجنائية والمساءلة عنصراً حاسماً لتعزيز المصالحة الوطنية في المجتمعات الخارجة من النزاع. وفي بنغلاديش، وخلال الكثير من الاضطرابات والمحن، ظللنا نعمل على تطوير نظام عدالة جنائية وطني. وسنرحب بفرصة لنتشاطر خبرتنا مع البلدان المهتمة في أفريقيا وخارجها بغية مساعدتها على تعزيز النظم القضائية الوطنية، ولا سيما المساءلة عن الجرائم الجماعية الفظيعة التي ارتكبت خلال الحروب والنزاعات المسلحة.

وفي الختام، يعرب وفد بلدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا للرئاسة المصرية لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم.

كما أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي، والممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي، والممثل الدائم لكينيا بصفته رئيس لجنة بناء السلام على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد تعيّن على الأمم الأفريقية، في كفاحها ضد الاستعمار والعقبات الأخرى للتنمية، أن تشقّ طريقها في مسلك صعب. إن إلغاء الفصل العنصري وبناء المؤسسات التدريجي وإطلاق سياسات السلم والتقدم لم تكن إنجازات صغيرة. وليس من المستغرب أن الشروع فيها ككل قد أدى إلى نمو اقتصادي سنوي يفوق ٥ في المائة منذ أكثر من ١٥ عاماً. ومع ذلك، تواجه أفريقيا تحديات كثيرة، شأنها شأن العديد من البلدان النامية بما فيها بلدي، من الفقر إلى الكوارث الطبيعية ومن الأوبئة إلى الإرهاب، فضلاً عن المسائل المتصلة باللاجئين والجرائم عبر الوطنية. وأود أن أشدد مرة أخرى على أن هذه التحديات لا تنتمي حصراً إلى أفريقيا ولا تقتصر عليها. والواقع أن العديد من المناطق الأخرى في قارات أخرى تواجه أيضاً هذه التحديات، وهي تتطلب تعهداً مماثلاً مهماً وجادّاً ومنسقاً من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

ومن المشجع أن المناقشات المختلفة في الأمم المتحدة، بما في ذلك المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن السلام والأمن التي جرت في وقت سابق من هذا الشهر، تجسّد اتفاقاً عاماً وواسع الانتشار وحماساً للرسائل الرئيسية التي تمخضت عنها الاستعراضات الرئيسية الثلاثة الأخيرة – وهي لعمليات الأمم المتحدة للسلام، ولهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، ولتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وتمشياً مع هذه الروح، تحث إندونيسيا جميع الدول الأعضاء المعنية ومنظومة الأمم المتحدة على تكثيف تركيزها على منع نشوب النزاعات والتكامل والشراكات، بغية حل النزاعات بالوسائل السلمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، من المهم كفالة أن

تكون الحلول السياسية الموثوق بها هي الدوافع في تصميم مبادرات صنع السلام وحفظ السلام، وأن تتلقى الجهود الشاملة المملوكة وطنياً في مجالات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان ما يكفي من الدعم السياسي والإمداد المالي.

إن الشراكة الإقليمية القوية هي ما ترسمه البلدان الأفريقية لأنفسها. وقد أبدى الاتحاد الأفريقي وآلياته، في فترة لا تتجاوز ١٤ سنة، عمقاً وصلابة مثيرين للإعجاب.

ونحيّي جميع أعضاء الاتحاد الأفريقي على تمكينه من الاضطلاع بدور متزايد في المسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية.

إن إعلان القادة الأفارقة بشأن جعل أفريقيا خالية من الصراعات جدير بالثناء، ويشكل على حد سواء ركيزة أساسية لرؤية الاتحاد الأفريقي الواردة في الخطة ٢٠٦٣. وهناك العديدون من الوسطاء وحفظة السلام الأفارقة قاموا فعلا بعمل رائع في الحالات الصعبة. ونحن نؤمن بأهمية دور المنظمات الإقليمية في الحفاظ على السلم والاستقرار، لأنها هي التي تدرك تمام الادراك مناطقها وثقافات كل منها.

وإندونيسيا، بوصفها صديقا قديما لأفريقيا وتشغل مركز المراقب لدى الاتحاد الأفريقي، تؤيد الأولويات المواضيعية الخمس لخارطة الطريق الجديدة للاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٦ في إطار منظومة السلم والأمن الافريقية. وهذه الجهود تحتاج إلى الدعم الكامل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وبالمثل، وفي رؤية منطقتنا لعام ٢٠٢٠ لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ثمة مجموعة من الأمم التطلعية التي تعيش في سلام واستقرار ورخاء، في شراكة مع مجتمعات تتصف بالنشاط والرعاية. وقد ساهمت إلى حد كبير في إدارة المنازعات سلميا، وبالتالي كفالة الرفاه الجماعي في منطقتنا.

ومنذ انعقاد المؤتمر الآسيوي - الأفريقي في باندونغ قبل أكثر من ستة عقود، حيث قرر الجيل الأول من القادة الآسيويين والأفارقة أن يكون مستقبل دولهم قائما على التضامن والحيوية الجديدين، تولي إندونيسيا أهمية كبيرة لعلاقاتها مع أفريقيا. وسبيل المضي قدما على نحو شامل، وهو ما جرى تفصيله العام الماضي في مؤتمر القمة الآسيوي الأفريقي، في إعلان بشأن إعادة تنشيط الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة، يوجز الخطوات الهامة الرامية إلى تعزيز الاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق أهدافه. وتدعو رسالة باندونغ لعام ٢٠١٥، في جملة أمور، إلى تعزيز أدوار المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وقدراتها في القارتين في مجالات حفظ السلام، وإعادة الاعمار وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وذلك من خلال التعاون المعزز الإقليمي وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وفقا لمبادئ الحياد، وموافقة الأطراف، والملكية والقيادة على الصعيد الوطني.

وسوف تواصل إندونيسيا دعمها الثابت للبلدان الأفريقية. وتعاوننا الثنائي وبرامجنا التدريبية في مجال بناء القدرات المدنية والميادين الأخرى سوف يشهدان مزيدا من التوسع. وهناك في الوقت الراهن ١٥٣٧ من الجنود وأفراد الشرطة الإندونيسيين يشاركون في ثماني عمليات لحفظ السلام في أفريقيا تابعة للأمم المتحدة. ومركز حفظ السلام التابع لقوات الدفاع الوطنية الإندونيسية، الذي بدأ فعلا بتوفير التدريب في مجال حفظ السلام وبناء السلام المتعدد الأبعاد لأفراد ينتمون إلى عدد من البلدان الأفريقية، سوف يواصل القيام بذلك.

وفي الختام، تواجه أفريقيا تحديات مترابطة تعيق تحقيق كامل إمكاناتها، الأمر الذي يتطلب إجراءات مترابطة بين أفريقيا والأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وإندونيسيا، بوصفها صديقة قديمة لأفريقيا تدعم حرية دولها منذ المؤتمر الآسيوي الأفريقي لعام ١٩٥٥، تظل ملتزمة بدعم رؤية أفريقيا في تحقيق السلام والازدهار الدائمين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد سانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، وأن أشكر وفدكم على عقد هذه الجلسة الهامة.

إن مناقشة من هذا النوع تهيئ الفرصة للتفكير في سبل تعزيز التعاون والشراكة في مجالات ذات مصالح مشتركة. وفي سياق الاتحاد الأفريقي وجماعاته الاقتصادية الإقليمية، ما فتئت هذه الشراكة تفضي إلى تحقيق نتائج إيجابية، ويعزى ذلك في معظمه إلى مزايا معرفة الأماكن المحلية، والقرب الجغرافي، والقدرة على التعبئة والاستجابة بسرعة. والمسائل الأفريقية تشكل أكثر من ثلثي جدول أعمال المجلس، وما برح الحال هكذا منذ سنوات عديدة. وهذه الإحصاءات تبين بوضوح أن الاتحاد الأفريقي بحاجة إلى أمم متحدة أقوى، وأن الأمم المتحدة بحاجة إلى اتحاد أفريقي أقوى. ونثني على العديد من الحالات حيث تعاونت المنظمتان بشأن المبادرات الرامية إلى إحلال السلام في مناطق الصراع، مثل السودان ودارفور، والصومال، ومالي.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، عمل مبعوثو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى جانب مبعوثي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في تعاون وثيق جدا على الجمع بين البلدان الإقليمية في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أظهر التعاون في البحث عن حل للصراع الطائفي أهمية التخطيط معا وتبادل التحليلات الظرفية. ونعتقد أن مواصلة تقاسم الأعباء الإنتاجية بين الهيئتين قد يكون العامل الرئيسي في معالجة العديد من المشاكل التي تواجه قارتنا.

والتواصل الصريح والمنفتح هو أساس أي شراكة ناجحة ومثمرة، لا سيما في حالات المساعي المعقدة المشتركة، من قبيل التدخلات العسكرية التي تأذن بها الأمم المتحدة، وأنشطة حفظ السلام وبناء السلام وإعادة الاعمار بعد انتهاء الصراع.

ونعتقد أن الجهود الرامية إلى تحسين التعاون الاستراتيجي ينبغي أن تركز على السبل التي تمكّن كلتا الهيئتين من قيام تفاعلات أكثر انتظاما وموضوعية مع الممثلين التنفيذيين لهاتين المنظمتين بشأن المسائل المرتبطة ارتباطا مباشرا بالسلام والأمن في أفريقيا. فمجرد عقد اجتماع تشاوري واحد مشترك سنويا ليس كافيا. ولكن السؤال الأكثر تحديدا هو: هل شكل هذه المشاورات والقرارات التي تصدر عنها كافية؟ كم هي موضوعية؟ وأي نوع من آلية المتابعة القائمة تكفل تنفيذها؟ ومن شأن تلك الممارسة أن تكون خطوة هامة إلى الأمام، ويمكنها أن تنتج أساليب ابتكارية أخرى من التدخلات، بما في ذلك التعامل مع القضايا المعقدة، مع مراعاة نشأة المسألة ضمن منظور إقليمي.

ويعمد مجلس الأمن إلى إصدار بيانات مشتركة، وقرارات وبيانات رئاسية ذات صلة تؤكد على أهمية إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي. وأود أن أذكّر بأنه خلال رئاسة رواندا في تموز/يوليه ٢٠١٤، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤)، الذي يدعو إلى تعزيز الشراكات الإقليمية في مجال حفظ السلام. وفي الوقت نفسه، وبناء على مبادرة من تشاد، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (S/PRST/2014/27)، يعرب عن عزم المجلس على تعزيز التنسيق بين منظمتين كبريين، والاستفادة من ميزاتهما النسبية.

والتحدي الذي يواجهنا اليوم هو إحراز تطور إيجابي صوب هذا النوع من الشراكة – الانتقال من الشراكة المخصصة إلى إطار من الشراكة أكثر تنظيما واستراتيجية. ويجب على مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الافريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يعملا كشركاء تحقيقا للغرض نفسه في جوّ من التكامل، استنادا إلى ميزاتهما النسبية، بما في ذلك معرفة متى يحين الوقت الحاسم لمنع نشوب الصراع، أو

النشر السريع للقوات بغية تجنب تأجيج الصراع على نطاق واسع وإنقاذ الأرواح. وهناك حاجة إلى تعزيز التنسيق بيننا، واعتماد سبل للاتصال تكون أكثر كفاءة في مسائل السلام والأمن في أفريقيا، وعقد مشاورات في الوقت المناسب بشأن هذه المسائل. وينبغي للمجلسين عند الاقتضاء إيفاد بعثات ميدانية مشتركة.

بالإضافة إلى ذلك، نحن بحاجة إلى مواصلة التصدي للتحديات المتعلقة بالموارد المالية والقدرات التقنية التي كثيرا ما تقوض أهداف العديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وطموحاتها، وبخاصة الاتحاد الأفريقي. ويكرر وفدي دعوته إلى تعزيز القدرة على التنبؤ والاستدامة والمرونة في مجال تمويل المنظمات الإقليمية دعما للجهود التي تبذلها من أجل تحقيق السلام والأمن. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تقديم الدعم المتواصل لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي الذي أنشئ مؤخرا، بقيادة السيد كابيروكا، بهدف توفير الموارد اللازمة لبعثات دعم السلام وغيرها من الأنشطة التنفيذية المتصلة بالسلام والأمن. ونرى أيضا أنه ينبغي تشجيع المنظمات الإقليمية على الاضطلاع بملكية مبادراتها قدر الإمكان، والسعي إلى تحقيق الاعتماد الذاتي. وينبغي للأمم المتحدة، بوصفها شريكا، أن تسعى بنشاط إلى توفير المساعدة لبناء قدرات هذه المنظمات.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي.

السيد دواله (جيبوتي) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تود جيبوتي أن تعرب عن امتنانها لوفد جمهورية مصر العربية على دوره القيادي في تنظيم هذه المناقشة الهامة لمجلس الأمن حول موضوع ”التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تحقيق السلام والأمن: تطبيق الفصل الثامن ومستقبل منظومة السلم والأمن الافريقية“. كما نود أن نشكر الرئاسة على المذكرة المفاهيمية (S/2016/428، المرفق) التي صيغت تحضيرا لهذه الجلسة، حيث تساعد على تأطير المسائل وجعل تركيزنا ينصب على الإنجازات الرئيسية، فضلا عن أوجه القصور الخطيرة التي يتعين إصلاحها.

نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للإحاطات الإعلامية المفيدة جدا التي استمعنا إليها هذا الصباح.

تؤيد بنن البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ينص الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن العلاقات الإقليمية العالمية. إن دعم الأمم المتحدة في إدارة الصراعات في أفريقيا أصبح قويا جدا خلال السنوات ال ٢٥ الماضية، إذ زادت عمليات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة من عمليتين في عام ١٩٩٠ إلى ١٥ عملية في عام ٢٠١٥.. تشكل البعثات العاملة في أفريقيا أغلبية بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أرجاء العالم وتعمل بوصفها ساحة اختبار هام لمشاركة الأمم المتحدة في إدارة النزاعات. إن ما بدأناه عملا ارتجاليا إلى حد كبير، وهنا أقتبس ما قاله مسؤول سابق في الأمم المتحدة، قد تطور بشكل هائل، وأن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أثبت بأنه شريك يعول عليه في هذه الرحلة.

كما تفيد عن صواب المذكرة المفاهيمية (S/2016/428، المرفق)، وكما ردد العديد من المتكلمين اليوم، فإن الطابع المتغير للنزاعات في القارة والمسائل التشغيلية التي يطرحها تضيف طبقة أخرى من التعقيد إلى تماسك وشائجنا العالمية التي وضعت على المحك بصورة جدية في كثير من الأحيان في الماضي. كيف يمكننا التعامل مع الجهات الفاعلة من غير الدول التي لا تحترم القانون الإنساني الدولي؟ وكيف نتعامل مع تزايد الأنشطة غير المشروعة والتمرد العنيف؟ كيف نضمن بأن تنظر بالفعل مؤسسات حفظ السلام والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة إلى

علاقاتها بوصفها شراكات وليست منافسة تلجأ إليها في المقام الأول ولا تفضي إلى تحقيق العملية؟ وارتكازا على العبر المستقاة والبناء على آراء الكثير من الجهات المعنية ذات الصلة، ونتائج المناقشة المفتوحة لهذا اليوم، ينبغي تحديد سُبل ملموسة لزيادة تعزيز النظام العالمي المتكامل للعمل التعاوني، على النحو المتوخى في الفصل الثامن من الميثاق.

(تكلم بالفرنسية)

في عام ٢٠١٥، ارتأى تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام (انظر S/2015/446) أن من الضروري تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك من خلال تقديم توصيات بشأن تعزيز قدرات الوساطة ومنع نشوب الصراعات. وأوص أيضا بالتشديد على أهمية الحلول السياسية والتعاون المشترك بشأن هذه الحلول لضمان أن تؤدي إلى تشكيل طائفة واسعة من الشركاء تمكن من اكتشاف الأزمات المحتملة في وقت مبكر.

إن التوقيع الوشيك على وثيقة إطارية من أجل إعداد وثيقة الشراكة الاستراتيجية العشرية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن وخطة عام ٢٠٦٣ وحملة ”إنهاء قعقعة الأسلحة في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠“، بالاقتران مع المشاورات السنوية المشتركة الجارية منذ عام ٢٠٠٧ بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، كلها تشكل الإطار المؤسسي للتعاون بين الكيانين. ولاحظنا مع الارتياح تنفيذ إطار التعاون هذا مع الأمم المتحدة من خلال إنشاء العديد من مكاتب الاتصال في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والتوقيع مؤخرا في جيبوتي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، على إطار شراكة بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة. وبفضل هذه الآليات ينبغي أن يمثل التعاون على الصعيد المشترك بين المنظمات موردا آخر للاستفادة منه. وهذه الأدوات تؤدي حتما إلى وضع استراتيجيات مشتركة على أسس متينة فيما يتعلق بالتقييمات المشتركة، وآليات صنع القرار القائمة على التشاور وتبادل المعلومات، وترتيبات المتابعة التي تمكن من التعاون بشأن التخطيط والعمليات في جميع مراحل دورة الصراع. إذ لا يمكننا تحسين الأمن الجماعي إلا بالشراكات المنتجة.

إن نشر ذوي الخوذ الزرق، ومنهم ٥٠ في المائة من الأفارقة، في عدد من عمليات حفظ السلام في شتى أرجاء القارة يبين بجلاء التزام الدول الأعضاء الأفريقية والاتحاد الأفريقي ومكوناتها الإقليمية، ومساهمة الدول الأعضاء، بالتكامل مع الأمم المتحدة في الأمن الجماعي، كما هو متوخى في الميثاق. وأمثلة التعاون مع الاتحاد الأفريقي متعددة ومتنوعة، منها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والبعثات المشتركة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، فضلا عن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، كلها أمثلة توضيحية على تلك الشراكة.

منذ نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في عام ٢٠٠٧، وقوامها ٠٠٠ ٢٢ من الجنود وأفراد الشرطة، ساهم ذلك في حدوث تحسن كبير في الحالة الأمنية في الصومال. وعلى الرغم من أن الصومال لا يزال هشا بسبب استمرار وجود مناطق ينعدم فيها الأمن، لا يزال يتعين تحقيق قدر كبير من التقدم على الجبهة الإنسانية. وبغية توفير الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتماشيا مع اضطلاعها بولايتها بفعالية، أنشأت الأمم المتحدة مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الذي يهدف إلى تعزيز القدرات التشغيلية المحدودة للبعثة وكذلك زيادة القدرة المالية لها. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الدعم، فإن الافتقار إلى مضاعفات القوة، مثل الطائرات العمودية، قد لا يساعد إطلاقا مهمة القوة الأفريقيةفي الميدان. وعلينا أن نضيف إلى ذلك التخفيض المقبل في التمويل بنسبة ٢٠ في المائة والمقدم من الاتحاد الأوروبي، مما سيكون له أثر شديد على البعثة

والمخاطر من أن تتحول إلى نكسة خطيرة بشأن كل ما تحقق وما لا يزال يتعين تحقيقه.

من الملح أن نجد أرضية خصبة لزيادة التآزر والانسجام في شراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل منع الصراعات العنيفة وإدارتها، وبذل جهود الوساطة، وتوفير الفرص لزيادة الجهود المشتركة من أجل زيادة تعبئة الموارد. وفي هذا الصدد، فإن مزيدا من المرونة في تفسير الفصل الثامن من الميثاق من شأنه أن يقلص من هذه المشاكل في المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين.

من الجدير ذكره أن سبعين في المائة من الأزمات العالمية تتركز في أفريقيا، ويكرس مجلس الأمن ثلثي مداولاته لها. ولذلك، من الحيوي لأمن القارة والسلم والأمن الدوليين عموما، أن نحدد الحلول الطويلة الأجل. ولتحقيق ذلك، لا يمكننا التقليل من أهمية التأمل المنتظم والجماعي في ذلك، ولا سيما من خلال عقد اجتماعات منتظمة لفرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال.

السيدة بوكارينيو (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، ترحب البرتغال بمبادرتكم لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم، مما يتيح للدول الأعضاء فرصة للإعراب عن آرائها بشأن هذا الموضوع الهام.

تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأودّ إضافة بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

إن الإعلان الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة لعام ٢٠١٣ وضع هدفا طموحا في قارة خالية من النزاعات بحلول نهاية عام ٢٠٢٠.. وتلك هي حاليا إحدى الركائز الرئيسية لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخارطة الطريق للهيكل الأفريقي للسلام والأمن. ونتفق جميعا على أنها ليست مهمة سهلة، ولكن ينبغي ألا يكون من المستحيل تحقيقها. إن تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة عن طريق تعزيز الحوار والتعاون المصمم تصميما جيدا بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، أمر بالغ الأهمية في المساعدة على تحقيق هذا الهدف الطموح. ونعتقد أن إقامة تعاون أوثق وأكثر إثمارا بين هاتين الهيئتين سوف يحدث فرقا في تحقيق نهج أكثر حساسية للسلم والأمن في أفريقيا، وزيادة كفاءة الاستجابة للتهديدات الأمنية الرئيسية، مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب التي ستمثل العنصر الرئيسي في منع نشوب الصراعات في المستقبل.

إن استعراضات هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وعملياتها لحفظ السلام، وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، كلها تؤكد ذلك بوضوح. وتوضح أيضا السبب الأساسي جدا في دور الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات، وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، في البلدان المتضررة. تتمتع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشرعية وملكية وطنية إضافية. ويمكنها أيضا أن تظل العين الساهرة على التوصل إلى تفهم أفضل للحالات ذات الاهتمام المشترك وضرورة إيلاء الاهتمام للحالة في الميدان. إن تلك المنظمات تقف على الخط الأمامي من حيث العمل والمسؤولية، ويجب عليها ذلك، ويجب على الأمم المتحدة أن تكون شريكة معها عن كثب.

فيما يتعلق بمنع الصراعات وأعمال الوساطة وعمليات حفظ السلام في أفريقيا، فإن التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وبين هاتين المنظمتين والجهات الفاعلة الدولية الأخرى، يجب تحديده بطريقة تفضي إلى إجراء تقييمات مبكرة للتحديات وتخصيص استجابات مصممة على نحو أفضل. وكما نعلم، فإن من الأرجح أن تنجح بضمان

حلول مستدامة للصراعات والتصدي بصورة ملاءمة لأسبابها الجذرية. عند هذه النقطة، أود مرة أخرى أن أشدد على إنشاء آليات ترمي إلى ضمان انخراط المرأة ومشاركتها النشطة في منع نشوب الصراعات ودعم السلام، ومن الحيوي جدا مشاركتها في عمليات ما بعد انتهاء الصراع في أفريقيا.

وفي رأينا، ينبغي أن تكون خطة المرأة والسلام والأمن دائما في صميم التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

ونعتقد أن تعزيز التكامل الإقليمي في أفريقيا يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في الحفاظ على السلام. إن إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد، مع التنسيق الجيد بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، هو موضع ترحيب وينبغي تشجيعه. وأحد المجالات التي تكتسي أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بالبلدان الأفريقية المتأثرة بالنزاعات هو مجال إصلاح قطاع الأمن. فهو يستحق منا الاهتمام المستمر ويتطلب بذل جهود مشتركة من أجل تجميع وتعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من أجل تعزيز واستدامة سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وكذلك التنمية، التي يجب أن تضطلع بدور محوري. ونحن ندرك أن منظومة السلم والأمن الأفريقية توفر للقارة الأفريقية الهيكل الصحيح والآليات المناسبة لدعم السلام. ومع ذلك، فإننا ندرك التحديات المستمرة، ولا سيما في ضمان الملكية الوطنية الحقيقية لإطار بناء السلام وتعزيز قدرات البلدان الأفريقية.

ونحن ندرك جميعا أن هذه العمليات تتطلب إرادة سياسية وقيادة قويتين، إلى جانب الدعم المستمر من المجتمع الدولي. وعندما يتعلق الأمر بتقديم الدعم الدولي للحفاظ على السلام، فمن الواضح أن ثمة مجالا للتحسين، بما في ذلك من خلال تكثيف الجهود وتوفير التدريب والمعدات الملائمة. وإذا أردنا أن يكون السلام مستداما، يجب أن نكون على استعداد لمنحه الاهتمام المستمر والوسائل اللازمة حسب ما تمليه الضرورة. إن الاستدامة والقدرة على التنبؤ بالموارد مترابطة ترابطاً عميقا بوصفها شروطا مسبقة لتحقيق الفعالية. وفي هذا الصدد، فإن تعميق الشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية من أجل كفالة تنويع مصادر التمويل لأنشطة بناء السلام، هي في رأينا، الطريق الصحيح التي نسير عليها.

كما أننا نرحب بمواصلة تطوير أوجه التآزر للهيكل الأفريقي للسلام والأمن، وإجراءات الربط الوثيق بشأن مبادرات السلام والأمن مع الديمقراطية، والحكم الرشيد وحقوق الإنسان ونشجع على ذلك، تماشيا مع المبادئ الواردة في الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي. ولذلك ينبغي الجمع بين جهود كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وزيادة الاستخدام الأمثل للأدوات المتاحة لهما.

وأود ببساطة أن أذكر بالاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، التي أُطلقت في عام ٢٠٠٧ في لشبونة استنادا إلى المصالح والقيم المشتركة الشاملة، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والحريات والمساواة والتضامن والعدالة والديمقراطية، التي لا تزال تشكل نوع من الشراكة المتميزة جدا. وقد أدى الحوار والتعاون المؤسسي في سياق الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، حتى الآن إلى نتائج إيجابية ملموسة، ليس في منع الصراعات وحلها فحسب، ولكن أيضا في الحفاظ على السلام وفي إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. كما ثبتت أهميتها في تفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية. وقد ثبت أيضا أن التعاون الثلاثي، الذي يستند إلى أرضية مشتركة واسعة تتشاطرها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، هو أمر قيم للغاية وينبغي مواصلة تشجيعه وزيادة تعزيزه.

وفي الختام، فإن البرتغال، على صعيد ثنائي وبوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، وعضوا في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ما فتئت تدعم تلك الجهود وستستمر في دعمها بكل تأكيد.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بيغيتش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تركيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. سأتكلم بصفتي الوطنية.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفيدة. واليوم، فإن المجتمع الدولي يواجه تحديات متزايدة التعقيد للسلم والأمن والتي تفوق القدرة الراهنة للأمم المتحدة. والأمم المتحدة لديها قيود إدارية وقيود تتعلق بالميزانية، بالإضافة إلى المشاكل الهيكلية في التصدي لتلك التحديات العالمية.

وقد أكدت الاستعراضات الأخيرة للسلام والأمن أن الشراكات والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هي عوامل رئيسية لنجاح الأمم المتحدة. كما شدد تقرير الأمين العام عن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن الوساطة (A/70/328) على الحاجة إلى تعزيز الشراكات. ودعا أيضا إلى تعزيز الآليات الاستراتيجية القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولا سيما في مجال عمليات السلام وفي إيجاد حلول سياسية دائمة لمشاكل القارة.

وفي معرض مناقشة السبل المؤدية إلى تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا، علينا أن نشدد على دور ترتيبات السلام والأمن التي تضطلع بها القارة. وفي هذا السياق، تشمل منظومة السلم والأمن الأفريقية خطة شاملة للسلام والأمن في القارة. ونعتقد أن خريطة طريق المنظومة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ ستسهم في تحقيق أهداف مبادرة الاتحاد الأفريقي ”إسكات دوي المدافع“. ونعتقد أيضا أن المنظومة ستسهم في تحقيق الأهداف ضمن إطار خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ في الأجل الطويل كذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تغطية المسائل الشاملة – مثل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وعنصر الشباب في السلام والأمن، والآثار المحتملة لتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية على الصراعات، وتدفقات الهجرة – تسلط الضوء على أهمية خريطة الطريق.

إن نظم الإنذار المبكر الفعالة أمر أساسي بالنسبة لأفريقيا. وتحقيقا لهذه الغاية، يسرنا أن نرى أن منظومة السلم والأمن الأفريقية وعنصريها الرئيسيين، القوة الأفريقية الجاهزة والنظام القاري للإنذار المبكر، قد جرى تشغيلها. كما نرحب بتعيين السيد دونالد كابيروكا ممثلا ساميا لصندوق السلام الأفريقي. وكجزء من المنظومة، فمن المهم الحفاظ على التنسيق بين الشركاء والآليات الإقليمية والاتحاد الأفريقي ليتسنى للشركاء، على وجه الخصوص، تحديث المعلومات المتعلقة بعملية تنفيذ خارطة الطريق.

ويوفر الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الإطار القانوني للأمم المتحدة للدخول في الترتيبات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. ويسرنا أن نشهد الاتجاه الإيجابي الذي ساد في العقود الأخيرة فيما يتعلق بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بغية إيجاد حلول للنزاعات المستمرة في أفريقيا على أساس هذا الإطار القانوني.

وفي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، قام الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بإصدار تقريرهما بشأن كيفية تعزيز العلاقات بين المنظمتين. وفي هذا الصدد، فإن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات السلام (S/2015/682)، الذي يشمل العمل على وضع الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، هو أمر بالغ الأهمية. وربما يكون إنشاء فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد

الأفريقي المعنية بالسلام والأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أهم خطوة عملية في تحسين التعاون الثنائي.

وتشجع تركيا توسيع شراكة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بحيث تشمل مجالات من قبيل بناء القدرات المؤسسية، وإصلاح القطاع الأمني، وحماية المدنيين، وحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني ومكافحة الجريمة المنظمة. كما أن تركيا تسهم إسهاما ثنائيا في السلام والأمن في أفريقيا. وفي مؤتمر القمة الثاني بين أفريقيا وتركيا، الذي عقد في مالابو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أكدنا مجددا رغبتنا في مواصلة التعاون في جميع ميادين السلام والأمن من خلال تبادل الخبرات والمعلومات والبرامج التدريبية. إن خطة التنفيذ المشتركة للشراكة بين أفريقيا وتركيا، التي اعتمدها مؤتمر القمة، تحدد طريق المضي قدما إلى تعزيز جهودنا التعاون الشامل.

فالسلم والأمن هما ركنان مهمان في هذا التعاون. ومنذ عام ٢٠٠٨، عندما أصبحت تركيا أحد الشركاء الاستراتيجيين للقارة، دأبنا على تقديم المساعدة المالية للاتحاد الأفريقي. كما خصصت تركيا الموارد لأنشطة القوة الأفريقية الجاهزة في شرق أفريقيا من تبرعاتها السنوية لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦. ونعمل أيضا على تقديم مزيد من الدعم للقدرة الأفريقية على الاستجابة الفورية للأزمات.

وتشارك تركيا في بعثات الأمم المتحدة المنتشرة في القارة. ونقوم حاليا بتوفير الموظفين والمساهمة ماليا في سبع من بعثات حفظ السلام التسع الموجودة في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، تشارك تركيا أيضا في خمس من أصل ست تشكيلات قطرية تابعة للجنة بناء السلام. وما برحت تركيا تترأس الفريق العامل المعني بالقرن الأفريقي في إطار منتدى الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الإرهاب، مع الاتحاد الأوروبي. وفي إطار جهود بناء السلام وبناء الدولة في الصومال، تشارك تركيا في رئاسة الفريق العامل المعني بقطاع الأمن مع الولايات المتحدة.

وعلاوة على ذلك، ساهمت تركيا بإجمالي مبلغ مليوني دولار في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٢ لكفالة تحسين البيئة الأمنية في الصومال وللمكافحة الفعالة لحركة الشباب.

وستواصل تركيا بذل قصارى جهدها للإسهام في تحقيق السلام والأمن في أفريقيا. كما سنشارك بشكل بناء في المبادرات الدولية والإقليمية الرامية إلى تحقيق لتلك الغاية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد بوساه (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أشكر وفد مصر على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. كما نود أن نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على المنظورات التي قدموها بشأن الموضوع قيد المناقشة.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين يمثل اتجاها متزايدا. فقد ثبت مرارا وتكرارا أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تسهم بتفهمها القريب عادة لمناطق النزاعات المحلية والإقليمية وأسبابها الجذرية في إقامة شراكة متبادلة تعود بالفائدة على الأمم المتحدة. وعلى مر السنين، استفادت العديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يوفر المنبر الذي من خلاله تعمل معا الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على منع اندلاع الأزمات وإدارتها وتسويتها ووضع استراتيجيات للمشاركة بفعالية في عمليات حفظ السلام وبناء السلام.

ومع أن المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، فإن اتخاذ الإجراءات الإقليمية يخفف العبء عن كاهل المجلس ويوفر طبقة إضافية لشرعية تعددية الأطراف. وفعلا، تعزز الجهود الإقليمية آفاق الشمولية وتوافق الآراء في التصدي للتحديات المتزايدة التي تواجه السلام

والأمن العالميين. وتشكل التهديدات، مثل الأيديولوجيات المتطرفة، والإرهاب، والنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها، والكوارث الإنسانية، والاتجار بالبشر، والمخاطر البيئية، والاتجار بالمخدرات، والاستخدام الإجرامي للتكنولوجيا الفضاء الإلكتروني والأوبئة العالمية، ضمن أمور أخرى، عوامل أساسية شكلت على نحو عميق الأمن الدولي في العصر الحديث. وتميل التحديات الأمنية إلى أن تكون ذات طابع عابر للحدود الوطنية وهي كثيرا ما تتجاوز قدرة أي بلد بمفرده على حلها. ويزيد ذلك من أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية .

ومن الملائم التشديد على أهمية التعاون القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ففي عام ٢٠٠٦، توصلت المنظمتان إلى اتفاق بشأن البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي الذي يوفر الإطار الرئيسي للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي. وفي إطار البرنامج، دعمت الأمم المتحدة الاتحاد الأفريقي في مجالات من بينها بناء القدرات من أجل الوساطة والمساعدة الانتخابية والمساعدة التقنية للاتحاد الأفريقي ومجلس السلام والأمن. كما عملت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على صون السلام والأمن بالتعاون في عمليات حفظ السلام في القارة الأفريقية. وعقد مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، من خلال مشاوراتهما السنوية، مناقشات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما حالات النزاع في أفريقيا. وتلك المشاورات مفيدة للطرفين لأنها تتيح التنسيق الوثيق لأعمال الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مسائل السلم والأمن. ونرى أنه يمكن لهذه العملية أن تستفيد من تعزيز التنسيق على مستوى السياسات بين المنظمتين.

وبالرغم من أن تلك التطورات تدعو إلى التشجيع، لا تزال الفرص والتحديات نقاطا حرجة من أجل كفالة مزيد من التعاون والتنسيق العمليين والفعالين بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية. ولا بد أن يرتكز ذلك التعاون والتآزر على تقسيم واضح للعمل يعترف بالميزة النسبية لكل منظمة. ونعتقد أنه يلزم القيام بالمزيد من العمل بشأن كيفية تحسين الأمم المتحدة لترتيبات الدعم من أجل زيادة التعاون والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي بشأن ترتيبات الفصل الثامن في التصدي للتحديات الأمنية المشتركة. كما أن من شأن تلك الترتيبات أن تعمل على تعميق وتوسيع الحوار والتعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وفي الختام، أود أن ألفت الانتباه إلى حقيقة أنه في وجه اتساع الفجوة بين الطلب على مشاركة الأمم المتحدة في حالات النزاع، من ناحية، وقدرة الأمم المتحدة على الاستجابة الفعالة، من الناحية الأخرى، تصبح أهمية المنظمات الإقليمية أكثر إلحاحا باعتبارها عوامل تمكينية للسلام. ولذلك السبب نعتقد أنه ينبغي إيلاء قدر أكبر من الاعتبار لتوسيع وتعزيز النُهج الإقليمية نحو السعي لإحلال السلام والأمن الدوليين. فالنُهج الإقليمية تمثل، في جوهرها، جسرا بالغ الأهمية بين البعدين الدولي والعالمي للنزاع. وهو جسر علينا جميعا الاستمرار في بنائه، مهما بدا ذلك من الصعوبة بمكان.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فالي دي أليدا (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها ٢٨ دولة. وتؤيد هذا البيان البلدان التالية: ألبانيا، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وهي جميعا من البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا.

وأود أن أشكركم، سيدي، على اتخاذكم هذه المبادرة وعلى المذكرة المفاهيمية الجيدة (S/2016/428، المرفق).

إن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يعترف اعترافا صريحا بدور الترتيبات الإقليمية في تحقيق السلام والأمن وتعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ويشجع هذا الدور. ونرحب أيما ترحيب بدعم توسيع وتكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن خلال السنوات العشر الماضية منذ إطلاق إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٦. وما فتئ الاتحاد الأوروبي، من جانبه، ملتزما دائما بتعددية الأطراف الفعالة وبتكثيف تعاونه مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي.

كما أننا استثمرنا في التعاون الثلاثي القوي فيما بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لمواجهة التحديات الفورية وبناء القدرات من منظور شامل وطويل الأجل. وتتبين القيمة المضافة لذلك التعاون بوضوح في نتائج جهودنا المشتركة في الصومال ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأيضا في أجزاء أخرى من أفريقيا. ونرحب بتوصيات العمليات الاستعراضية التي أجرتها الأمم المتحدة لعمليات السلام، وهيكل بناء السلام وللقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ونأمل أن تشمل أعمال المتابعة اتخاذ خطوات ملموسة من أجل تعزيز الفعالية العامة للهيكل الأمني العالمي، بالاعتراف الكامل بدور المنظمات الإقليمية والشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. كما يشجع الاتحاد الأوروبي تحسين مشاركة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مع المجتمع المدني في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات والوساطة.

ومن المؤكد أن تحسين التعاون والتنسيق فيما بين المنظمات الإقليمية يشكل أولوية. ونشعر بالسرور، في ذلك الصدد، من الشراكة القديمة والمثمرة التي أقمناها مع الاتحاد الأفريقي. ونؤيد بقوة التطلع والالتزام الأفريقي نحو ضمان السلام والأمن والاستقرار في القارة، في إطار منظومة السلام والأمن الأفريقية، ونحو تحسين القدرات الأفريقية لمنع الأزمات أو الاستجابة لها. ونحن ملتزمون بتشغيل القوة الاحتياطية الأفريقية المتعددة الأبعاد ونشيد بالقدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات، باعتبارها أداة انتقالية وتكميلية للقوة الاحتياطية الأفريقية من أجل زيادة تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على الاستجابة السريعة للأزمات وتعزيز الدعم المقدم إلى النظام القاري للإنذار المبكر.

وعقدت مشاورات في العام الماضي لتحديد الأولويات المشتركة لدعم بناء القدرات للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨.

ومول الاتحاد الأوروبي أيضا نظام معلومات لتنسيق القيادة والتحكم، جرى تصميمه لإدارة عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، والذي سيكون جاهزا للعمل بشكل كامل خلال عام ٢٠١٧.

كما أننا نرحب بالتقدم الذي أحرز حتى الآن في تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على إدارة الأزمات في القارة. ونقدر الدور الإيجابي الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي في سياق العديد من الأزمات الانتخابية في القارة، وفي التذكير بوضوح تام بمبادئ الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم. وفي ذلك السياق، نرحب ترحيبا خاصا بالمشاركة المكثفة للبلدان الأفريقية في عمليات دعم السلام في القارة، سواء في بعثات الأمم المتحدة أو العمليات المختلطة أو في البعثات التي يقودها الاتحاد الأفريقي، ونقدرها. وفي كل يوم، يُعرض حفظة السلام، شأنهم شأن الكثيرين غيرهم في جميع أنحاء العالم، حياتهم للخطر، لمحاربة المتمردين وحماية المدنيين والسعي إلى تمهيد الطريق لتحقيق السلام. وهم يستحقون دعمنا، وما فتئ الاتحاد الأوروبي يوفر لهم ذلك الدعم.

وفي إطار النهج الشامل الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي لمعالجة الصراعات وأسبابها، وبناء على تجارب بعثاتنا وعملياتنا في إطار السياسات المشتركة للأمن والدفاع، مثل تلك الجارية في مالي والنيجر وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى، فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالعمل في تعاون وثيق مع أفريقيا في إطار منظومة السلم والأمن الأفريقية، دعما لعمليات السلام التي تقودها أفريقيا، وبصورة أعم، للجهود الأفريقية المبذولة في مجالات من قبيل إصلاح قطاع الأمن أو إدارة الحدود أو بناء السلام أو التعمير بعد انتهاء الصراع أو المصالحة، وذلك من خلال تقديم المشورة والتوجيه والتدريب.

وقد أرسى الاتحاد الأوروبي وشركاؤه الأفارقة أسس التعاون بشأن عدد من التحديات الأمنية في عدة مناطق من أفريقيا، على سبيل المثال، في منطقة الساحل وخليج غينيا والقرن الأفريقي. وتتصدى كلها للتهديدات الأمنية وأشكال الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة والمخدرات والأشخاص ومشكلة القرصنة.

وعلى المستوى المؤسسي، يعقد مجلس الاتحاد الأوروبي ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعا مشتركا ومعتكفا بصورة سنوية، حيث تتاح الفرصة للهيئتين للانخراط في حوار بناء بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. ويسهم أيضا إجراء اتصالات منتظمة بين رؤساء الاتحاد الأوروبي والمجلسين في تعميق الحوار السياسي بين الهيئتين، اللتين قامتا أيضا بزيارة ميدانية مشتركة إلى مالي في العام الماضي. وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماعات المنتظمة بين المجلس ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وقد قدم الاتحاد الأوروبي دعما ماليا كبيرا لعمليات السلام الأفريقية. فخلال السنوات العشر التي مضت منذ عام ٢٠٠٤، ساهم الاتحاد الأوروبي بحوالي ٢ بليون يورو في عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من خلال مرفق السلام في أفريقيا، والذي دعمنا من خلاله، في جملة أمور، الجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ضد حركة الشباب، وآلية الرصد والتحقق في جنوب السودان التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فضلا عن القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام، وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو.

وتشارك أدوات وبرامج أخرى للاتحاد الأوروبي بصورة متزايدة في هذا المجال، ولا سيما البرنامج الإرشادي الإقليمي الحادي عشر لصندوق التنمية الأوروبي، وأداة المساهمة في الاستقرار والسلام، التي تدعم جهود الوساطة الإقليمية التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جنوب السودان، وجماعة شرق أفريقيا في بوروندي. وتُستخدم آلية الاتحاد الأوروبي للاستجابة للطوارئ لدعم التدخلات المدنية و/أو العسكرية المبكرة، مثل آليات الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار. وقد ساعدت مؤخرا في تمويل نشر مراقبين عسكريين ومراقبين لحقوق الإنسان من الاتحاد الأفريقي في بوروندي.

وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، بحثت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تحديات الاستدامة التي يواجهها مرفق السلام في أفريقيا. واتفقت على زيادة حافظة التمويل المخصصة لمرفق السلام في أفريقيا من ٧٥٠ مليون يورو إلى ٩٠٠ مليون يورو. كما تم التوصل إلى اتفاق آخر مؤخرا لتقديم مبلغ ٧١٠ ملايين يورو لضمان تمويل مرفق السلام في أفريقيا خلال الفترة ٢٠١٦–٢٠١٨. وفي الوقت نفسه، أدرك الاتحاد الأوروبي أيضا أن من الضروري إعادة توجيه دعمنا تدريجيا صوب بناء قدرات مادية عملية بقدر أكبر، مثل الجانب اللوجستي والنشر، وقرر إعادة توجيه عمل المرفق لتحقيق ذلك الغرض. لكن ذلك لن يكون كافيا. وستتطلب بعض التهديدات الجديدة،

مثل مكافحة الجماعات الإرهابية، تخصيص موارد ضخمة وستستغرق وقتا طويلا. وتتطلب الحالة دعما إضافيا عاجلا من جانب الشركاء الأفارقة وغير الأفارقة والأمم المتحدة لتقديم الدعم الفعال لعمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا.

إن منظومة السلم والأمن الأفريقية هي عملية مملوكة للأفارقة. وثمة ارتباط جوهري بين الاستدامة في الأجل الطويل والملكية الأفريقية. ويحد الاعتماد الشديد للاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية على الشركاء الدوليين وصناديق الاتحاد الأوروبي من الملكية الأفريقية ومن بناء قدرات أفريقية دائمة للتصدي لمشاكل السلم والأمن في أفريقيا. ويشكل تعيين الرئيس السابق لمصرف التنمية الأفريقي، السيد دونالد كابيروكا، مؤخرا ممثلا ساميا للاتحاد الأفريقي لدى صندوق السلم التابع للاتحاد الأفريقي علامة هامة على التزام الاتحاد الأفريقي بمواجهة التحديات المالية. وقد زار السيد كابيروكا بروكسل خلال الأسبوع الماضي، حيث تبادل الآراء بشأن خططه الرامية إلى تنفيذ الالتزامات المالية التي تعهد بها زعماء الاتحاد الأفريقي خلال مؤتمرات القمة التي عقدها الاتحاد مؤخرا، وبشأن مداولاته فيما يخص توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لصندوق السلم التابع للاتحاد الأفريقي. ونتطلع إلى مواصلة التعاون مع السيد كابيروكا في هذا الصدد.

وفي الختام، فإننا لا نزال ملتزمين التزاما قويا بإقامة شراكة أقوى على نحو مطرد مع الاتحاد الأفريقي، فضلا عن زيادة التعاون الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بغية التحقيق الكامل لبناء قدرات أفريقية دائمة في مجال إحلال السلام والأمن، مع الاحترام الكامل للملكية الأفريقية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بوفان (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن على أخذ زمام المبادرة لعقد هذه المناقشة، التي ستتيح لنا معالجة المسألة المهمة المتمثلة في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن السلم والأمن. وأود أيضا الإعراب عن امتناني على الإحاطات الإعلامية التي جرى تقديمها.

وتؤيد بلجيكا تأييدا تاما البيان الذي أُدلي به للتو بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

إن مناقشة اليوم هامة لأن القارة الأفريقية هي مسرح التعاون الأكثر تطورا بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي الوقت نفسه، فإن ذلك التعاون ضروري للغاية هناك، بالنظر إلى التحديات العديدة التي تواجه السلم والأمن هناك. وهذه المناقشة هامة أيضا لأنها تمكننا من تذكر القيمة المضافة للمنظمات الإقليمية في حل الصراعات ومنعها بفضل معرفتها بالمناطق التي تجري فيها وبأطراف الصراعات وبطريقة تفكيرها، ناهيك عن اهتمامها بتعزيز الاستقرار في بيئتها المباشرة. باختصار، هناك تكامل في العمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وهو تكامل ينبغي تعزيزه، لا سيما في ضوء إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وأود تقديم الملاحظات التالية بشأن مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن تحديدا.

أولا، لاحظنا في السنوات الأخيرة نشوء شراكة متزايدة ومتنوعة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقد أسفرت تلك الشراكة عن تحقيق نتائج ملموسة للغاية، مثل الانتقال من بعثة تابعة للاتحاد الأفريقي إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة في مالي وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، والدعم اللوجستي الذي تقدمه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، كمثالين فقط على ذلك.

فتلك التطورات مشجعة إذ أنها تجسد زيادة في التفاعل ورؤية مشتركة لحفظ السلام.

وعلاوة على ذلك، أعتقد أن هناك مجال عمليات آخر ينبغي استكشافه فيما يتعلق بالقدرات التقنية لحفظ السلام. فقد وضعت إدارة الدعم الميداني خبرة فنية لا نظير لها في ذلك المجال، ولا سيما في المسائل التنظيمية واللوجستية. وفي ذلك الصدد، فإن الاتحاد الأفريقي قد يستفيد من نقل المعارف لتطوير هيكله الأمني.

وعلاوة على ذلك فإن بلجيكا، كدولة عضو في الاتحاد الأوروبي، تؤيد مواصلة علاقة التعاون الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأذكر بأن الاتحاد الأوروبي قد اضطلع بدور رائد في مجال التعاون مع الاتحاد الأفريقي. فهو لا يزال إلى يومنا هذا، المساهم المالي الرئيسي في عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. وينبغي الحفاظ على مرفق الاتحاد الأوروبي للسلام في أفريقيا المجرب والمختبر. ولكل ذلك، يجب أن يستمر البحث عن حل دائم لمسألة تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. ونرحب، في ذلك الصدد، بالالتزام الذي قطعته الدول الأعضاء في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بتحمل ٢٥ في المائة من تكلفة هذه العمليات بحلول نهاية العقد.

ومن الناحية العملية، فإن تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي تود بلجيكا رؤيته، يمكن أن يمضي قدما من خلال تنفيذ بعض التدابير البسيطة وعملية. وفيما يخص تبادل المعلومات، على سبيل المثال، نقترح أن تتم دعوة ممثلي الأمم المتحدة والمبعوثين الخاصين بانتظام للتحدث أمام مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وبالمقابل، فإن مختلف المبعوثين والميسرين التابعين للاتحاد الأفريقي كذلك، يجب أن يحضروا بانتظام للتعبير عن آرائهم أمام مجلس الأمن ولجنة بناء السلام عندما تقتضي ذلك حالات الأزمات أو المسائل ذات الاهتمام المشترك. ومن شأن ذلك أن يعزز التبادل المباشر للمعلومات والممارسات الجيدة وتحليلات أكثر اتساقا.

والمجال الآخر الذي يكتسي فيه التعاون الوثيق بين المنظمتين أهمية هو دعم العمليات الانتخابية. إن الانتخابات مجال نشاط يجب أن يعمل فيه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة معا في جهود متضافرة للوساطة ومنع نشوب النزاعات. ويمكن أن يكون الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم لعام ٢٠٠٧ مرجعا مفيدا في ذلك الصدد.

وتزودنا، في ذلك الصدد، جمهورية الكونغو الديمقراطية بحالة محددة يعمل فيها الاتحاد الأفريقي على بدء حوار بين المعارضة والحكومة من أجل تشكيل العملية الانتخابية، ويمكن أن تستفيد من دعم كبير من الأمم المتحدة. وفي بوروندي أيضا، فإن التفاهم الجيد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، من خلال العمل المنسق بين المبعوثين الخاصين لكل منهما، ضروري لدعم الوساطة دون الإقليمية. ويمكن اعتماد نهج تكميلي، حسب الاقتضاء، بين مراقبي الاتحاد الأفريقي الذين تم نشرهم بالفعل في البلد، وبعثة شرطة الأمم المتحدة المقبلة. ويمكن أن تكون خبرة الأمم المتحدة في مجال الوساطة، علاوة على ذلك، مفيدة جدا في مثل هذه الحالات وينبغي مشاركتها مع الاتحاد الأفريقي.

وفي الختام، ترحب بلجيكا بمبادرات الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن. وأقصد تحديدا تعيين رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ السيدة بينيتا ديوب مبعوثة خاصة للمرأة والسلام والأمن. وألاحظ أيضا بدء عمل البرنامج الخمسي المعني بالمساواة بين الجنسين والسلام والأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٤، الذي يرمي إلى زيادة مشاركة المرأة في تعزيز السلام والأمن الدوليين، مع تعزيز حمايتها في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع في أفريقيا.

فهناك تكاملية في العمل وأهداف مشتركة واضحة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في العمل من أجل الحفاظ

على السلم والأمن الدوليين. إن التعاون السياسي والعملياتي واللوجستي أمر ممكن. ولذلك نأمل أن تساعد مناقشتنا اليوم على إرساء معلم جديد على طريق تعزيز الشراكة بين هاتين المنظمتين، بهدف إنهاء النزاعات الكثيرة للغاية التي لا تزال تجتاح أفريقيا وشعوبها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد حسن (السودان): أرجو في البدء أن أجدد التهنئة لكم، السيد الرئيس، على رئاستكم مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى تخصيصكم هذه الجلسة للتداول حول التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وتطبيق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ومستقبل هيكل السلام والأمن الأفريقي.

لقد حرص الآباء المؤسسون لهذه المنظمة إن يضمنوا في الفصل الثامن من الميثاق، نصوصا لدعم جهود المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية في مجال تحقيق السلم والأمن وذلك لإدراكهم الكامل لحقيقة أن السلام العالمي هو كل لا يتجزأ، وأن إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بصيانة الأمن والسلم الدوليين، أمر لا مناص منه.

واستنادا إلى ذلك، فقد جاءت توصيات الفريق المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، مصوبة نحو كيفية توفير آليات التمويل المستدام لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تدعمها الأمم المتحدة، حيث ركز الجزء الأول من ذلك التقرير (انظر S/2008/813) على كيفية تعزيز العلاقة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وتفعيل قنوات العمل المشترك بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بصورة ترقى إلى مستوى الشراكة والتنسيق المباشر، بما في ذلك صنع القرار ومشاطرة المسؤوليات وفقا للولايات المحددة لكلا الجهازين. لذلك اتسمت العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بأنها علاقات قوية وذات نطاق واسع، وأن المنظمتين حققتا بالفعل تقدما كبيرا في تدعيم علاقاتهما وفقا لما هو متصور في الإعلان الخاص بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الموقع في عام ٢٠٠٦.

في إطار تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل الحفاظ على السلام والأمن في أفريقيا وضرورة حل النزاعات سلميا، يجب أن يأتي على رأس أولويات هذا التعاون، إضافة إلى الوساطة حول قضايا الحدود والإنذار المبكر وبناء القدرات العملياتية، وإننا ما زلنا نتطلع إلى تنسيق أكثر إحكاما، خاصة فيما يتصل بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للبرنامج العشري الخاص ببناء قدرات الاتحاد الأفريقي وتعزيزها في مختلف مجالات صناعة وحفظ وبناء السلام. حيث ما زالت مسألة تمويل عمليات حفظ السلام الإقليمية، سيما الأفريقية منها، تشغل موقعا مركزيا فيما يخص تعريف وتنظيم العلاقة بين المنظمتين.

فيما يتعلق بحفظ السلام، يود وفد السودان أن يبرز التعاون القائم بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، في إطار العملية المختلطة في دارفور الذي أثبت جدواه منذ انتقال بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان سابقا، إلى عملية مشتركة بين المنظمتين في الحادي والثلاثين من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بموجب قرار المجلس ١٧٦٩ (٢٠٠٧). حيث أصبحت تلك البعثة تمثل نموذجا للتعاون بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في صيانة الأمن والسلم الدوليين. وفي هذا السياق، نود أن نذكر التقرير المشترك الذي قدمه كل من السيد الأمين العام والسيد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (انظر S/2007/307) في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الذي نص على أن بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور هي بعثة ذات طبيعة ومكون أفريقي خالص وتوفر لها الأمم المتحدة مستلزمات الدعم المالي والفني واللوجستي، بما في ذلك

تقديم المشورة الفنية والتقنية في مختلف المجالات لكي تجسد التعاون بين المنظمتين.

ولقد آن الأوان للشروع في تنفيذ خريطة طريق لخروج البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لحفظ السلام من دارفور، بعد أن طوينا صفحة النزاع تماما واستقرت الأوضاع الأمنية في ولايات دارفور الخمس. كما شهدت مختلف أنحاء دارفور عودة طوعية كبيرة للنازحين الذين عادوا إلى مواطنهم الأصلية أفواجا وباشروا أنشطتهم الحياتية الطبيعية منذ أكثر من عامين. وقد اكتملت ترتيبات عودة أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ نازح من شرق وغرب دارفور فقط، إضافة إلى أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ نازح اكتملت ترتيبات عودتهم واستقرارهم بعد أن تم تأمين الطرق بين مناطق جبل مرة والمناطق الرئيسية الأخرى في دارفور وفي بقية أنحاء السودان. بل نشير إلى أن تلاميذ مرحلة الأساس قد جلسوا لأول مرة منذ ١٣ عاما للامتحانات العامة في جو آمن ومستقر. وقد تابعتم جميعا كذلك الاستفتاء الإداري الذي تم في دارفور إنفاذا لآخر مطلوبات وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وكيف تم ذلك الاستفتاء بصورة حرة ونزيهة وشفافة. وقد كان إعلان نتائجه في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦ والتي جاءت لصالح الإبقاء على الوضع الراهن (أي خيار الولايات) بنسبة ٩٧,٧٢ في المائة.

كذلك أود أن أبرز مثالا آخر يوضح فائدة وجدوى التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومؤسسات المنظمة الدولية عبر آليات الوساطة الإقليمية مثل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، الذي يترأسه السيد ثابو مبيكي، والذي يضطلع بدور هام في صنع وتعزيز السلام في السودان وبين السودان وجنوب السودان سابقا، وهو تعاون بنّاء يجب أن يتم تعزيزه وإعطاء تلك الآليات ما يكفي من الوقت لاستكمال تسوية ما تبقى من قضايا معلّقة بين البلدين. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر موافقة حكومة السودان بل توقيعها على خارطة الطريق التي أعدتها الآلية الأفريقية الرفيعة المستوى من أجل دفع عملية السلام الشامل في السودان، في الوقت الذي لا زالت المعارضة تتعنت وترفض التوقيع عليها. كذلك نطالب مجلسكم الموقر بالضغط على رافضي التوقيع على خريطة الطريق التي قدمتها الوساطة الأفريقية حتى تنصرف طاقات الجميع نحو البناء وإعادة الإعمار.

كما يود وفد بلادي أن يشيد بما جاء في البيان الرئاسي S/PRST/2016/8 من تأكيد على الإسهام المتنامي لدور المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية الذي يعتبر مكملا لدور المنظمة في حفظ الأمن والسلم الدوليين بشأن تعزيز قدرات الأنظمة القضائية الوطنية لتمكينها من أداء دورها فيما يتعلق بالمحاسبة.

وفي الختام، أود أن أؤمّن على ما ذكره عدد من المتحدثين بأن المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية مؤهلة أكثر من غيرها في تحقيق السلم والأمن في أقاليمها لما تتمتع به من معرفة بثقافة وطبيعة وخصائص مناطق النزاعات فيها. ولذلك نناشد أيضا مجلس الأمن لإعطاء تلك المنظمات الوقت اللازم لتمكينها من إيجاد الحلول المناسبة لتلك النزاعات.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أهنئ مصر على أخذ زمام المبادرة بتنظيم هذه الجلسة. وأود أن أهنئ مختلف المتكلمين الذين تكلموا قبلي، على إحاطاتهم الإعلامية القيّمة. وأرحب بهذه الفرصة المتاحة لي، كما أرحب بإرادة وتصميم مجلس الأمن على توطيد الشراكة والتعاون القويين بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لأجل الإسهام في تحقيق السلم والأمن الدوليين. ويرحب بلدي على وجه الخصوص بهذا النهج وبالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، لا سيما ونحن ندرك أن أفريقيا قد ظلت على مدى سنوات عديدة القارة الأقل استقرارا والأكثر عرضة للنزاعات.

وأود أن أشير إلى بعض البيانات التي أدلت بها بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وأشارت فيها إلى الحالة في بلدي، وزعموا أن رئيس الدولة يعتزم البقاء في منصبه. بادئ ذي بدء – في ذلك الصدد – لقد أوضحنا في العديد من البيانات التي أدلينا بها إلى مجلس الأمن أن رئيس الدولة يحترم دستور بلده وأنه لن يدخل عليه تعديلات كما حدث في أماكن أخرى.

وفيما يتعلق بتنظيم الانتخابات، فقد أكد بلدي هنا في هذه القاعة في مناسبات عديدة أن الانتخابات ستعقد، ولكن يجب أن يتم ذلك في ظل الظروف المناسبة للحفاظ على السلم والأمن وهما أمران هامان للغاية بالنسبة للشعب الكونغولي الذي عانى كثيرا من الحروب. ويجب على الذين يحبون جمهورية الكونغو الديمقراطية حقا أن يتفهموا ذلك وأن يقدموا لنا المساعدة لتحقيق تلك الغاية.

وعلاوة على ذلك، يعرب بلدي عن استغرابه للمواقف القائمة على سياسة الكيل بمكيالين التي اتخذها بعض أعضاء مجلس الأمن. إن العالم الذي يستمع إلى أعضاء المجلس ويراقبهم أثناء مداولاتهم في هذه القاعة، ليستغرب تلك المواقف التي اتخذها بعض أعضائه فيما يتعلق ببعض الدول، في حين يؤازرون دولا أخرى. ومن شأن تلك الدول أن تقوض مصداقية القرارات القيّمة التي يتخذها المجلس عادة.

وفيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان – وكما قال وزير خارجية بلدي إلى مجلس الأمن – فقد أثبت بلدي بحزم عبر تفعيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وجهة الاتصال المعنية بحقوق الإنسان، عزمه الثابت والمستمر على حماية حقوق جميع مواطنيه بمن في ذلك الأجانب المقيمين في أراضيه.

ويتسم الحيز السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنه الأكثر انفتاحا في المنطقة بأسرها وسيظل كذلك. ويتجلى ذلك في وجود ما يقرب من ٤٠٠ حزب سياسي، والمئات من محطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة التي يسمح لها أن تحدد سياساتها ومواقفها التحريرية، ويعبّر الكثير منها عن مواقف عناصر سياسية فاعلة معروفة بأنها أعضاء في المعارضة. وتخضع وسائط الإعلام دستوريا للرقابة من قبل المجلس الأعلى للاتصالات السمعية والبصرية، الذي يدعم الديمقراطية ويضم ممثلين عن وسائط الإعلام بكل تنوعها.

وقد أصبح واضحا أنه – وعلى خلاف البلدان الأخرى التي يجب فيها على معارضي الحكومة مغادرة البلد – فإن جميع القادة السياسيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعيشون فعليا في البلد، ويشاركون في النشاط السياسي، ويمكنهم مغادرة إقليم البلد دون فرض أي قيود على تحركاتهم بسبب آرائهم.

ومن هذا المنطلق، وكما هو الحال في أي دولة تحكمها سيادة القانون حيث غلَبة القانون والمساواة بين الجميع أمام القانون هما من المبادئ الأساسية، ينبغي أن تُمارَس الحريات العامة وفقاً للقانون والحاجة إلى الحفاظ على النظام العام. إن الدولة، بوصفها الضامن للحريات وحقوق الجميع، ملزمة بالتمسك بهذه المبادئ بما يتماشى مع المقولة التي تعتبر أن حقوق المرء تنتهي حيث تبدأ حقوق الآخرين. ولا تجيز حقوق الفرد وحرياته الفردية الإفلات من العقاب وازدراء النظام القانوني الرامي إلى حماية حقوق الجميع وسلامتهم.

وبناء على ذلك، للمحاكم أن تتدخل عند الاقتضاء، كما هو الحال في أي دولة تحكمها سيادة القانون، وأن تتصرف باستقلالية تامة، لمعاقبة أولئك الذين يرتكبون الجرائم. إن العضوية في المعارضة السياسية، أو الأغلبية السياسية، أو المجتمع المدني، أو الشرطة أو الجيش لا تُعفي مرتكب الجريمة من المسؤولية القانونية عن ارتكاب الجريمة. وبالنسبة لبلد مثل بلدنا، عانى شعبه إلى حد كبير من إفلات أولئك الذين يتمتعون بالامتيازات المستمدة من وضعهم أو مكانتهم الاجتماعية من العقاب، لا تساعد الليونة في هذا المجال على تعزيز الديمقراطية بل تؤدي إلى تقويضها.

وينطبق الأمر نفسه عندما لا تُلاحَقُ قضائياً الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

إن بلدي يعتقد أن من الضروري أن يُسترعى انتباه المجلس لهذه النقاط.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.